

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٥)

الإستيطان الاسرائيلي في فلسطين

بين النظرية والتطبيق

الدكتور نظام محمود بركات

الإستيطان الاسرائيلي
في فلسطين



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٥)

الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين

بين النظرية والتطبيق

الدكتور نظام محمود بركات

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: شباط/ فبراير ١٩٨٨

المحتويات

شكر وتقدير ٩
مقدمة ١٠
الفصل الأول : المرحلة التمهيدية ـ الاستيطان المنعزل ... ٢١
أولاً : دعوات الاستيطان الأولى ـ الاستيطان كفكرة............... ٢٢
ثانياً : مشاريع ومؤسسات الاستيطان الأولى.................. ٢٨
الفصل الثاني : مرحلة الاستيطان المهاجر ٣٦
أولاً : الفكر الاستيطاني الصهيوني ٣٨
ثانياً : السياسات الاستيطانية ٤٦
١ ـ الهجرة اليهودية والاستيطان ٤٧
٢ ـ نتائج عمليات الهجرة والاستيطان .. ٥٧
الفصل الثالث : المرحلة الثالثة ـ الاستيطان الرسمي في ظل الكيان الإسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ .... ٧٨
أولاً : الفكر الاستيطاني خلال المرحلة ١٩٤٨ـ ١٩٦٧ .... ٨٢

ثانياً : سياسات الاستيطان ٩٧
ثالثاً : الهجرة اليهودية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ . . . . ١٠٢
رابعاً : عملياتِ الاستيطان ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. . ١٠٧
١ ـ إقامة مدن التنمية وتحقيق الاستيطان
المدني ١٠٨
٢ ـ الاستيطان القروي ١١٣
خامساً : الترابط بين الاستيطان والأمن ١٢٠
الفصل الرابع : الاستيطان التوسعي بعد عام ١٩٦٧ . . . . ١٣١
أولاً : الفكر الاستيطاني بعد عام ١٩٦٧ . . . ١٣٣
١ ـ الاتجاه الأول ١٣٤
٢ ـ الاتجاه الثاني ١٤٠
٣ ـ موقف الرأي العام الإسرائيلي ١٤٩
ثانياً : مشاريع الاستيطان ١٥١
١ ـ مشاريع الاستيطان في عهد
المعراخ ١٥٢
٢ ـ سياسات المعراخ الاستيطانية ١٥٧
٣ ـ مشاريع الاستيطان في عهد
الليكود ١٥٨
٤ ـ سياسات الليكود الاستيطانية ١٦١
ثالثاً : المشاريع المستقبلية ١٦٤
١ ـ مشاريع قصيرة المدى ١٦٤
٢ ـ مشاريع بعيدة المدى ١٦٦

٣ ـ المخـطط الاستيطاني الشـامل حتى
٢٠١٠ . . . . ١٦٩
رابعاً : استراتيجية الاستيطان ١٧١
١ ـ السيـاسـات الاسـرائيليـة في مجـال
الأراضي ١٧٣
٢ ـ السيـاسـات الاسـرائيليـة في مجـال
السكان ١٨٣
خامساً : مؤسسات الاستيطان ١٩٩
سادساً : عمليات الاستيطان ٢٠٤
١ ـ عمليات الاستيطان في الضفة الغربية
من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤ . . . . ٢٠٥
٢ ـ عمليـات الاستيطان في القـدس في
عهدي المعراخ والليكود ٢٢٠
٣ ـ الاستيطان في قطاع غزة ٢٢٨
سابعاً : أهـداف وأبعاد الاستيـطان بعد عـام
١٩٦٧ . . . . .٢٣٧
١ ـ البعد العسكري ٢٣٧
٢ ـ البعد الايديولوجي ٢٤٠
٣ ـ البعد السياسي ٢٤٢
٤ ـ البعد الاقتصادي ٢٤٣
٥ ـ البعد الديمغرافي ٢٤٥
٦ ـ البعد النفسي للاستيطان ٢٤٧

ثامناً : تقويم الاستيطان ٢٤٩

الفصل الخامس : مستقبل الاستيطان ٢٧٤
١ ـ الاحتمال الأول ٢٧٥
٢ ـ الاحتمال الثاني ٢٨١
٣ ـ الاحتمال الثالث ٢٨٦

الخاتمة ٢٩٦

شكر وتقدير

يتقدم الباحث، في مقدمة كتابه هذا، بوافر الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجازه، ويخص بالذكر الأخوة العاملين في مركز البحوث والحاسب الآلي في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود، لدورهم في تصنيف وفرز المعلومات الواردة في فهارس المستوطنات التي حصل عليها الباحث.

كذلك الأخـوة العاملين في وزارة شؤون الأرض المحتلة في الأردن، لما قدموه للباحث من تقارير رسمية وملفات تحوي كثيراً من المعلومات والأبحاث غير المنشورة، ولدورهم في الحصول على الدراسات ومصادر المعلومات الإسرائيلية والمساعدة في ترجمتها.

كذلك الأخوة العاملين في دائـرة شؤون الأرض المحتلة في منظمة التحرير، ومراكز الأبحاث العربية في كل من عمان والقاهرة وبيروت، ومراكز دراسات الشرق الأوسط في لندن.

مقدمة

مع مطلع كل يوم جديد، تطالعنا الأخبار بمزيد من المعلومات عن جهود إسرائيلية لبناء مزيد من المستوطنات، ويتواصل هذا الواقع يوماً بعد يوم، وتتكاتف الجهود الصهيونية لبناء واقع جديد في الأرض العربية، يقوم على طرد السكان العرب من المناطق المحتلة، والسيطرة على الأراضي العربية لإقامة المستوطنات عليها، بهدف تحقيق مخططات سياسية وأمنية واقتصادية. والفهم الحقيقي للسياسات الإسرائيلية في هذا المجال، يتطلب النظر إليها كوحدة متكاملة يصعب فيها الفصل بين الأفكار الصهيونية، والمخططات الإسرائيلية، والسياسات العملية المحدثة على أرض الواقع، كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار، دور هذه السياسات في خدمة المخطط الصهيوني العام في إقامة الدولة الصهيونية الكبرى على الأرض العربية، وبسط السيطرة الصهيونية في المنطقة

العربية، وفرض الأمر الواقع عليها.

ومن هنا، فإن قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين تعدّ في طليعة القضايا التي تستحق الدراسة والتمحيص، لأن فهم هذه القضية، سوف يفسر لنا الأوجه المختلفة للمشكلة الفلسطينية وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما أن دراسة هذه الظاهرة تساعد في فهم تطور الوجود الصهيوني في فلسطين. فتاريخ هذا الوجود وتاريخ المشكلة الفلسطينية، إنما هما في الحقيقة تاريخ عمليات الاستيطان في هذه المنطقة، كما أن هذه الدراسة تساعد في تفسير خصائص البنيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي للكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية، وتفاعلاته السياسية مع الدول المجاورة والعالم.

ومع أهمية الموضوع مجال الدراسة، إلا أنه يجب الاعتراف بقصور أية دراسة عن الالمام الشامل بجميع جوانبه، نظراً لتشعبه وتعدّد أوجهه. ولذلك تجيء هذه الدراسة لاستكمال الجهود السابقة في دراسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولتغطية بعض الجوانب التي أغفلت في الدراسات السابقة، ولتكون مساهمة في الجهد العلمي لفهم هذا الموضوع، على أمل أن يتمكن الباحث وغيره من الباحثين في المستقبل، من استكمال بعض الجوانب الأخرى التي ما زالت بحاجة لمزيد من البحث، مثل: دور الاستيطان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وموقعه في مشاريع الحلول المطروحة، وتأثيرات الاستيطان على سكان المناطق

المحتلة، وموقف القانون الدولي والمجتمع الدولي من عمليات الاستيطان، وأخيراً مقارنة نمط الاستيطان الصهيوني في فلسطين بالأنماط الأخرى من الاستيطان في العالم، وغيرها.

وفي متابعتنا لهذه الظاهرة، سوف يبدأ الكتاب بمقدمة تشمل الاشارة إلى الظاهرة الاستيطانية بشكل عام، ثم يلي ذلك أربعة فصول تبحث تطور هذه الظاهرة على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الاستيطان المنعزل**: وهو بمثابة مرحلة تمهيدية، حيث جرت محاولات متعددة ومنعزلة للاستيطان الصهيوني في فلسطين، ارتبط معظمها بالدعوات والمشاريع الاستعمارية للسيطرة على المنطقة.

- **الفصل الثاني: الاستيطان المهاجر**: حيث ارتبطت عمليات الاستيطان ببداية الهجرات اليهودية المنظمة إلى فلسطين، لخلق التنظيمات والمؤسسات الاستيطانية.

- **الفصل الثالث: الاستيطان الرسمي**: ويعالج هذا الفصل الاستيطان اليهودي في فلسطين بعد إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧.

- **الفصل الرابع: الاستيطان التوسعي**: ويدرس هذا الفصل محاولات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧ وحتى نهاية ١٩٨٤.

وقد اهتم هذا الكتاب بدراسة الفكر الاستيطاني والمشاريع

الاستيطانية في كل مرحلة، لبيان توجهات النخبة المسؤولة عن عمليات الاستيطان، ونظرتها لمصير هذا الاستيطان ومستقبله، ثم ينتقل لمعالجة سياسات الاستيطان وتوجهاته بعد تبلورها إلى سياسات محددة، وأخيراً يدرس عمليات الاستيطان وما تم انجازه على أرض الواقع من ممارسات استيطانية في كل مرحلة.

وأخيراً، تجدر الإشارة لبعض العقبات التي واجهت الباحث في دراسته لهذه الظاهرة، والتي تواجه أي بحث في مجال حساس ومتشعب كمثل هذه الحالة.

١ ـ تشعب موضوع الدراسة، وارتباط ظاهرة الاستيطان بمعظم الظواهر المتعلقة بطبيعة المشكلة الفلسطينية، سواء على الصعيد المحلي أم الدولي.

وقد حاول الباحث الالتزام، قدر الإمكان، بحدود المشكلة موضع الدراسة، والتقيد بإبراز تأثير الظواهر الأخرى على هذه المشكلة، دون الدخول في تفاصيل هذه الظواهر، إلا من حيث علاقتها بالمشكلة موضع البحث.

٢ ـ قلة المعلومات، خصوصاً وأن موضوع الاستيطان موضوع حساس لكل من العرب والإسرائيليين على السواء، ولذلك، فإن الحصول على معلومات دقيقة وشاملة لجميع نواحي الدراسة يعتبر من الأمور الصعبة، كذلك فإن ارتباط عمليات الاستيطان بالجوانب العسكرية والسياسية، يضفي مزيداً من الغموض على طبيعة المعلومات عن الاستيطان، ويزيد من تعقيد هذه المشكلة أننا

ندرس في كيان يعد مغلقاً بالنسبة للباحثين العرب.

٣ ـ تضارب المعلومات، حيث يواجه الباحث في دراسته لمثل هذه المشكلة نوعاً من التناقض في المعلومات بين المصادر العربية والأجنبية والإسرائيلية، إضافة إلى أن معظم المعلومات المتوافرة تعد متحيزة ومخططة لخدمة أهداف معينة. فالمصادر نفسها تعطي معلومات متباينة عن الموضوع نفسه لأسباب مختلفة. فمثلاً نجد الجانب الإسرائيلي يحاول إخفاء أخبار المستوطنات عن العالم، وفي بعض الأحيان يبالغ في ذكر عددها وسكانها في محاولة لتثبيت حجم الاستيطان، وخلق قناعات جديدة لدى العالم بصعوبة وقف عمليات الاستيطان، كما يلجأ الجانب العربي، في كثير من الأحيان، إلى تضخيم حجم الاستيطان والمبالغة في دوره. وللتغلب على العقبتين السابقتين، لجأ الباحث إلى الاستعانة بالمصادر الرسمية، مع المحاذير التي تحيط بمثل هذا الأسلوب للحصول على معلوماته، سواء من الجانب العربي أم الإسرائيلي، كما لجأ إلى المصادر الأساسية في جمع المعلومات عن الاستيطان، مثل التقارير الرسمية والاحصاءات الحكومية على الرغم من عموميتها، وقام بتحليلها، وعمل على التوفيق بين هذه المعلومات من المصادر المختلفة والتحقق منها. كما تجنب الباحث الاعتماد على وسائل الإعلام في الحصول على معلوماته، لما لهذا الأسلوب من مخاطر في الوصول إلى حقيقة الظاهرة المراد دراستها، لأن كثيراً من هذه المعلومات الواردة في وسائل الإعلام يخضع للاعتبارات الدعائية والسياسية.

الظاهرة الاستيطانية[١]

تعد مسألة الاستيطان ظاهرة انسانية قديمة مارستها شعوب مختلفة عبر التاريخ، مثال هجرة الموجات السامية من جزيرة العرب، واستيطانها في بلاد ما بين النهرين والشام وغيرها، ومنها أيضاً ما عرف عن استيطان بعض القبائل الكنعانية والعبرانية في فلسطين في عهد سيدنا إبراهيم. وقد عرفت الحضارات اليونانية والمصرية القديمة أنواعاً مختلفة من الاستيطان، وتقوم هذه الظاهرة أساساً على وجود أماكن جذب تهاجر إليها جماعات بشرية لتتعايش مع المجتمعات الموجودة، وتندمج فيها دون اللجوء إلى العنف. أو من خلال التوسع الاستيطاني الذي يتم بواسطة محاولات السكان الأصليين تحسين ظروفهم المعيشية وإصلاح أراضٍ جديدة من أجل تخفيف الضغط السكاني الذي تتعرض له المنطقة[٢].

أما الظاهرة الاستيطانية الحديثة، فقد جاءت عقب الاكتشافات الجغرافية وما تبعها من عمليات استعمارية، وارتبطت هذه الظاهرة بالاضطهادات الدينية التي تعرضت لها الأقليات الدينية في أوروبا، مما دفع جماعات أوروبية كثيرة، وعلى رأسها اليهود، للهجرة إلى المناطق المكتشفة والمستعمرة لزرع كيانات غريبة في هذه المناطق، وسط محيطٍ معادٍ من سكان البلاد الأصليين. مثال ذلك عمليات الاستيطان الأوروبي في كل من الجزائر وليبيا وجنوب أفريقيا، وكذلك عمليات الاستيطان الأوروبي في البلاد المكتشفة حديثاً في القارتين الأمريكيتين وأستراليا.

وكان العالم قد شهد هجرات جماعية عقب الحرب العالمية الأولى، كما كان الوطن العربي قد شهد هجرات واسعة للشعوب الشركسية والأرمنية وغيرها حيث استوطنت واندمجت مع سكان البلاد الأصليين.

وكذلك، فإن هناك أنواعاً أخرى من الاستيطان السلمي التي تشرف عليها الحكومات في كثير من الدول النامية لتوطين البدو، أو جماعات بشرية في أماكن جذب، لأسباب اقتصادية وسياسية وغيرها.

ولكن ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين تميّزت عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة، من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراضٍ مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم من هذه الأرض، بهدف اقامة دولة استعمارية توسعية جديدة، بحيث تشكل هذه الدولة الجديدة مستوطنة كبيرة وسط محيط عربي غير مقبولة فيه حضارياً، وتتناقض في طبيعتها ومؤسساتها الغريبة ودعوتها العنصرية ورؤيتها لمستقبل البلاد المحيطة، مع تطلعات هذا الوسط الذي يسعى لبناء مستقبله وحضارته، بعيداً عن الرؤية الإسرائيلية الاستعمارية التي تقوم على انكار حق تقرير المصير والحقوق المتساوية لكل الشعوب.

ومن خلال هذه الخصائص التي تميز ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، نلاحظ بأن الاستيطان الصهيوني يشترك مع

أنماط الاستيطان الاستعماري الأخرى في مجموعة من العناصر المشتركة وهي:

ـ القاعدة الديمغرافية المتمثلة في عمليات الهجرة الجماعية المنظمة.

ـ الحصول على القاعدة الجغرافية من خلال استلاب الأرض والسيطرة عليها.

ـ غزو الاقليم والسيطرة على السلطة.

وعلى الرغم من هذه العناصر المشتركة بين أنماط الاستعمار الاستيطاني، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين اختلف عن بقية أنماط الاستعمار الاستيطاني من خلال مجموعة من السمات هي[٣]:

١ ـ إنه استعمار احلالي. فبينما يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى استثمار ثروات البلاد المستعمرة، بما في ذلك قوة العمل للسكان المحليين، من خلال تحويلهم إلى طبقة عاملة في خدمة المؤسسات الاستعمارية، فإن الاستيطان اليهودي لم يكتف باستغلال الأرض، وإنما كان يسعى إلى مصادرة الأرض بشكل كلي، واستئصال المجتمع الأصلي لإحلال مجتمع يهودي جديد بجميع طبقاته، محل المجتمع الأصلي.

٢ ـ إن الاستيطان اليهودي كان يهدف لبناء «دولة مستقلة»، كما الحال أيضاً في جنوب أفريقيا، بعكس الاستعمار الاستيطاني الذي

كان في الغالب يسعى لمد نفوذ دولة معينة إلى اقليم الأرض المحتلة، ليشكل هذا الاقليم امتداداً جغرافياً للدولة ـ الأم، كما الحال في الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا وبخاصة الجزائر، وكذلك الاستعمار الإيطالي في ليبيا وغير ذلك.

٣ ـ إنه استيطان عميل، حيث إنه على الرغم من أن هدف الاستيطان بناء دولة مستقلة، إلا أن هذه الدولة ارتبطت حتى من قبل انشائها بالمشاريع الاستعمارية في المنطقة العربية، وخططت الصهيونية منذ البداية لدعم مشروعها بتأييد الدول الاستعمارية الكبرى، بدءاً بانكلترا ممثلة في وعد بلفور، وسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، وانتهاء بالتحالف الامريكي ـ الاسرائيلي. ولذلك فهذه «الدولة» التي تبدو «دولة مستقلة» ظلت باستمرار مرتبطة بالمخطط الاستعماري في المنطقة، وأداة لتنفيذ سياساته.

٤ ـ إنه استيطان توسعي لم يكتفِ بالمناطق التي سيطر عليها، ولم يعترف بالحدود التي أقامها، بل ظل يسعى دائماً إلى توسيع هذه الحدود حسب الامكانات المتوافرة لاستيعاب الأقاليم المحتلة. ويعتمد في ذلك على القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع.

٥ ـ إن الاستيطان الصهيوني يحاول تبرير شرعيته استناداً إلى أسس ايديولوجية وادعاء ديني، يقوم على أساس أن اليهود يملكون حقوقاً تاريخية ودينية في فلسطين، وان وجودهم لا يعتمد فقط على الغزو العسكري، بل على ايمان اليهود بأنهم يشكلون قومية محرومة من أرضها، وأن واجبها استعادة هذه الأرض لتمثل وطناً لكل اليهود

أينما وجدوا، واعتبار إسرائيـل هي الممثلة والمسؤولة عن رعـاية شؤون اليهود في العالم.

هوامش المقدمة

(١) لمزيد من المعلومات عن التأصيل النظري لهذه الظاهرة، أنظر: مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، الفصل الأول والثاني؛ **الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، القاهرة، ٢٤ - ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٩)، و
L. Harts, *The Founding of New Societies* (New York: Harcourt Brace, 1964).

(٢) دفيد جروكان وزيف سفراي، **المستوطنات التوابع في الطرف الغربي لجبال نابلس**، تعريب وعرض فاطمة عبد الرزاق (الكويت: النشرة الجغرافية لقسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٨٣).

(٣) لمزيد من المعلومات عن سمات الاستيطان الصهيوني، أنظر: **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، اعداد عبد الوهاب المسيري [وآخرون] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٦٨ - ٦٩.

الفصل الأول
المرحلة التمهيدية ـ الاستيطان المنعزل

ترجع الدعوات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين، وكذلك مشاريع الاستيطان المرافقة لها إلى بداية التفكير الاستعماري بالمنطقة العربية. ونتيجة لذلك، فقد تبنت مجموعة من الزعماء الأوروبيين الدعوة لتوطين اليهود في فلسطين، لإقامة كيان يهودي في المنطقة يعمل لحسابها، وقد تزامنت هذه الدعوة مع ظهور بعض القيادات البرجوازية والفكرية واليهودية التي تدعو لتوطين اليهود في فلسطين. وقد عملت هذه المجموعات معاً لتحقيق الهدف الإستيطاني في فلسطين، واقترحت لتحقيق ذلك مجموعة من المشاريع، وأنشأت في الوقت نفسه عدداً كبيراً من المؤسسات لتقوم بتنفيذ هذه المشاريع. وفيما يلي محاولة لاستعراض أهم الدعوات والأفكار التي تعرضت لموضوع الإستيطان اليهودي في فلسطين، في الفترة التي سبقت الهجرات الجماعية اليهودية إلى فلسطين وظهور الحركة الصهيونية،

ويلي ذلك دراسة لأهم مشاريع ومؤسسات الاستيطان خلال هذه المرحلة[1].

أولاً: دعوات الاستيطان الأولى ـ الاستيطان كفكرة

لقد ظهرت عبر التاريخ دعوات متعددة لتجميع اليهود في فلسطين، وتأمين استيطانهم فيها. وفيما يلي تلخيص لأهم هذه الدعوات على الصعيدين الأجنبي واليهودي:

١ ـ ترجع الدعوة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين إلى تلك الفكرة التي طرحها نابليون بونابرت حين غزا مصر عام ١٧٩٨، حيث أصدر هناك بياناً يحثّ فيه اليهود في آسيا وأفريقيا على مساعدته في «إعادة بناء دولتهم القديمة واستعادة مجدهم التاريخي في فلسطين». وقد عاود نابليون نداءه هذا أثناء محاصرته لمدينة عكا الفلسطينية التي عجز عن فتحها عام ١٧٩٩، حيث خاطب اليهود: «ياورثة فلسطين الشرعيين، ندعوكم للمساهمة في السيطرة على بلادكم من أجل بناء أمتكم، ولكي تصبحوا أسياد فلسطين الحقيقيين»[2]. ويلاحظ المدقق في طبيعة البيان الذي أصدره نابليون، والملابسات التي أحاطت بظهوره، أن نابليون كان يعبّر في الحقيقة عن طبيعة المطامع الاستعمارية الفرنسية في المشرق العربي في تلك الفترة، وتطلعها لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين يعمل لخدمة الأهداف الفرنسية في المنطقة. وفي مجال تحليل الدوافع التي حدت بنابليون لإصدار بيانه، يمكن أن نرصد الأسباب التالية[3]:

أ ـ رغبته في استقطاب الجاليات اليهودية في الشرق، لتحارب معه وتساعده في دعم نفوذه وتثبيت سلطانه، من خلال إثارة المشاكل والقلاقل في المنطقة، مما يسهل عملية احتلالها.

ب ـ كسب ثقة يهود فرنسا ودعمهم المادي، في صراعه مع الإدارة الفرنسية.

ج ـ تشجيع اليهود على الإستيطان في فلسطين، بغية إيجاد حاجز مادي بشري يفصل ما بين سوريا ومصر، واستغلال ذلك في تسهيل وتدعيم الاحتلال الفرنسي لهما.

د ـ تهديد مصالح بريطانيا بإغلاق طرق مواصلاتها إلى الهند.

هـ ـ محاولة كسب رضا حاييم فارحي اليهودي صاحب النفوذ المالي في عكا، والذي كان يتولى مسؤولية تمويلها أثناء الحصار الفرنسي.

و ـ السعي للحصول على تأييد يهود روسيا ذوي الكثافة البشرية، لمساعدته في الحرب المقبلة مع روسيا عام ١٨٠٦.

لكن دعوة نابليون هذه لم تجد تجاوباً من يهود آسيا وأفريقيا كما كان يتوقع نابليون، وحتى من يهود أوروبا وبخاصة فرنسا، وانتهت الدعوة بانتهاء الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين(٤)، ونهاية قيادة نابليون في فرنسا.

٢ ـ وبعد ذلك بفترة، ظهرت الدعوة الثانية لإقامة المستوطنات

اليهودية في فلسطين، بواسطة أحد الكتّاب اليهود المغمورين ويدعى يهودا الكالاي عام ١٨٣٤ ، حين دعا اليهود لتنظيم أنفسهم والعودة إلى الأرض المقدسة، باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق الخلاص اليهودي، وقال في كتابه اسمعوا يا بني إسرائيل، بأن التمهيد الضروري للخلاص اليهودي لن يكون إلا بإقامة المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين، ووضع برنامج مفصّل من أجل ذلك، يقوم على شراء أراضي فلسطين من السلطان التركي، وإقامة تجمع لليهود فيها[٥].

٣ ـ وعقب ذلك ظهرت دعوة الحاخام زفي كاليشر عام ١٨٣٦ ، إلى خلاص اليهود عن طريق الهجرة والاستيطان في فلسطين، وذلك في رسالة وجهها إلى عائلة روتشيلد في برلين، طالبهم فيها بحشد طاقات اليهود والعودة للحياة في أرض الأجداد، والتضحية بكل شيء من أجل ذلك. وقد عاود كاليشر دعوته هذه عام ١٨٦٢ في كتابه البحث عن صهيون (Derishat Zion) [٦]، الذي مجّد فيه الاستيطان الزراعي في فلسطين، ودعا اليهود لعدم الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها، ووجوب استيلائهم على فلسطين والاستيطان فيها.

٤ ـ وفي عام ١٨٣٩ طالب الحاخام يهودا القلعي ـ أحد زعماء اليهود الروحيين في منطقة الصرب ـ اليهود «البدء في إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين دون انتظار قدوم السيد المسيح لتخليصهم وبناء دولتهم»، وقد اقترح مشروعاً متكاملاً للاستيطان اليهودي في فلسطين، وقدمه إلى مؤتمر لندن ١٨٤٠ [٧] لتوفير المساندة الامبريالية له، إيماناً منه بعجز المقدرة

اليهودية عن تحقيق هذا الهدف.

٥ ـ وفي مؤتمر لندن ١٨٤٠، قدم اللورد شافتسبوري مشروعاً إلى اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا آنذاك، يطالبه فيه بأن تتبنى الحكومة البريطانية عملية إعادة اليهود وتوطينهم في فلسطين. وقد تبنى اللورد بالمرستون هذا المشروع، وطالب بإقامة كومنولث يهودي في المساحة التي شغلتها الدولة العبرية القديمة(٨).

٦ ـ وعقب ذلك صدر كتاب موزس هس **روما والقدس** عام ١٨٦٢، والذي قال فيه إن المسألة اليهودية ناتجة عن عدم وجود وطن لليهود، وإن الحل سيكون من خلال بناء القومية اليهودية، وتضامن اليهود الفقراء والأغنياء من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين، تحقّق الرسالة الحضارية لليهود في نقل الحضارة إلى الشعوب المتخلفة في آسيا وأفريقيا(٩)، وإن ذلك سيكون من خلال تأسيس المستوطنات اليهودية على رقعة ممتدة من السويس إلى القدس، ومن نهر الأردن حتى البحر المتوسط(١٠).

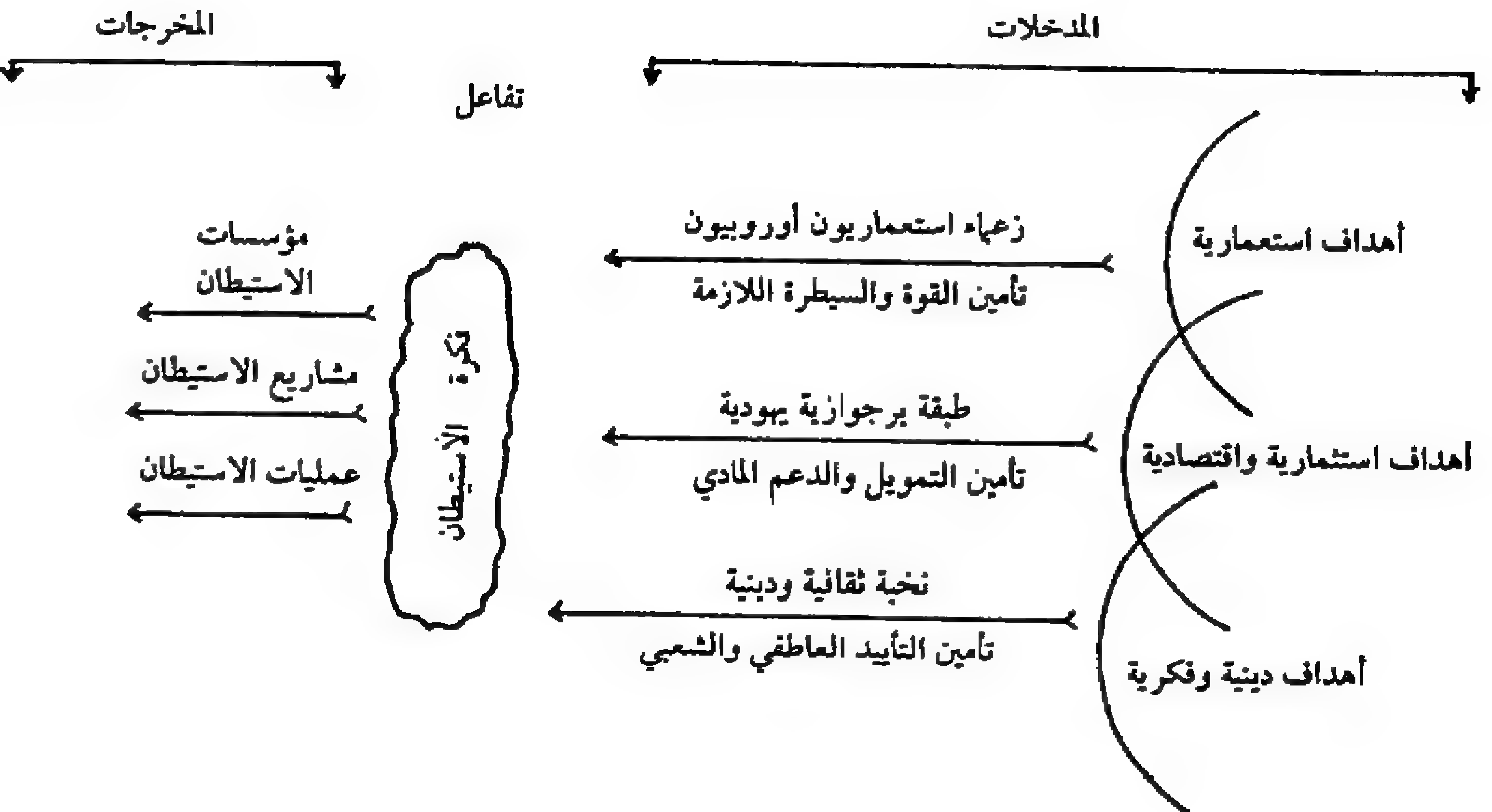
٧ ـ نتيجة لازدياد اضطهاد اليهود في روسيا أثناء اضطرابات ١٨٨١، ظهرت دعوة ليوبنسكر في كتابه **التحرر الذاتي** لبلورة الشخصية القومية اليهودية، حيث قال ليوبنسكر إن الشخصية اليهودية لن تتكامل دون إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهجرة واستيطان اليهود في هذا المكان(١١).

بعد مراجعة هذا الاستعراض السريع لأهم الدعوات لتوطين

اليهود في فلسطين، يمكن القول إن فكرة الاستيطان خلال هذه المرحلة، قد ارتبطت بداية بمجموعة من الزعماء الاستعماريين الذين رأوا في الإستيطان خدمة لأهدافهم التوسعية والاستعمارية، بخاصة في فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تتطلعان للسيطرة على الوطن العربي في تلك الفترة.

كما امتزجت فكرة الاستيطان أيضاً بمجموعة الأفكار التي طرحتها طبقة القيادات البرجوازية اليهودية، التي وجدت في الاستيطان تحقيقاً لمصالحها الاستثمارية والاقتصادية في منطقة الشرق العربي، وأبدت استعدادها للمساهمة في تمويل عمليات استيطان فقراء اليهود في فلسطين. وتبلورت فكرة الاستيطان فيما بعد، حين تبنت نخبة من الحاخامات ورجال الفكر والدين اليهودي هذه الفكرة، بناء على أسس دينية وثقافية لتشكّل قوة جذب فعالة للجماهير اليهودية في مختلف الأقطار. ومن خلال تمازج وتفاعل تطلعات وآراء هذه المجموعات معاً ـ رغم اختلاف أهدافها ـ ظهرت فكرة الاستيطان إلى حيز الوجود، لتشكّل الأساس الفكري لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، والتي عبّرت عنها مشاريع الاستيطان المختلفة، كما هو موضح في الشكل رقم (١ ـ ١).

شكل رقم ١ – ١


المدخلات
المخرجات
تفاعل
أهداف استعمارية
أهداف استثمارية واقتصادية
أهداف دينية وفكرية
زعماء استعماريون أوروبيون
تأمين القوة والسيطرة اللازمة
طبقة برجوازية يهودية
تأمين التمويل والدعم المادي
نخبة ثقافية ودينية
تأمين التأييد العاطفي والشعبي
فكرة الاستيطان
مؤسسات الاستيطان
مشاريع الاستيطان
عمليات الاستيطان

ثانياً: مشاريع ومؤسسات الاستيطان الأولى

١ ـ ترجع أولى محاولات الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى جهود موسى مونتفيوري ١٧٨٤ ـ ١٨٨٥ ، وهو أحد زعماء البرجوازية اليهودية الذي استطاع عام ١٨٣٩ ، مقابلة محمد علي والي مصر الذي كان مسيطراً على فلسطين آنذاك، وحصل منه على امتياز استئجار أجزاء من فلسطين، بخاصة في منطقة الجليل في الشمال، لإقامة مستوطنات يهودية عليها. ولكن مع انحسار نفوذ محمد علي عن فلسطين، فشلت هذه الجهود في تحقيق أهدافها. غير أنه في عام ١٨٤٩ ، عاود مونتفيوري المحاولة، وبمساعدة الضغوط البريطانية للحصول على فرمان من السلطان العثماني عبد الحميد، يسمح لليهود بشراء أراض في القدس. وفي عام ١٨٥٥ ، استطاع مونتفيوري شراء قطعة أرض في القدس، حيث أقام عليها أول حي سكني يهودي في فلسطين[١٢].

٢ ـ وضع جون غاولر، أحد الخبراء البريطانيين في الاستيطان الزراعي، والحاكم البريطاني السابق لاستراليا، مشروعاً لانشاء مستوطنات زراعية في فلسطين، وأسّس من أجل ذلك عام ١٨٥٢ ، جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، لكن مشروعه فشل نتيجة إحجام اليهود عن المساهمة فيه[١٣].

٣ ـ وفي عام ١٨٦٠ ، اشترى اثنان من المتمولين اليهود قطعتين من الأرض في فلسطين، الأولى قرب أراضي ڤالونيا، والثانية حول بحيرة طبريا[١٤].

٤ ـ وبعد ذلك تأسست مجموعة من المؤسسات والاتحادات اليهودية في معظم الدول الغربية، للعمل على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين. وفيما يلي أهم الجهود المبذولة في هذا المجال[١٥]:

أ ـ في عام ١٨٦٠، تأسس في فرنسا الاتحاد الاسرائيلي العالمي (الأليانس، Alliance Israelite Universelle) بقيادة مجموعة من زعماء اليهود في فرنسا على رأسهم كرميه. وقد عمل هذا الاتحاد على المساعدة على الهجرة اليهودية من دول الشرق الأوسط للاستيطان في فلسطين. وكان أول عمل قام به الاتحاد، هو الحصول على موافقة السلطان العثماني لاستئجار ٢٦٠٠ دونم من قرية يازور قرب يافا، لإقامة مدرسة «مكفية إسرائيل الزراعية» عليها عام ١٨٧٠، وتهدف هذه المدرسة إلى تدريب اليهود على الأعمال الزراعية، والمساعدة في توطينهم في فلسطين.

ب ـ وفي عام ١٨٦٥، أنشيء صندوق استكشاف فلسطين البريطاني (Palestine Exploration Fund)، الذي أرسل عام ١٨٦٧ بعثة إلى فلسطين لتقوم بدراسات حول التربة الزراعية هناك ومدى صلاحيتها للاستيطان، حيث نصحت بتهجير يهود الغرب للاستيطان في فلسطين، نظراً لمعرفتهم بشؤون الزراعة.

ج ـ وفي عام ١٨٦٨، أقامت جمعية الهيكل الألماني (The German Temple Society) برئاسة كريستوف هوفمان بعض المستوطنات في فلسطين، وبخاصة في حيفا ويافا.

د ـ وفي عـام ١٨٧٠، تأسست الجمعيـة الأمريكيـة لاستكشاف فلسطين (The American Palestine Exploration Society) ، وقامت بتدريب المهاجرين اليهود على شؤون الزراعة.

هـ ـ وبعد أحداث ١٨٨١ في روسيا والمجازر التي تعـرض لها اليهود هناك، ظهرت إلى الوجود جمعيات أحباء صهيون (Hibbath Zion) والتي رأسها ليوبنسكر وساهم في أعمالها آحاد هعام، وتبنت هذه الجمعيات فكرة توطين اليهود في فلسطين، واحياء اللغة العبرية كلغة قومية لليهود، كما بدأت بـإنشاء المستـوطنات اليهـودية في فلسطين[١٦]. لكن آحاد هعام عاد واختلف فيما بعد مع مؤسسي هذه الجمعيات في مناداتهم بالصهيونية السياسية، وانفصـل عنها ليؤسس ما عرف بالصهيونية الثقافيـة التي تنادي بـالبعث الروحي لليهود فقط[١٧].

و ـ وفي عام ١٨٨٢، أسس الطلاب اليهود في روسيا جمعية البيلو (Bilu)، التي عملت على تهجير أولى الدفعات اليهوديـة إلى فلسطين للعمل في المستوطنات الـزراعية التي بـدأت العمل في إنشائها[١٨].

ز ـ ومن أجل دعم جميع هذه المشاريع والمؤسسات السابقة، قام البارون روتشيلد عام ١٨٨٣ بإنشاء الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين المعروفة باسم بيكا (Bica) ، لتتولى عملية تمويـل شراء الأراضي في فلسطين، وتنظيم الهجرة اليهودية إليها[١٩].

يلاحظ أن مشاريع الاستيطان اليهودي، خلال هذه المرحلة، قد

اتسمت بالعشوائية وعدم التنظيم، كما افتقرت إلى الدعم المالي والبشري اللازم لعمليات الاستيطان. ومن هنا، فإن عدد المستوطنين اليهود خلال هذه الفترة لم يتعد ١٥٠٠٠ نسمة، كما أن عدد المستوطنات لم يزد عن خمس، أهمها مستوطنة بتاح تكفا (Petah Tekva) التي أقامها الصهاينة قرب نهر العوجا على أراضي قرية ملبس الفلسطينية، كفاتحة أمل للاستيطان اليهودي في فلسطين. وقد تركّز الاستيطان اليهودي، خلال هذه الفترة، في السهل الساحلي كنواة، إضافة إلى المدن المقدسة، مثل القدس وطبريا وصفد والخليل. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المرحلة لها أهميتها في توطيد فكرة الإستيطان اليهودي في فلسطين، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

- إنها تمثل أولى المحاولات لدى الأقلية اليهودية للانعزال كأقلية قومية تتمتع بالشعور بالذات، وللابتعاد عن كونها مجرد طائفة يهودية ضمن الرعية العثمانية، ومحاولة لخلق اليشوف اليهودي الجديد.

- إنها بداية للاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين الذي يعتمد على العمل اليهودي، ويحاول خلق كيان اقتصادي زراعي ذاتي، بخاصة في منطقة الريف، وذلك لتوطيد العلاقة بين اليهودي وأرض فلسطين، كأساس لبعث القومية الإسرائيلية.

- إن الدعوة للاستيطان والمشاريع المصاحبة في هذه المرحلة، قد ظهرت أول ما ظهرت في أوروبا، وقد تأثرت تالياً بالحالة التي كانت تعيشها أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، والتي كان من

معالمها، ظهور الروح القومية الأوروبية التي بدأت تطالب بحق هذه الشعوب في السيادة السياسية على الأرض التي يسكنها شعبها، كما ارتبطت هذه المحاولات ببداية التطلع الاستعماري للسيطرة على المنطقة العربية.

ـ ارتبطت هذه المحاولات بمجموعة من الزعماء الاستعماريين والقادة اليهود في أوروبا، لكن الأغلبية اليهودية احجمت عن المساهمة في هذه الجهود، وفضلت الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها، وفي الوقت نفسه، كان يهود فلسطين أقل المتحمسين لهذه العملية، كما أنهم لم يشاركوا فيها.

هوامش الفصل الأول

(١) يعترف الباحث بأن الاشارة في هذا الفصل لدعوات ومشاريع الاستيطان ليست على سبيل الحصر، وإنما هي حسب اجتهاد الباحث، أهم المحاولات بهذا الخصوص.

(٢) أنظر نص البيان الذي أصدره نابليون في:

Raphael Mohler, *A History of Modern Jewery, 1780 - 1815* (London: Vallentine, Mitchell and Co. Ltd., 1971), p. 677.

(٣) لمزيد من المعلومات حول الظروف التاريخية لاصدار نابليون لبيانه، ودوافعه لذلك، أنظر: أمين عبدالله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، ٩٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٥ ـ ١٦، ورفيق شاكر النتشة، الاستعمار وفلسطين: إسرائيل مشروع استعماري (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤)، ص ٩٤ ـ ٩٨.

(٤) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية، ٤١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢)، ص ١٢.

(٥) Yehuda Alkalai, «The Third Redemption, 1843,» in: Arthur Hertzberg, ed., *The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader* (New York: Herzl Press, 1966), pp. 106 - 107

(٦) Svi Hirsh Kalischer, «Seeking Zion, 1862,» in: Hertzberg, ed., Ibid., pp. 111 - 114.

(٧) محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ٦٤ ـ ٦٩. ولمزيد من التفاصيل عن فكر القلعي، أنظر: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، إعداد عبد الوهاب المسيري [وآخرون] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٨٤.

(٨) James William Parkes, *History of Jewish People* (London: Weiden-

feld and Nicolson, 1964), p. 266.

(٩) Fannie Fern Andrews, *The Holy Land under Mandate*, 2 vols. (Boston, Mass; New York: Houghton Mifflin Company, 1931), pp. 288 - 289, and

إسحق دويتشر، دراسات في المسألة اليهودية، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص ١٧ ـ ٣٤.

(١٠) Leonard Jacques Stein, *Zionism* (London: E. Benn Ltd., 1932), p. 26.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥، و

Hertzburg, ed., *The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader*, p. 194.

ويلاحظ في هذا المجال بأن ليوبنسكر لم يكن يصر على ضرورة أن تكون فلسطين مقراً لهذا الوطن القومي اليهودي.

(١٢) Ben Halpern, *The Idea of Jewish State*, Harvard Middle Eastern Studies, 3 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 108 - 109.

(١٣) Israel Cohen, *A Short History of Zionism* (London: Frederick Muller, 1951), p. 52.

(١٤) محمد سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود أراضي فلسطين،» صامد الاقتصادي (بيروت)، السنة ٣، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٨٢.

(١٥) يمكن متابعة جهود ونشاطات هذه المؤسسات في:

Esco Foundation for Palestine, Inc., *Palestine: A Study of Jewish, Arab and Britain Policies* (New York: Kraus Reprint Co., 1970), vol. 1.

وعن نشاطات وجهود جمعية الهيكل الألمانية، أنظر: علي محافظة، **العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٩٥ ـ ١٣٠.

(١٦) James William Parkes, *A History of Palestine from 135 A. D. to Modern Times* (London: Victor Gollancz Ltd., 1949), p. 267.

(١٧) Cohen, *A Short History of Zionism*, pp. 35 - 36.

(١٨) *The Standard Jewish Encyclopedia*, edited by Cecil Roth (Jerusalem: Massadah Publishing Co., 1964), p. 316.

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات هذه الجمعية، أنظر: يوسف عبدالله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤)، ص ٢١ ـ ٢٣.

الفصل الثاني
مرحلة الاستيطان المهاجر

تبدأ هذه المرحلة بوصول أولى الهجرات اليهودية المنظمة إلى فلسطين عام ١٨٨٢، وقد اتصفت عمليات الاستيطان الأولى خلال هذه المرحلة بافتقارها إلى التخطيط المتكامل. كما كان معظمها يعبّر عن حلول مؤقتة للمسألة اليهودية، التي بدأت تظهر في أوروبا كمشكلة اجتماعية ودينية، أدت إلى اضطهاد اليهود في أوروبا. ولكن في مرحلة لاحقة، ونتيجة الجهود التي بذلها ثيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، فقد تم الاتجاه لتحويل المسألة اليهودية إلى قضية قومية سياسية. وترتيباً على ذلك، فقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول الغاية التي ينشدها اليهود بأنها: «خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام»[١].

أما الوسائل المقترحة لتحقيق هذا الهدف فهي:

- العمل على استيطان فلسطين بواسطة العمال الزراعيين

والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، ومن خلال اقامة المستوطنات اليهودية فيها.

- تنظيم يهود العالم، وربطهم بالمؤسسات والتنظيمات الصهيونية.

- بث وتقوية الروح القومية والوعي القومي اليهودي بين يهود العالم.

- اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على تأييد الحكومات الأجنبية، لضمان تحقيق الغايات الصهيونية.

وما يهمنا في مجال هذه الدراسة هو الوسيلة الأولى الخاصة باستيطان فلسطين، وذلك من خلال تنظيم عملية الهجرة للعمال الزراعيين والصناعيين وتنظيم استيطانهم في فلسطين، حيث يلاحظ أن الاستيطان اليهودي في فلسطين، اعتبر الخطوة الأولى والأهم لتحقيق الهدف الصهيوني. ومن أجل ذلك، تركزت جهود الزعماء الصهاينة على دعم الاستيطان وتسخير الوسائل الأخرى لدعم هذه العملية. فقد بدأت النشاطات الصهيونية لتأسيس المنظمات السياسية والمالية والعسكرية لدعم الاستيطان. كما باشرت دعم الروح القومية بين اليهود للمساعدة على توفير الهجرة اليهودية اللازمة للاستيطان. وفي الوقت نفسه، بذل الزعماء الصهاينة جل جهدهم للاتصال بمعظم الدول الكبرى آنذاك، لكسب تأييدها ومؤازرتها. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، والذي حاول هؤلاء

الزعماء الاستفادة منه لاعطائهم الشرعية القانونية في مباشرة أعمال الهجرة والاستيطان في فلسطين. كما تدعَّم موقف الحركة الصهيونية هذا بصدور صك الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩١٠. وقد حاولت الوكالة اليهودية تفسير هذين الحدثين على أنهما يمثلان مسؤولية تقع على دولة الانتداب للتعاون مع الوكالة اليهودية لتوطين اليهود في أراضي فلسطين، باعتبارهما ينصان على الاعتراف بالعلاقة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين، من خلال العمل على إعادة تكوين الوطن القومي اليهودي[٢].

وفيما يلي سنبدأ باستعراض آراء المفكرين الصهاينة الذين ظهروا خلال هذه المرحلة، وكان لأفكارهم الأثر الكبير في توجيه عمليات الاستيطان. بعدها، ننتقل لمتابعة عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومحاولات الاستيطان التي واكبتها[٣].

أولاً: الفكر الاستيطاني الصهيوني

لقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول الهدف الصهيوني والوسائل والخطوات المقترحة لتنفيذ هذا الهدف. وقد بقي هذا المخطط هو الأساس في فكر وحركة الصهيونية السياسية لفترة طويلة، مع بعض الاختلافات البسيطة في شرحه، أو في تقديم أهمية احدى الخطوات على الأخرى. وفيما يلي، سنقدم آراء وتصورات مجموعة من الزعماء الصهاينة خلال هذه المرحلة[٤]، حول بعض الجوانب المتعلقة بالاستيطان الصهيوني في فلسطين، الذي أصبح في قلب الحركة

الصهيونية السياسية، باعتباره أحد المفاتيح الأساسية للايديولوجية الصهيونية، إضافة إلى الدين والأرض[٥]:

- **إن الهجرة والاستيطان اليهوديين في فلسطين سيساهمان في حل المسألة اليهودية، ويساعدان في تنمية الشعور القومي اليهودي، وتحرير اليهود من الاضطهاد:** وفي هذا المجال يقول هرتزل، بأن هجرة اليهود واستيطانهم في الدولة اليهودية «سيقضي على ظاهرة العداء للسامية»[٦].

- ويرى وايزمن بأن الاستيطان في فلسطين سيُساهم في تحرير اليهود ويدعم دورهم العالمي، وهو يقول بهذا الصدد: «إن اليهود لا يستطيعون أن يكونوا سادة مستقبلهم ويشاركوا في التقدم العالمي، إلا إذا تمكنوا من الهجرة والاستيطان في بلدهم الحر الذي يملكونه»[٧]، و «ان هذا الوطن سيساهم في حفظ الكفاءات اليهودية من الضياع»[٨]

ويرى جابوتنسكي، بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين سيعمق الشعور القومي اليهودي المتفوق، وقد قدم تفسيره هذا لمعنى الاستيطان في المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٣١، حيث قال: «ان الاستيطان يعني قيام دولة يهودية قومية تسيطر عليها الأغلبية اليهودية المتفوقة»[٩] وأضاف: «بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين، سيمثل الحل العملي لمشاكل اليهود السياسية والزراعية والاقتصادية والثقافية»[١٠].

- **فيما يتعلق بفلسطين كموقع للوطن القومي ومكان للاستيطان اليهودي:** يبدو أن هرتزل كان في البداية يقبل بأن يكون المشروع

الصهيوني للاستيطان في أي مكان في العـالم، ولذلـك نجده يقول: «لتمنحونا حق السيادة على أي قطعة في هذا العالم وتكون كافية لاشباع الحاجات المشروعة لأي شعب، أما الباقي فستكفل به فيما بعد»[١١]. وفي معرض اجابته عـن سؤال فلسطين أم الأرجنتين؟ يقول هرتزل: «سنأخذ ما يعطى لنا وما يختاره الرأي العام اليهودي». لكن حقيقة موقف هرتزل فيما بعد، تعكس موقفاً مغايراً في اصراره على فلسطين، إذ كـان يعتبر تلك المرحلة مجرد مرحلة انتقالية لتجميع اليهود، ومن ثم الانتقال لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين الموسعة، ولهذا نجده يقول: «إن اسم فلسطين له قوة جذب فعالة لليهود، وان فلسطين تمثل الوطن التاريخي لليهود الذي يتذكرونه دوماً»[١٢] لكن حدود فلسطين هذه يجب أن تكون غير محددة، ويقـول هرتـزل في يومياته، بأن حدود الدولة ستكون حدوداً موسعة وستشمل حدود دولتي داوود وسليمـان، وأن حدودهـا ستكون حسب الحـاجـة وازديـاد المهاجرين[١٣].

بينما كان وايزمن يرى بأن المشروع الصهيوني للاستيطان يجب أن يكون في فلسطين أو جزء منها، وذلك لأن فلسطين حسب رأيه تعني بالنسبة لليهود مسألة حياة أو موت[١٤]. كما كان يعتقد بأن فلسطين تملك سحراً، بخاصة بالنسبة لليهود[١٥]، يسهـل اقناعهم بقبـولها كوطن قومي لهم.

أما جابوتنسكي فلم يكتفِ بفلسطين لوحدهـا، وكان يفضـل امتداد المشروع الاستيطاني ليشمل المناطق المحيطة بها، وبخاصة شرق الأردن، وقد حدد جابوتنسكي في المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام

١٩٣١ حدود فلسطين «بأنها المساحة التي يتوسطها نهر الأردن ولا يقع على حدودها»[١٦]. وكان يرى بأن فلسطين تبدو صغيرة بالنسبة للهدف الصهيوني، ولذلك لا بد من خلق المجال الحيوي للاايين أخرى على جانبي نهر الأردن[١٧].

- **فيما يتعلق بمصير السكان العرب نتيجة الاستيطان اليهودي في فلسطين**: يقول هرتزل في مذكراته، بأنه إذا ما أريد للمشروع اليهودي للاستيطان في فلسطين النجاح والاستمرار في ذلك، يجب أن يعمل على تهجير السكان العرب منها، ويجب أن يتم ذلك بلطف وتدرج، ويجب أن يشجع فقراء السكان على الهجرة إلى البلدان المجاورة[١٨]، وأنه يمكن الاحتفاظ بعدد قليل منهم لاستغلالهم في القيام ببعض الأعمال الحقيرة الشاقة مثل: قتل الأفاعي وتقطيع الصخور وجمع الحطب، ولكن يجب عدم اعطائهم أي عمل في بلدنا[١٩].

كان وايزمن يعدّ من الزعماء الصهاينة المعتدلين في نظرتهم للسكان العرب، وكان يدرك بأن الصراع في فلسطين بين العرب واليهود، ليس صراعاً بين الباطل والحق كما اعتقد بقية الزعماء الصهاينة، ولكن ذلك لم يمنعه من تقبل فكرة طرد العرب من فلسطين، بحجة أن فلسطين ضرورية لبقاء اليهود، بينما مصير العرب في الأقاليم الشاسعة التي يملكونها غير مهدد بمثل هذا الخطر[٢٠].

كان جابوتنسكي من أكثر الزعماء الصهاينة تحمساً لفكرة طرد العرب من فلسطين، وهو صاحب نظرية الاحلال (Replacement)،

وذلك عن طريق تأمين هجرة جماعية يهودية تحل محل العرب سكان البلاد الأصليين[٢١]، وأن وجود الأغلبية اليهودية سيجعل العرب يقبلون بالأمر الواقع. وهو يرى بأن على العرب ترك فلسطين إلى الأقاليم الواسعة التي يملكونها، ليستوطن فيها اليهودي المشرد ويقيم عليها حضارته[٢]، كما كان يصر على سياسة العمل العبري، وعدم تشغيل العرب في المستوطنات الاسرائيلية[٢٣].

ويعبر جوزيف فايتس، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، عن طبيعة الفكر الاستيطاني بخصوص هذه القضية وبوضوح، إذ يقول عام ١٩٤٠ : «ينبغي أن يكون واضحاً فيما بيننا أن هذا البلد (فلسطين) لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين. . . إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير، والحل الوحيد يتمثل في إفراغ فلسطين الغربية (غرب نهر الأردن) من العرب. . وليس ثمة وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة (نقلهم جميعاً، ينبغي ألا تبقى قرية واحدة أو قبيلة واحدة)»[٢٤].

ـ الاستيطان الصهيوني في فلسطين وموقعه من الاستراتيجية الغربية في المنطقة العربية: كانت أولى تصورات هرتزل للمشروع الاستيطاني اليهودي على شكل شركة إنكليزية لاستملاك الأراضي[٢٥]، وكان يرى بأن هذا المشروع سيساهم في نقل الحضارة الغربية للشرق المتخلف.

وفي هذا يقول هرتزل: «إذا كتب لنا الله العودة إلى الوطن التاريخي، فسوف نعود إليه ممثلين للحضارة الغربية بما فيها من نظام ونظافة»[٢٦]. وقد

خطط هرتزل مشروعه فيما بعد ليتناسب مع المصالح الغربيـة في المنطقة، وليشكل نقطة ارتكاز لهذه المصالح في الوطن العربي. وفي هذا يقول هرتزل في وصفه لمهمة الدولة اليهودية في فلسطين:

«يجب أن تشكل هناك جزءاً من الحصن الأوروبي في وجه آسيا، وتكون مركزاً متقدماً للمدنية في مواجهة البربرية، ويجب أن نكون على اتصال بكل أوروبا التي ستكون ملزمة بضمان وجودنا»[٢٧].

لجأ وايزمن، في محاولاته لاقناع بريطانيا بـالمشروع الاستيـطاني اليهودي في فلسطين، إلى الايحاء بأن الـدولة اليهـودية في فلسـطين ستكون حارساً للمصالح الاستعمارية في المنطقـة، وفي هذا يقول: «يمكننا القول بأنه إذا ما خضعت فلسطين للنفوذ البريطاني وشجعت بريطانيا اقامة المستوطنات اليهودية هنـاك. . . . فسوف نتمكن من تطوير فلسطين. . . لتكون حارساً فعالاً لقناة السويس»[٢٨]. كما أن استيطان فلسطين من قبل اليهود، سيكون حاجزاً فعالاً ضد أي خطر خارجي، وأن بريطانيا ستجد في اليهود أصدقـاء وحلفاء لهـا، وأنهم سيكونـون أفضل المعبـرين عن الحضارة والمثل الغربية، وأن فلسـطين اليهوديـة ستكون معبـراً بين الحضارة الشرقية والغربية[٢٩].

كانت تصورات جـابوتنسكي تـركز عـلى أهمية العنصر الـذاتي الصهيوني في إقامة المشروع الاستيطاني أكثر من سابقيه، ولذلك فهو يدعو إلى عدم الثقة بالوعود الدولية وإلى ربط مصالح اليهود مع الدول الاستعمارية. وبالمقابل كان ينادي بالاعتماد على الرأسمالية اليهودية في العالم، بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتنسيق مع الطبقة

البرجوازية اليهودية في العالم لكسب تأييدها ودعمها لتحقيق الهدف الصهيوني في استيطان فلسطين[٣٠].

وعلى الرغم من ذلك، فقد بنى جابوتنسكي سياسته الخارجية لتخدم المصالح الاستعمارية في المنطقة، وقد عبّر عن هذه السياسة ودورها في خدمة المصالح البريطانية في المنطقة بقوله: «إن قيام الدولة الصهيونية في فلسطين، سيتيح المجال لاقامة جزيرة صديقة لبريطانيا في بحر إسلامي يتحفز لطردها من المنطقة»[٣١].

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، ظهرت النزعة العملية والعسكرية واضحة في الفكر الصهيوني الاستيطاني[٣٢] وتغلبت على غيرها من الاتجاهات، وتظهر هذه النزعة في:

- أفكار بن غوريون الذي كان من أكثر المتحمسين للاتجاه العملي والاستيطاني الزراعي في فلسطين، وفي هذا يقول: «سنحصل على أرضنا بالعمل ورأس المال والثقافة والصمت». ويضيف: «نحن لا نطالب بأرض إسرائيل لأجل بسط سيطرتنا على أهلها، ولا نبحث عن سوق تبيع سلع اليهود في الخارج، بل إننا نبحث عن وطن، وهذا الوطن لا يعطى كهدية، ولا يكتسب بالامتيازات والعقود السياسية... كلا إنه يصنع بعرق الجبين»[٣٣].

وفي مجال آخر، يؤكد بن غوريون أهمية العمل الاستيطاني في فلسطين، لخلق الحقائق التي تفرض نفسها على الآخرين بقوله: «ما لم توسع رقعة الاستيطان اليهودي للأرض، فإن مساعينا السياسية مع بريطانيا

مهما كانت فعالة ستنتهي إلى لا شيء، فالانجاز الفعلي أقوى حجة سياسية وأقوى تأثيراً»[٣٤].

ـ أما النزعة العسكرية، فتظهر لدى القيادات الصهيونية التي بدأت تعمل على تنظيم القوات العسكرية الصهيونية في المستوطنات. وتظهر هذه النزعة في كتابات آلون إذ يقول: «كان على كل مستوطنة يهودية أن تمثل قلعة للهاغانا، وان تخطيط الوكالة اليهودية الاقتصادي والزراعي كان مصحوباً بتخطيط عسكري، وكان لزاماً على واضعي الميزانية الخاصة بالهجرة الاهتمام بالسلاح وبالآلات الزراعية معاً»[٣٥].

ويضيف آلون: «بأن وحدات الهاغاناه يجب أن توفر الحماية للعاملين في اقامة المستوطنات». وقد تمكنت الوكالة اليهودية من إنشاء قواعد استراتيجية عن طريق تلك المستوطنات، بحيث كان مستوطنوها يمثلون جنوداً وزراعاً في الوقت نفسه[٣٦].

ومن خلال متابعة الفكر الاستيطاني خلال هذه الفترة، نستطيع أن نلاحظ بأن الفكر الاستيطاني في بدايته، قد ربط بين عملية الهجرة والاستيطان وحل المسألة اليهودية، وأنه استقر على فلسطين كموقع للعملية الاستيطانية، وتغلّب على الاتجاهات الأخرى التي كانت تقبل ببدائل عنها للاستيطان. أما بالنسبة لمصير السكان العرب، فكان هناك اجماع على ضرورة التخلص من العنصر العربي في فلسطين، لضمان النجاح للمشروع الصهيوني في الاستيطان فيها، كما يلاحظ بأن الفكر الصهيوني الاستيطاني، قد ربط عملية الاستيطان خلال هذه

الفترة باستراتيجية الدول العظمى في المنطقة، وعمل على اقامة تحالفات مع هذه الدول لضمان نجاح المشروع الصهيوني، وقد كان هرتزل من أكثر المتحمسين لهذه الفكرة والتي حمل لواءها ممثلو الصهيونية السياسية. وقد استطاع وايزمن الجمع بين الصهيونية السياسية والعملية لتحقيق الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ولكن في الفترة الأخيرة للانتداب البريطاني في فلسطين، غلبت الاعتبارات العملية والنزعة العسكرية على فكر الزعماء الصهاينة في فلسطين، وقد بدا واضحاً مدى تأثرهم بالجو الاستيطاني والظروف التي عاشوها في فلسطين، واصرارهم على خلق المزارع المحارب لضمان النجاح للمشروع الاستيطاني.

ثانياً: السياسات الاستيطانية

وبعد هذا التوضيح لبعض اتجاهات الفكر الصهيوني خلال هذه الفترة، يمكن أن نحدد الملامح الأساسية للسياسات الاستيطانية والتي تشكل البرنامج الصهيوني لهذه المرحلة:

- سياسة اقتحام الأرض من خلال الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، وتخليصها من سكانها الأصليين باللجوء إلى جميع الوسائل وعلى رأسها العنف المنظم.

- سياسة العمل العبري من خلال اقتحام اليهودي للعمل، بخاصة في مجال الزراعة والأعمال اليهودية، لتمكين اليهودي من التخلص من سلوكه الطفيلي الذي تعود عليه في المجتمعات الأخرى،

لبعث شخصيته من جديد. وبالمقابل مقاطعة العرب وحرمانهم من العمل في المنشآت اليهودية.

- سياسة الحراسة، وتعني تشكيل فرق صهيونية للقيام بواجب الدفاع الذاتي وحماية المرافق الصهيونية، ولقمع المقاومة العربية لعمليات الاستيطان الصهيوني.

١ - الهجرة اليهودية والاستيطان

تعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين أحد المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً أساسياً في عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين[٣٧]، فقد ساهمت هذه الهجرة في توفير العنصر البشري اللازم لعملية الاستيطان، كما شكلت العناصر البشرية، التي جاءت ضمن موجات الهجرة بخلفياتها الحضارية، أُسُسَ ومعالم المجتمع الإسرائيلي فيما بعد، وعملت على تحديد أنماط الحياة داخل هذا المجتمع، ورسمت معالم السلوك الاجتماعي داخله والقيم السائدة فيه. كما ساهمت عملية استيطان هذه الجماعات داخل فلسطين في تحديد الحدود الديمغرافية للكيان الاستيطاني في الفترات اللاحقة، واعتبرت شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالأرض والمحافظة على طابعها اليهودي.

وسنحاول فيما يلي متابعة أهم موجات الهجرة اليهودية الجماعية المنظمة إلى فلسطين، وعمليات الاستيطان المصاحبةلها،على أساس الايمان بأن هناك علاقة جدلية ما بين عملية الهجرة والاستيطان، حيث يلاحظ بأنه بالقدر الذي تتوافر فيه اعداد كبيرة من المهاجرين

جدول رقم (٢ - ١)

موجات الهجرة والاستيطان المرافق لها (١٨٨٣ - ١٩٤٨)(*)

	عدد المهاجرين	الصفات العامة للمهاجرين	عدد المستوطنات	خصائص الاستيطان المرافق	مؤسسات الاستيطان
موجة الهجرة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٠٣	٢٠ - ٣٠ ألفاً يمثلون ٣٠٣ بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين ٤٩٥٠ يمثلون ٤ بالمائة من مجموع السكان اليهود	معظمهم من المهاجرين من روسيا بعد أحداث ١٨٨١ ومن فرنسا بعد قضية دريفوس. وهم من أبناء الطبقات الدنيا والمثقفة. ويمثلون التمرد على القيم اليهودية السابقة ومحاولة بعث الروح القومية اليهودية. ولم تعتمد هذه الموجة سياسة العمل العبري وقبلت بتشغيل العرب في الأعمال الزراعية.	١٧ مستوطنة مساحتها بالدونم ٢٧٥ ألفاً. أنماط الاستيطان: كيبوتز ١ موشاف ١ مستقل ١٠ بالمائة	١ - سكن أفراد هذه المجموعة المدن وبعضهم أقام في المستوطنات الزراعية، لكنهم فشلوا في تأسيس مستوطنات مستقرة نظراً لنقص الخبرة الزراعية لديهم. ٢ - كانت المستوطنات تقوم على أساس الملكية الفردية والعمل العبري. واعتمدت في تمويلها على المساعدات التي قدمها البارون روتشيلد. ٣ - تركزت المستوطنات في منطقة الجليل والسهل الساحلي. ٤ - أهم المستوطنات ريشون لتزيون ونيس زيونا وزخرون يعقوب ورمارس وحدبزاه.	١ - جمعية الاستيطان اليهودي برئاسة موريس هيرش. ٢ - جمعية أحباء صهيون ٣ - صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار ليمتد.

موجة الهجرة الثانية ١٩٠٤ ـ ١٩١٣	٣٥ ـ ٤٠ ألفاً يمثلون ٩,١ بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية عدد العمال الزراعيين ٦٦٣٠	معظمهم من المهاجرين من شرق أوروبا بخاصة من روسيا، بعد أحداث ١٩٠٥ كان معظمهم يعيش في الغيتو قبل الهجرة يغلب عليهم العنصر الشبابي ذو المستوى الثقافي المنخفض معظم أفراد هذه الهجرة من المؤمنين والمرتبطين بالإيديولوجية الصهيونية ولما سمي معظم القيادات الصهيونية الأولى. وهم واضعو أسس القومية اليهودية واستعمال اللغة العبرية. اعتمد أفراد هذه الموجة سياسة العمل العبري والإيمان بتقديس العمل اليهودي.	٢٥ مستوطنة مساحتها بالدونم ١٩٩٠٠ أنماط الاستيطان: مستقل ٩٥ بالمائة موشاف ٣ بالمائة كيبوتز ٢ بالمائة	١ ـ موجة أفراد هذه الموجة للعمل الزراعي والاقامة في المستوطنات اليهودية. ٢ ـ أنشأ المستوطنون في هذه المرحلة أولى المؤسسات الصهيونية في فلسطين خاصة المشرفة على عملية الاستيطان. ٣ ـ ابتدع أفراد هذه الموجة أنواعاً مميزة للمستوطنات الجماعية التي تتبع الأسلوب الاشتراكي مثل الكيبوتز والموشاف. ٤ ـ أهم المستوطنات. مدينة تل أبيب. واجاليا.	١ ـ المنظمة الصهيونية ٢ ـ الهاشومير. حرّاس المستوطنات. ٣ ـ الصندوق القومي اليهودي (الكارن كايمت) تفرع عنه شركة شراء وتطوير الأراضي.
موجة الهجرة الثالثة ١٩١٦ ـ ١٩٢٣	١٣٥ ألفاً ـ ٤٠ ألفاً يمثلون ١٥ بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية عدد العمال الزراعيين ٢٥٦٠ الجدد يمثلون ١٦ بالمائة من مجموع السكان اليهود.	معظمهم من شرق أوروبا وروسيا وبولندا ودول بحر البلطيق. وهم متأثرون بالتغيرات الاجتماعية والدستورية والعمالية. يمتاز بالتعصب والتشدد في المواقف والاستعداد للعمل ومن المؤمنين بقيام الدولة اليهودية يمثلون الأفراد من العناصر المدربة التي وصلت بعد وعد بلفور.	٢٤ مستوطنة مساحتها بالدونم ١٧٣٤٠٠	كان لهذه الموجة دور هام على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وهي واضعة أسس المؤسسات العمالية. واستفادت هذه الهجرة من الأراضي الأميرية التي منحتها حكومة الانتداب للمنظمات الصهيونية. أدخلت هذه الموجة نمطاً جديداً	١ ـ الوكالة اليهودية ٢ ـ الهستدروت. ٣ ـ الهاغاناه. ٤ ـ كارن هاسود.

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ١)

			أنماط الاستيطان مستقل ٨٢ بالمائة موشاف ١٠ بالمائة كيبوتز ٨ بالمائة	من الاستيطان وهو الموشاف عوفديم. عملت هذه الموجة على بناء المرافق العامة من طرق وسكك حديدية وغيرها. ومن أهم المستوطنات، كفار جلعادي، وعين حارود. ونهلال وجزرائيل وكفار حوطيم.	
موجة الهجرة الرابعة ١٩٢٤ - ١٩٣١	٨٢ ألفاً يمثلون ٦ بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين ١٠٠ ٢٣ يمثلون ٢١ بالمائة من مجموع السكان اليهود.	معظمهم من المهاجرين من بولندا ورومانيا والشرق الأوسط، نظراً لضيق الحياة الاقتصادية ينتمون إلى الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة. وقد عاش أفراد هذه الموجة منعزلين عن المجتمع القائم.	٣٩ مستوطنة مساحتها بالدونم ١٠٠ ٩٩٩ أنماط الاستيطان مستقل ٧٥ بالمائة موشاف ١٥ بالمائة كيبوتز ١٠ بالمائة	أنشأ أفراد هذه الموجة المستوطنات المدنية وأقاموا الصناعات نتيجة توافر مؤسسات التمويل للاستيطان. ابتعد أفراد هذه الموجة عن العمل في المستوطنات الزراعية وعززوا الأحياء السكنية اليهودية في المدن الرئيسية تل أبيب ويافا والقدس.	منظمة الهكنا الجامعة العبرية
	٢٦٥ ألفاً يمثلون ٤٤ بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين	مهاجرون من وسط أوروبا وشرقها خاصة بولندا من الطبقة البرجوازية التي هربت من الاضطهاد النازي يمتازون بارتفاع	٢٧ مستوطنة مساحتها بالدونم ٤٧٤٩٠٠	سيطرت الأبعاد السياسية والاستراتيجية على الاستيطان في هذه المرحلة نتيجة ظهور الدعوات لتقسيم فلسطين واشتداد المقاومة	الأحزاب الإسرائيلية المنظمات العسكرية

موجة الهجرة الخامسة ١٩٣٢ - ١٩٣٩	٧٤٠١٠ يمثلون ٢٣ بالمائة من مجموع السكان اليهود.	مستوى التعليم وكثرة العناصر المهنية والكفاءات الفنية بينهم وقد ساهمت هذه الموجة في وضع أسس الحياة الاجتماعية والتعليمية للمجتمع الإسرائيلي وسكن كثير من أفرادها المدن.	أنماط الاستيطان: كيبوتز ١١ بالمائة، موشاف ٢٢ بالمائة، مستقل ٦٧ بالمائة	العربية. وأنشئت المستوطنات في المناطق الاستراتيجية على حدود فلسطين كما توغل الاستيطان في المناطق العربية الخالصة مثل القدس والخليل والنقب وظهرت المستوطنات المحصنة التي عرفت باسم «السور والبرج» أهم المستوطنات حينئذ.	
الهجرة أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٨	١٥٣ ألفاً عدد العمال الزراعيين ٤٨٧٥٠ ألفاً يمثلون ٢٧ بالمائة من مجموع السكان اليهود	مهاجرون من وسط أوروبا والبلقان وبولندا والشرق الأوسط معظمهم من اللاجئين من الاضطهاد النازي ويلاحظ بأن هذه الفترة لم تشهد عملية هجرة واسعة وذلك نتيجة القيود البريطانية. وصدور الكتاب الأبيض وبالمقابل تزايدت أعداد الهجرة السرية. وقد استفاد المهاجرون من رؤوس الأموال التي قدمتها المؤسسات الصهيونية وسيطروا من خلالها على الصناعة داخل فلسطين.	٧٩ مستوطنة مساحتها بالدونم ٢٠٢٥٠٠٠. أنماط الاستيطان: كيبوتز ٢٤ بالمائة، موشاف ٢١ بالمائة، مستقل ٥٥ بالمائة	كان التركيز خلال هذه الفترة على الاستيطان ومحاولة استيعاب وتوطين المهاجرين السابقين وقد تركز الاستيطان في منطقة الحولة والهضاب الشرقية المشرفة على مرج بني عامر والجليل الأعلى وظهر الاتجاه لبناء المستوطنات في مناطق منعزلة مثل النقب وساحل البحر الميت والاستيطان في كل فلسطين لاثبات الوجود الصهيوني فيها ولكن هذه المستوطنات المنعزلة لم تصمد وسقطت بيد العرب أثناء العمليات العسكرية الأولى.	صناديق لحركة هجرة الشباب اليهود الألمان.

(*) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية: فهرس المستوطنات (عمان: المركز الجغرافي الأردني، ١٩٨٤)؛

يكن توسيع رقعة الاستيطان، والعكس صحيح، أي أنه كلما وجدت المستوطنات والأرض المسيطر عليها، كلما زادت إمكانات الهجرة أمام اليهود من الدياسبورا.

من خلال استعراض موجات الهجرة السابقة والاستيطان المرافق لها في الجدول رقم (٢ - ١) نستطيع رصد بعض الملاحظات العامة:

- إن هذه الفترة مثلت نهوض بعض القوميات الأوروبية، وأن فكرة القومية خلال هذه الفترة قد ارتبطت بفكرة السيادة لكل شعب على الأراضي التي يسكنها. ونظراً لافتقار الدعوة الصهيونية للعناصر الأساسية للقومية، مثل الشعب المتجانس ذي اللغة الموحدة والأرض التي تجمعه، فقد بدأ التفكير الصهيوني نحو تهجير اليهود إلى فلسطين لضمان وجود العنصر البشري، واقامة المستوطنات عليها لضمان العنصر الجغرافي اللازم لأي دعوة قومية.

- إن عملية الهجرة إلى فلسطين ارتبطت بعمليات الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في المجتمعات الأوروبية، وقد تزامن معظم هذه الهجرات مع الأزمات التي تعرض لها اليهود في شرق أوروبا مثل: أحداث عام ١٨٨١، أحداث عام ١٩٠٥ في روسيا، قضية دريفوس في

Shmuel Noah Eisenstadt, *Israel Society* (London: Weidenfeld and = Nicolson, 1967), pp. 11 - 31, and *Jewish Settlement Established in Eretz Israel*, presented by the Settlement Department of the Jewish Agency and the Settlement Division of the Zionist Organization (Jerusalem, 1982).

فرنسا، الأزمة الاقتصادية فى كل من بولندا ورومانيا، وكذلك الاضطهادات النازية لهم في ألمانيا.

ـ إن معظم هذه الهجرات قد جاءت من أوروبا، وقد شكلت الأساس الاجتماعي لفئة الاشكنازيم في المجتمع الإسرائيلي فيما بعد، مع ما تمثله هذه الفئة من انتماء للحضارة والقيم الغربية. وقد استطاع الاشكنازيم فرض قيمهم وحضارتهم على مجتمع اليشوف في فلسطين.

ـ إن عملية الهجرة والاستيطان في فلسطين أخذت طابعاً سياسياً مع بداية ظهور الحركة الصهيونية وبدء التفكير بإنشاء الدولة اليهودية، وبذلك بدأ التفكير بالسيطرة على مناطق معينة لتشكل النواة لعملية الاستيطان، ولتكون معدّة لاستقبال المهاجرين لتأمين العنصر الجغرافي والبشري لهذه الدولة.

ـ إن المهاجرين الجدد فضلوا الاستيطان في مناطق منعزلة عن مجتمع اليشوف، سواء في المدن اليهودية التي أنشأوها مثل تل أبيب، أم في المستوطنات الخاصة بهم في منطقة السهل الساحلي، وفي السهول الشمالية حول بحيرة الحولة وطبريا.

ـ إن يهود فلسطين لم يتجاوبوا في بداية الاستيطان مع هذه الهجرات، ونظروا للمهاجرين الجدد نظرة شك وارتياب. ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى أن معظم اليهود الذين كانوا يسكنون فلسطين في تلك الفترة، من المتمسكين بالشريعة الموسوية الارثوذكسية التي تؤمن بأن قيام الدولة اليهودية يعني نهاية اليهود، وأن هذه الدولة

لن تقوم إلا بوجود المسيح المخلص.

- أما من حيث الأراضي اللازمة للاستيطان، فقد تمّ تأمين بعضها عن طريق الشراء من الاقطاعيين العرب غير الفلسطينيين، بخاصة الذين امتلكوا كثيراً من الأراضي الشاسعة في شمال فلسطين استناداً لنظام الجباية العثماني، إضافة إلى كثير من الأراضي الأميرية التي سلمتها لهم الحكومة البريطانية، إما مباشرة أو عن طريق إعطائهم امتياز استغلالها[٣٨].

- من خلال مقارنة نسبة اليهود المهاجرين إلى فلسطين بمجموع الهجرة اليهودية العالمية، نجدها نسبة متدنية، وهذا يعكس عدم رغبة اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وعدم ايمانهم بأهداف ومخططات الحركة الصهيونية. كما تأثرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالقيود التي فرضت على هجرة اليهود إليها، مما دفعهم للتوجه إلى فلسطين، وأن عمليتي الهجرة والاستيطان قد ارتبطتا بالمخططات الاستعمارية في المنطقة العربية، وهي التي عبّر عنها قادة الفكر الصهيوني في هذه المرحلة، والتي تعهدت الحكومة البريطانية بتنفيذها في المنطقة.

- إن عمليات الاستيطان تأثرت كثيراً بطبيعة المهاجرين. ففي بداية الهجرة كان الاتجاه هو للاستيطان المنعزل في فلسطين، نتيجة شعور المهاجرين بالاغتراب عن المجتمع الجديد الذي يفدون إليه. وفي المرحلة التي وصلت فيها موجات الهجرة من العمال ذوي الأفكار الاشتراكية، ظهرت انماط معينة للاستيطان مثل الكيبوتز والموشاف، أما مهاجرو الطبقة البرجوازية والمهاجرون من وسط أوروبا من

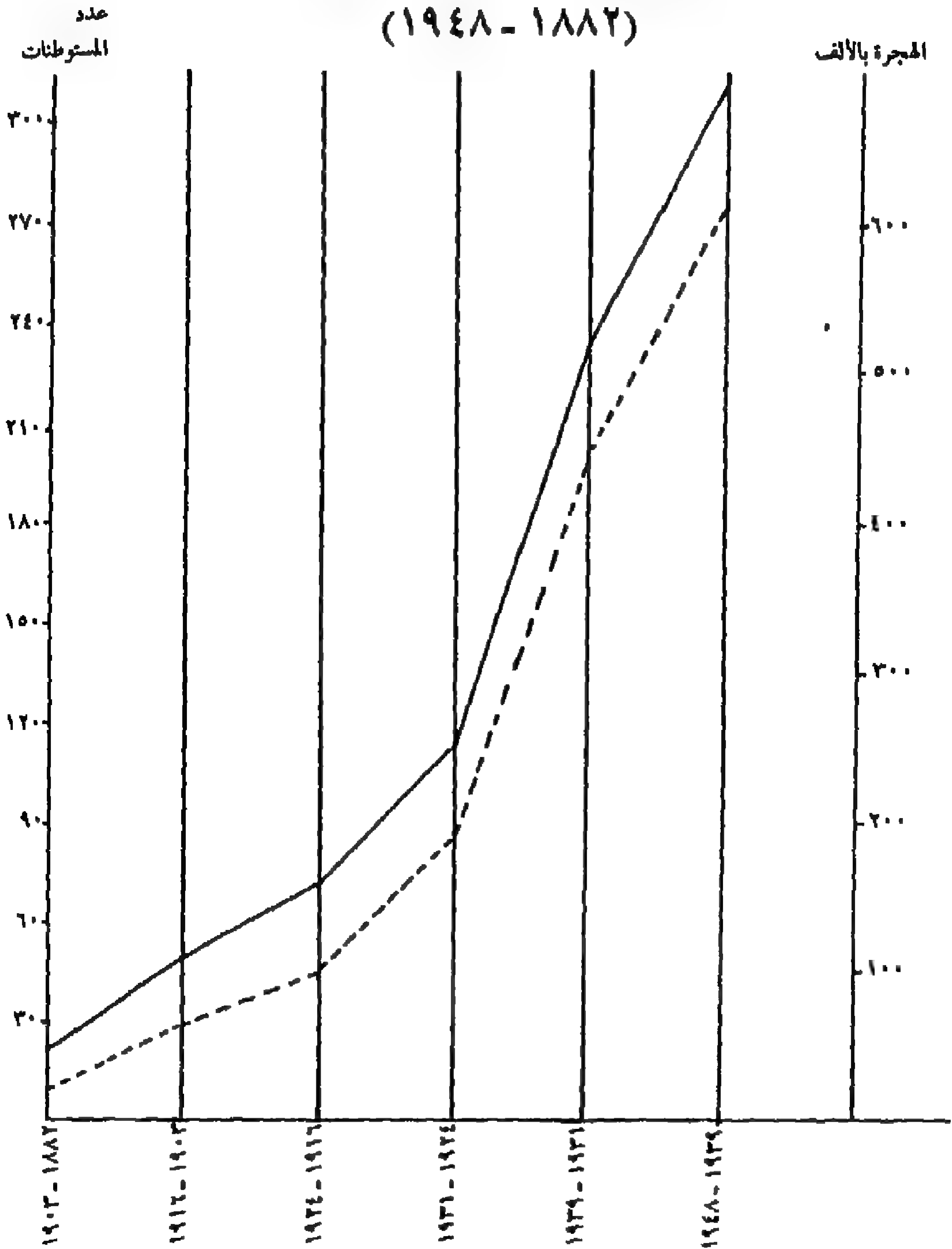
المهنيين، فقد فضلوا الاستيطان في المدن الكبيرة، واتجهوا نحو خلق الصناعة اليهودية.

- إن عملية الاستيطان تأثرت أيضاً بظروف المجتمع العربي. فقد بدأ الاستيطان سهلاً في البداية نتيجة الحصول على أراضٍ واسعة من أصحابها العرب من غير الفلسطينيين، ولكن المصاعب بدأت في الظهور فيما بعد. وعلى الرغم من ازدياد جهود حكومة الانتداب في مساعدة اليهود في الاستيطان، إلا أن عملية الاستيطان تأثرت بالثورات العربية مثل أحداث عام ١٩٢٠، ١٩٢٩، ١٩٣٦، وفرضت هذه الأحداث أنماطاً معينة من الاستيطان الاستراتيجي والمحصن والذي عرف بمستوطنات البرج والسور.

من خلال متابعة عمليات الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين، والاستيطان المرافق لها خلال هذه الفترة، نلاحظ بأن عمليات الهجرة والاستيطان سارت جنباً إلى جنب يدعم بعضها البعض. فكلما زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كلما زادت الدوافع والإمكانات لبناء مزيد من المستوطنات، وكلما توافرت الأراضي والمستوطنات المقامة، زادت الإمكانية لاستيعاب مزيد من المهاجرين، وقد بلغت نسبة الارتباط بين عمليات الهجرة والاستيطان خلال هذه الفترة ٩٩,٣٨٢ بالمائة.

ويوضح الشكل رقم (٢ - ١) تطور عمليات الهجرة والاستيطان المرافق لها، ومن خلال هذا الشكل نستطيع تلمس العلاقة الوطيدة بين عمليات الهجرة والاستيطان.

شكل رقم (٢ ـ ١)
الترابط بين الاستيطان والهجرة



٢ ـ نتائج عمليات الهجرة والاستيطان

لقد أسفرت الجهود الصهيونية خلال هذه الفترة عن خلق نواة بشرية وجغرافية للكيان الإسرائيلي الذي نشأ عقب ذلك، إذ استطاعت الجهود الصهيونية الاستعمارية خلال هذه الفترة مضاعفة عدد سكان فلسطين من اليهود حوالى ٢٥ ضعفاً[٣٩]، فبينما لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ٢٤٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٢ يملكون حوالى ٢٥,٠٠٠ دونم، أي أقل من ١ بالمائة من مساحة فلسطين، ارتفع هذا العدد إلى ٨٧,٧٩٠ عام ١٩٢١، أي حوالى ٨ بالمائة من سكان فلسطين، ويملكون ٦٥٠٠٠٠ دونم تمثل ٢,٥ بالمائة من الأراضي الفلسطينية، وقد ارتفع هذا العدد وبمساعدة الجهود البريطانية حين انتهاء فترة الانتداب عام ١٩٤٨ إلى ٦٥٠,٠٠٠ نسمة، يمثلون حوالى ثلث سكان فلسطين، ويملكون حوالى ٢,٠٧٥,٠٠٠ دونم تمثل ٨ بالمائة من الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي سنحاول تتبع الجهود الصهيونية في مجال خلق النواة الجغرافية والبشرية للكيان الإسرائيلي:

أ ـ الأراضي

في مجال الأراضي، استطاع اليهود امتلاك ٢,٠٧٥,٠٠٠ دونم من أراضي فلسطين كما سبقت الإشارة على النحو التالي[٤٠]:

٦٥٠٠٠٠ دونم مساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود أيام الدولة العثمانية، وقد باع معظمها الاقطاعيون من غير

أهل فلسطين.

٥٠٠٠٠٠ دونم مساحة الأراضي الأميرية التي منحتها الحكومة البريطانية المنتدبة للوكالة اليهودية.

٦٢٥٠٠٠ دونم مساحة الأراضي التي باعها غير الفلسطينيين، وبخاصة العائلات الاقطاعية العربية:

٤٠٠٠٠٠ دونم أراضي مرج بن عامر.

١٦٥٠٠٠ دونم أراضي امتياز بحيرة الحولة.

٣٢٠٠٠ دونم أراضي وادي الحوارة.

٢٨٠٠٠ مساحات مختلفة في أقضية الناصرة وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم.

٣٠٠٠٠٠ دونم مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود من عرب فلسطين. وبعضها مسجل بعقود رسمية، والبعض الآخر بعقود خارج الحكومة.

ومع أن نسبة المساحة التي ملكها اليهود لم تكن كبيرة نسبياً، إلا أنها كانت تمثل أهم وأخصب الأراضي الزراعية في فلسطين. وقد شكلت مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها اليهود نحو ٢٠ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في تلك الفترة(٤١)، موزعة على النحو التالي(٤٢):

٤٥ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في منطقة طبريا.

٤٠,٨ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في بيسان.

٤٠,٩ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في حيفا.

٣٧ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في الناصرة.
٣٥ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في يافا.
٢٠,٨ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في طولكرم.
١٦,٨ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في الرملة.
١١,٩ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في غزة.

وقد استطاع الاستيطان الصهيوني، خلال هذه الفترة، تركيز نفسه في عدة مناطق داخل فلسطين، وبخاصة في منطقة السهل الساحلي من يافا حتى حيفا وفي منطقة الجليل، إذ ملك اليهود عام ١٩٤٥ حوالى: ٣٦ بالمائة من قضاء يافا، ٣٥ بالمائة من قضاء حيفا، ٣٤ بالمائة من قضاء بيسان، ٢٨ بالمائة من قضاء الناصرة. أما المناطق الجبلية الداخلية وصحراء النقب، فقد بقيت عمليات الاستيطان الصهيوني فيها متعثرة بسبب الكثافة العربية البشرية فيها، وكذلك بسبب عجز اليهود عن شراء مساحات واسعة من الأراضي فيها نتيجة رفض المواطنين الفلسطينيين التخلي عن أراضيهم في هذه المناطق. هذا اضافة إلى مجموعة عوامل أخرى خاصة بسير المخطط الصهيوني في خلق نواة بشرية وجغرافية في مناطق محدودة داخل فلسطين. ولهذا لم يستطع اليهود تملك إلا نحو ٤ بالمائة في قضاء الخليل وغزة، ٢ بالمائة في قضاء القدس، ١ بالمائة في أقضية جنين ونابلس ورام الله، وأقل من ١ بالمائة من قضاء بئر السبع[٤٣].

جدول رقم (٢ ـ ٢)
توزيع المستوطنات الصهيونية قبل ١٩٤٨ على أقضية فلسطين

السنة	الناصرة	عكا	صفد	طبريا	بيسان	حيفا	طولكرم	القدس	الخليل	يافا	الرملة	غزة	بئر السبع	المجموع
١٨٧٨ ـ ١٩٠٠			٤			٣		١		٣	٥	١		١٧
١٩٠٠ ـ ١٩١٠	١			٩		٢				٢	٣			١٧
١٩١٠ ـ ١٩٢٠	١		٢	١		٢		١			١			٨
١٩٢٠ ـ ١٩٣٠	١٢			١	٦	١٢	٤	١		١٤	٧			٥٧
١٩٣٠ ـ ١٩٤٠	٤	٧	٧	١٠	١٢	٣٣	٣٠	٣		١٣	٧	٤	٣	١٣٣
١٩٤٠ ـ ١٩٤٨	٤	٣	١٢	٣	٤	٨	١٠	١	٥	٢	٣	١١	١٣	٧٩
المجموع	٢٢	١٠	٢٥	٢٤	٢٢	٦٠	٤٤	٧	٥	٣٤	٢٦	١٦	١٦	٣١١

المصدر: حقائق فلسطينية للتاريخ والمستقبل: نهج احصائي، اعداد ريما كمال (عمان: منشورات رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٨٣).

وقد اسفرت الجهود الصهيونية خلال هذه الفترة عن بناء ٣١١ مستوطنة في فلسطين موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (٢ - ٢).

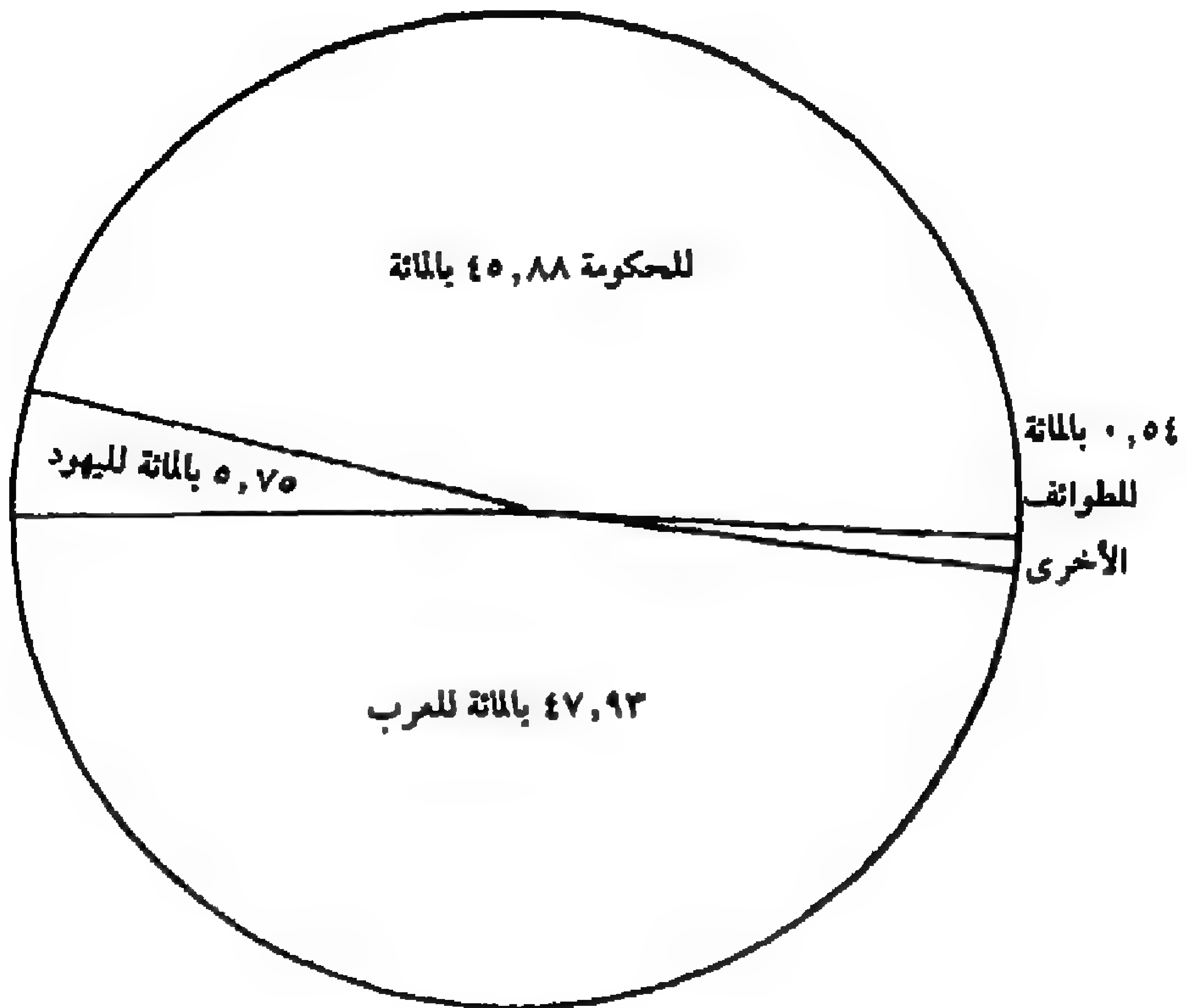
ومن خلال متابعة توزيع ملكية اليهود للأراضي في فلسطين على أقضية فلسطين، وتوزيع المستوطنات اليهودية في هذه الأقضية، نستطيع ادراك العلاقة ما بين مقدرة اليهود على الاستيلاء على الأراضي وبخاصة الزراعية منها في قضاء معين، وبين عدد المستوطنات المنشأة في هذا القضاء، حيث ساعدت عملية الاستيلاء اليهودي على الأراضي في مناطق معينة مثل الجليل، والذي يمثل أقضية عكا وصفد والناصرة وطبريا وبيسان، وكذلك منطقة يافا وحيفا، على زيادة المستوطنات اليهودية بداخلها كما يوضح لنا الجدول رقم (٢ - ٢)، بينما المناطق التي تقلصت ملكية اليهود فيها للأراضي مثل مناطق القدس وغزة وبئر سبع والخليل، فقد عكست في الوقت نفسه نقصاً في عدد المستوطنات المنشأة داخلها.

ولكي تكتمل الصورة في فهم الجهود الصهيونية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، لا بد من الاشارة إلى سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين ودوره في تشجيع استيلاء اليهود على الأراضي، حيث كانت الأراضي الأميرية تشكل حوالى ٤٥,٨٨ بالمائة من الأراضي الفلسطينية حتى عام ١٩٤٥. وكان العرب يملكون حوالى ٤٧,٩٣ بالمائة، بينما ما يملكه اليهود لا يتعدى ٥,٧٥ بالمائة و ٠,٥٤ بالمائة للطوائف الأخرى، كما هو موضح في الشكل رقم (٢ - ٢). وهذا يفسر لنا السرعة والسهولة اللتين تمت بهما عملية

استيلاء اليهود على الأراضي الفلسطينية حين انتهاء فترة الانتداب[٤٤]، حيث عمدت سلطات الانتداب قبل مغادرتها فلسطين إلى تسليم معظم هذه الأراضي لليهود والوكالة اليهودية، هذا إضافة إلى ما تمّ من قبل، من خلال منح الامتيازات الاقتصادية الكبيرة للشركات الصهيونية وما رافق هذه العملية من السيطرة على الأراضي العربية المجاورة، ومن هذه المشاريع مشروع روتنبرغ للكهرباء، وامتيازات أراضي الحولة، وامتياز العوجا للطاقة الكهربائية، وامتياز استخراج أملاح البحر الميت[٤٥].

شكل رقم (٢ ـ ٢)

توزيع أراضي فلسطين سنة ١٩٤٥



ب ـ السكان

بلغ عدد السكان اليهـود في فلسطين حتى عـام ١٩٤٨ حوالى ٦٥٠٠٠٠ نسمة كما سبقت الاشارة، وهم يشكلون حوالى ثلث سكان فلسطين، وقد كان معظم هؤلاء من الذين جاءوا عبر الهجرات اليهودية المختلفة إلى فلسطين، سواء الهجرة العلنية أم الهجرة السرية وبخاصة بعد عام ١٩٣٩. وكان معظم هؤلاء المهاجرين من أصول أوروبية، وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة من المهاجرين التي وصلت فلسطين خلال هذه الفترة، فإنها كانت تمثل نسبة ضئيلة من الهجرة اليهودية العالمية، إذ لم تزد هذه النسبة عن٩,٧ بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية، وقد عمد المهاجرون إلى بناء تجمعات خـاصة بهم منعزلين بذلك عن سكان فلسطين الأصليين[٤٦].

وحتى نهاية فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، كان تركز اليهود في المدن الرئيسية حوالى[٤٧]: ٧٢ بالمائة من سكان فلسطين اليهود يعيشون في المـدن الثلاث الكبـرى، وكان ٤١ بـالمائـة منهم يعيشون في مدينة تل أبيب، ١٥ بالمائة في مدينة حيفا، ١٦ بالمائة في مدينة القدس، وكان حوالى ٦ بالمـائة في المـوشاف، ١٥ بـالمائـة في الكيبوتز، وعاش البـاقون ١٧ بالمائة في القرى العماليـة وفي الأحياء الأخرى في مدن فلسطين.

وقد استطاع اليهود خلال هـذه الفترة السيـطرة على كثـير من المرافق الاقتصادية داخل فلسطين.

ـ ففي مجال الصناعة استطاع اليهود احتكار الصناعات الأساسية، حيث بلغت رؤوس الأموال اليهودية المستثمرة في مجال الصناعة حتى عام ١٩٤٢ حوالى[٤٨]: ٨٦,٥ بالمائة من اجمالي الأموال المستثمرة في الصناعة الفلسطينية، وبلغ عدد العمال الصناعيين من اليهود ٣٨٠٠٠ يمثلون ٧٦ بالمائة من العمالة الصناعية في فلسطين، وقد استفادت الحركة الصناعية اليهودية في هذا المجال من الدعم الهائل الذي تلقته من المؤسسات المالية اليهودية[٤٩].

ـ وفي مجال الزراعة، وعلى الرغم من أن الاستيطان الزراعي كان يمثل أحد الأهداف الصهيونية، وذلك لربط الفرد اليهودي بالأرض، إلا أن هذا الاستيطان قد فشل في تحقيق هذا الهدف، إذ فضلت الأغلبية من اليهود السكن في المدن الرئيسية، كما سبقت الاشارة، مما أفقد المستوطنات الزراعية العناصر البشرية اللازمة للعمل الزراعي[٥٠]، وبالمقابل تركز الوجود العربي في المناطق الريفية،حيث شكل العرب حوالى ٩٥ بالمائة من العاملين بالزراعة.

ولكن على الرغم من فشل الجهود الصهيونية في تحقيق الاستيطان الزراعي بالصورة المحددة، فإن المستوطنات الزراعية عملت على تشكيل نقاط ارتكاز (نواة) للمنطقة الإسرائيلية، واستخدمت كقواعد تعمل للسيطرة على المناطق المجاورة لها[٥١].

أما من حيث العلاقة بين النواة البشرية والجغرافية للوجود الصهيوني في فلسطين، فيلاحظ بأن عملية توزيع السكان ارتبطت بالسيطرة اليهودية على الأراضي في هذه المناطق، .وبعدد المستوطنات

المقامة فيها . ويوضح لنا الجدول رقم (٢ ـ ٣) توزيع السكان اليهود في أقضية فلسطين حتى عام ١٩٤٥ .

جدول رقم (٢ ـ ٣)
التوزيع السكاني في أقضية فلسطين، ١٩٤٥

القضاء	النسبة المئوية من اليهود	النسبة المئوية من العرب	المجموع الكلي للسكان
صفد	١٣	٨٧	٦٠٠٠٠
عكا	٤	٩٦	٨٠٠٠٠
طبريا	٢٣	٦٧	٥٠٠٠٠
الناصرة	١٦	٨٤	٧٠٠٠٠
حيفا	٤٧	٥٣	٢٠٠٠٠٠
بيسان	٣٠	٧٠	٢٠٠٠٠
جنين	—	١٠٠	٧٠٠٠٠
طولكرم	١٧	٨٣	١٠٠٠٠٠
نابلس	—	١٠٠	٩٠٠٠٠
يافا وتشمل تل أبيب	٧١	٢٩	٢٤٠٠٠٠
الرملة	٢٣	٧٧	١٥٠٠٠٠
القدس	٣٨	٦٢	٢٦٠٠٠٠
الخليل	—	١٠٠	٩٠٠٠٠
غزة	٢	٩٨	١٣٠٠٠٠
بئر السبع	—	١٠٠	٧٠٠٠٠
			١٨٣٠٠٠٠

المصدر: «ملحق مسح فلسطين المعد من قبل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة =

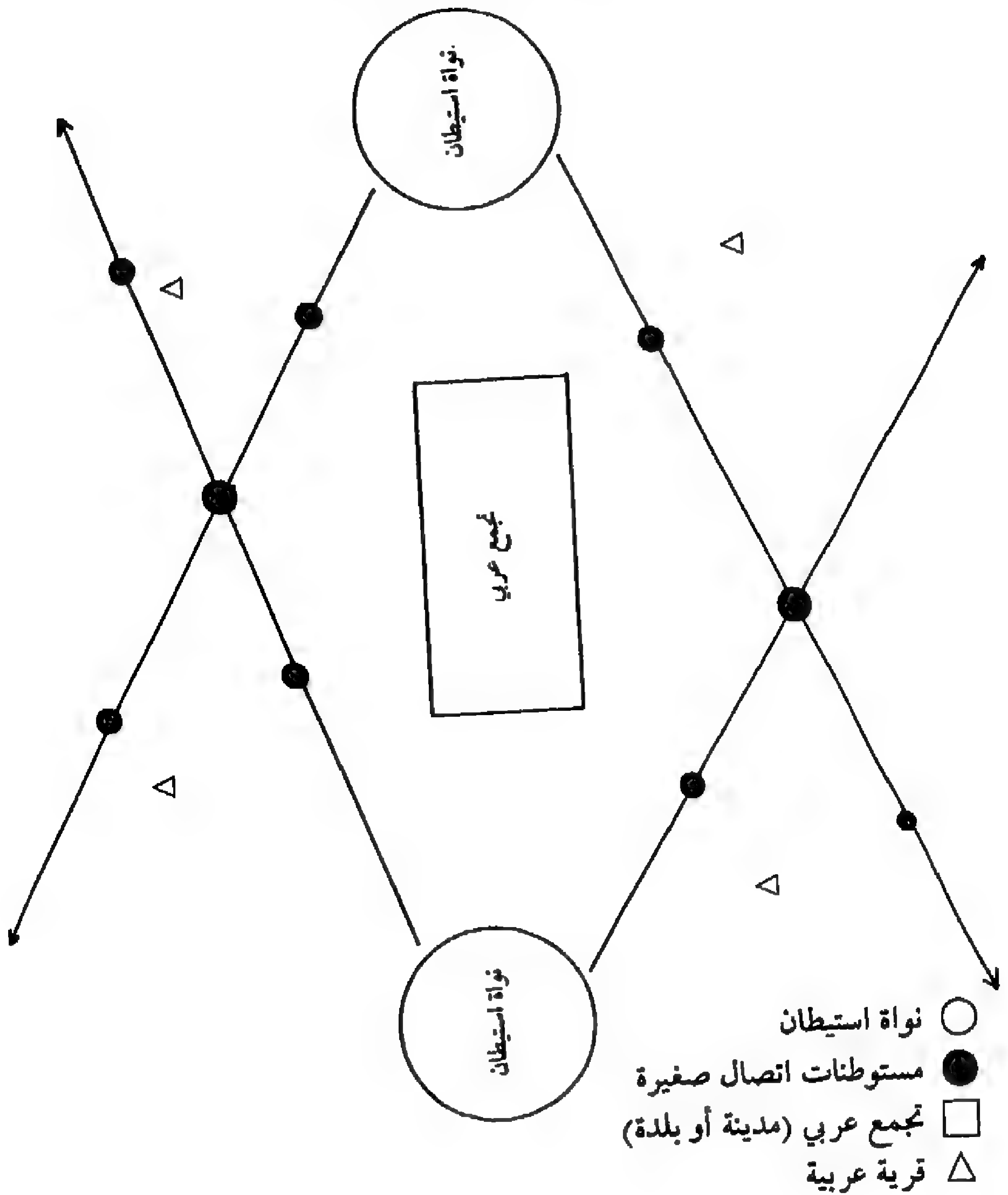
ومن خلال مقارنة هذا الجدول بالجدول رقم (٢ ـ ٢) الخاص بالمستوطنات وبالمعلومات الواردة لاحقاً عن تملك اليهود للأراضي في فلسطين، نستطيع ملاحظة أن الأقضية التي زادت فيها ملكية الأراضي وعدد المستوطنات مثل حيفا ويافا وبيسان، شهدت بالمقابل زيادة في الكثافة البشرية اليهودية، وهناك بعض الاستثناءات في بعض المناطق مثل القدس، حيث تركزت الكثافة اليهودية داخل مدينة القدس في مساحة محدودة لم تقابلها زيادة في مساحة الأراضي، وكذلك الأمر في قضاء يافا، حيث شهدت كثافة سكانية خاصة في مدينة تل أبيب، تقل كثيراً عن نسبة تملك اليهود للأراضي في هذا القضاء، وعلى العكس، فإن هناك مناطق تميزت بزيادة رقعة المساحة المملوكة لليهود مثل الناصرة وصفد، بحيث تزيد عن نسبة الكثافة اليهودية في هذه المناطق.

وتظهر لنا طبيعة هذه المقارنة كيف استطاعت الجهود الصهيونية السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين، بخاصة تلك المساحات التي تم شراؤها من الاقطاعيين العرب. لكن هذه الجهود عجزت عن اقناع المهاجرين اليهود للسكن فيها، حيث فضل المهاجرون، وبخاصة من الأوروبيين، السكن في المدن الرئيسية رغم قلة المساحة المتاحة لهم في هذه المدن بسبب الوجود العربي والكثافة البشرية، كما في منطقة تل أبيب.

= ١٩٤٧،» نقلاً عن: عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير (عمان: دار الجليل للنشر؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٥٨.

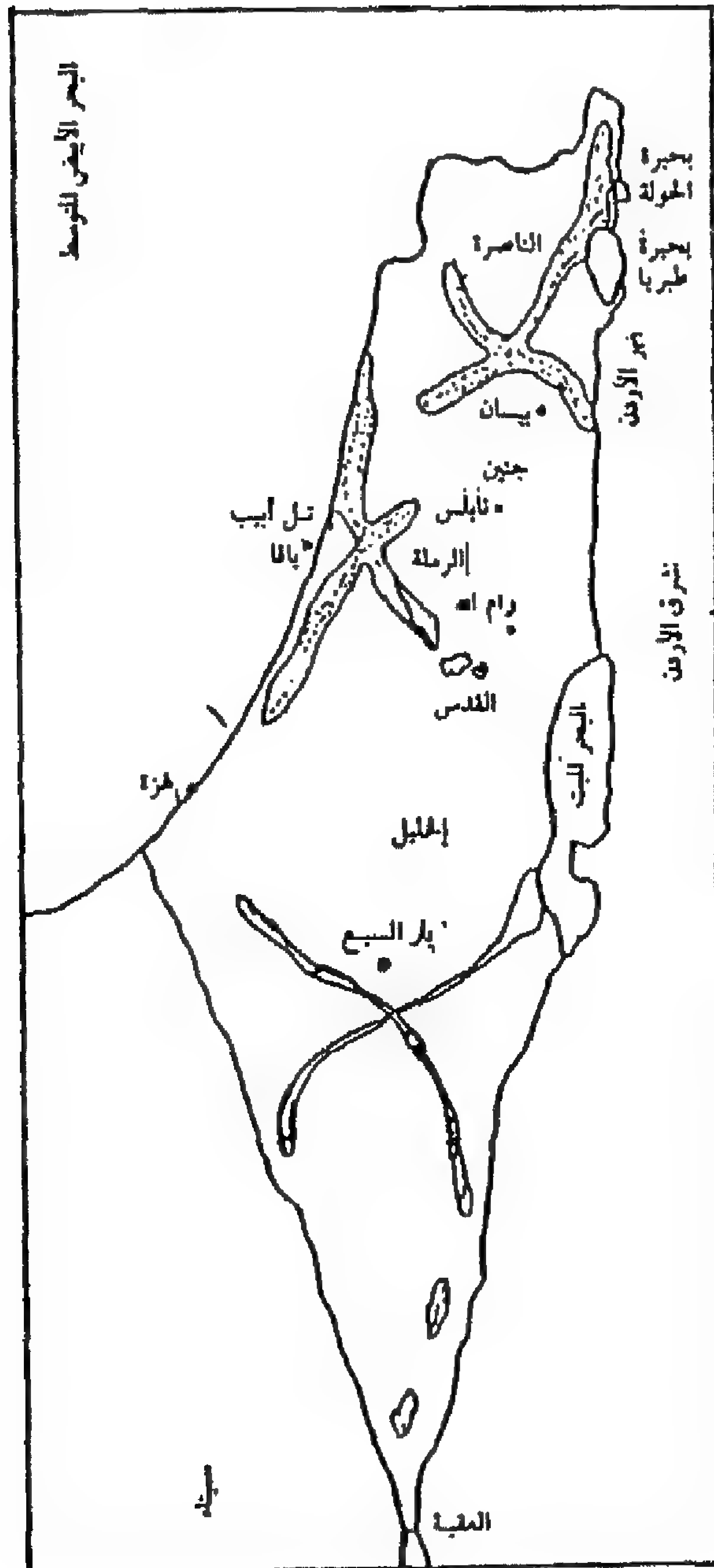
وفي الختام، يلاحظ المدقق لطبيعة الاستيطان خلال هذهالفترة، بأن سياسة الاستيطان سارت بتخطيط دقيق وبخطوات مرسومة لتحقيق الهدف الصهيوني، على خلاف المرحلة الأولى التي اتصفت بالعشوائية والاتجاه لمجابهة المشاكل الطارئة التي تتعلق باليهود خارج فلسطين، كما أن عمليات الاستيطان في الفترة الثانية خضعت للاعتبارات السياسية والاستراتيجية منذ بدايتها، بعكس المرحلة الأولى التي كان يغلب عليها الطابع الديني والخيري. فمنذ بداية عمليات الاستيطان خلال المرحلة الثانية، توجهت الجهود لاقامة عدد من المستوطنات في المناطق الاستراتيجية على شكل مجتمعات مغلقة تشبه «الغيتو» القديم المنعزل عن البيئة المحيطة به، وقد اعتمدت هذه المستوطنات على سياسة «العمل العبري» لتأسيس نفسها، وشكلت نواة للوجود الصهيوني في فلسطين. وقد ارتبطت هذه السياسة بموجة الهجرة الثانية التي بدأت تزرع الشكوك والاستياء لدى الفلاحين الفلسطينيين نتيجة طردهم من أراضيهم[٥٢]، ومن ثم اتجهت السياسة الاستيطانية لبناء مزيد من المستوطنات الأخرى المجاورة لها لتطويق المناطق العربية المحيطة، وعملت بعد ذلك على تحقيق الاتصال بين هذه المستوطنات من خلال بناء مزيد من المستوطنات، مما يؤدي إلى خلخلة للكثافة العربية، ويتسبّب في خنقها اقتصادياً وقومياً، ومن ثم العمل على احتواء المناطق العربية من خلال تفريغها من السكان العرب، كما هو موضح في الشكل رقم (٢ ـ ٣).

شكل رقم (٢ - ٣)


نواة استيطان
تجمع عربي
نواة استيطان
نواة استيطان
مستوطنات اتصال صغيرة
تجمع عربي (مدينة أو بلدة)
قرية عربية

هـذا على المستـوى الجزئي ، أي لمجـابهة التجمعـات العربيـة المختلفة. أما على المستوى الكلي الخاص بالاستيلاء على فلسطين ككل وتطويقها بالمستوطنات، فيلاحظ بأن السياسة الإستيطانية، اتجهت منذ البداية لتوزيع المستوطنات اليهودية الزراعية توزيعاً استراتيجياً على حدود الأقطار العربية المتاخمة (٨ على حدود مصر، ١٢ على حدود لبنان، ٧ على حدود سوريا، ١٢ على حدود الأردن). كما عملت على زرع مستوطناتها على خطوط المواصلات الممتدة من عكا إلى غزة، وفي الداخل من تل أبيب حتى القدس، حسب ما هو موضح في الشكل رقم (٢ - ٤).

شكل رقم (٢ - ٤)
الأحزمة الاستيطانية في فلسطين حتى ١٩٤٨



هوامش الفصل الثاني

(١) لقد عكس هذا المخطط في هدفه ووسائله المنهج الذي قدمه ثيودور هرتزل للمؤتمر الصهيوني حيث نجح هـرتزل ومؤيـدوه في فرض منهجهم عـلى قرارات هـذا المؤتمـر. للمقارنة، انظر:

Esco Foundation for Palestine, Inc., *Palestine: A Study of Jewish, Arab and Britain Policies* (New York: Kraus Reprint Co., 1970), vol. 1, pp. 39 - 40; Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton, N. J.: Van Nostrand Co., 1956), vol. 2, p. 209, and

محمد عبد الرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين** (بيـروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٤٥، نقلاً عن:

Jewish Agency for Palestine, *Land Transfers Regulations, 1940* (Jerusalem: Jewish Agency for Palestine, Information Office, 1947), pp. 1 - 2.

(٣) نظراً لأن هذه الدراسة للخلفية التاريخية لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين ليست المـوضوع الأسـاسي للبحث، وإنما هي مـدخل لـدراسة الاستيـطان الإسرائيـلي الحديث، فإن الباحث يعتذر في هذا المجال عن التعمق في دراسة مزيد من المتغيرات المؤثرة في عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وبخاصة دور السيـاسة البـريطانية في هذا المجال، والمقاومة العربية المضادة لعملية الاستيطان. ويظهر من خلال هذه الدراسة التركيز على الجانب الصهيوني فقط، سواء في المجال الفكري أم الممارسات الفعلية. وللحصول على مزيد من المعلومات عن السياسة البريطانية في تشجيع الاستيـطان، أنظر: سليم، المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٣٢٠، ومحمد سلامة النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، الفصل الثالث والخامس ومراجع أخرى. أما عن المقاومة العربيـة لعمليات الاستيـطان، أنظر: عبـد

الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)؛ ناجي علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨**، دراسات فلسطينية، ٩٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ دار الطليعة؛ الكويت: رابطة أدباء الكويت، ١٩٧٤)، واسماعيل أحمد ياغي، «موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية والصهيونية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ـ فلسطين، ٣، عمان، ١٩ ـ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، **ملخصات البحوث** (عمان: الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٨٠).

(٤) يعترف الباحث بأن هذه النماذج المختارة لتصريحات وتصورات الزعماء الصهاينة خلال هذه المرحلة، ما هي إلا على سبيل المثال، وأن العنصر المهم في اختيار هؤلاء الزعماء دون غيرهم إنما يرجع لاعتقاد الباحث بأهمية موقف هؤلاء وقدرتهم على التأثير في المراحل اللاحقة. وقد تم تجنب الخوض في الخلافات التي برزت بين الزعماء الصهاينة خلال هذه الفترة، بخاصة حين انقسموا إلى سياسيين وعمليين فضلاً عن الانقسامات الأخرى التي ظهرت فيما بعد. يمكن متابعة المسائل المتعلقة بالصراع داخل الزعامة الصهيونية خلال هذه المرحلة، في: آلان ر. تايلور، **مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧**، ترجمة شكري محمود نديم (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٩)، ص ٢٦ ـ ٣١.

(٥) Donald S. Will, «Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 3 (Spring 1982), p. 37.

(٦) Theodor Benjamin Herzl, *The Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question*, translated by Sylvie d'Avigdor, 2nd ed. (London: Central Official of the Zionist Organization, 1934), pp. 18 - 19.

(٧) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper and Row, 1949), p. 206.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٩) Joseph B. Schechtman, *Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotinsky Story: The Last Years* (New York: Thomas Yoseloff, 1960), p. 110.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١١) Herzl, *The Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question*, p. 28.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣١.

(١٣) يوميات هرتزل، اعداد انيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية، ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٧٢.

(١٤) ناحوم غولدمان، اسرائيل إلى اين، ترجمة فلسطين المحتلة (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٥) Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*, p. 143.

(١٦) Schechtman, *Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotinsky Story: The Last Years*, p. 110.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١٨) يوميات هرتزل، ص ٩٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٧٨. وهنا يحق لنا التساؤل كيف يمكن أن يتم طرد العرب سكان فلسطين الأصليين من أوطانهم بلطف وتدرج، وأي لطف وشفقة كانت لدى هرتزل في نظرته للسكان العرب؟ ثم ألا يحق لنا التساؤل هل كانت فلسطين تمثل بلد هرتزل حين قال مثل هذا القول، وهو يعلم بأن اليهود في تلك الفترة لا يمثلون أكثر من ٣ بالمائة من السكان؟

(٢٠) غولدمان، اسرائيل إلى أين، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢١) محمود سعيد عبد الظاهر، **الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩.

(٢٢) Schechtman, *Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotinsky Story: The Last Years*, pp. 65 - 66.

(٢٣) Joseph B. Schechtman, *Rebel and Stateman: The Vladimir Jabotinsky Story: The Early Years* (New York: Thomas Yoseloff, 1956), p. 416.

(٢٤) إسرائيل شاحاك، «الصهيونية: الحقيقة بكاملها،» (القدس، ١٩٧٧)، الفصل الخامس، ص ٢. (بحث غير منشور)

(٢٥) Herzl, *The Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question*, p. 23.

(٢٦) يوميات هرتزل، ص ١٢.

(٢٧) Herzl, Ibid., p. 30.

(٢٨) Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*, pp. 190 - 191.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٣٠) Schechtman, *Rebel and Stateman: The Vladimir Jabotinsky Story: The Early Years*, p. 219.

(٣١) William Bernard Ziff, *The Rape of Palestine* (London: Botolph's Publishing Co., 1948), pp. 144 - 145.

(٣٢) لقد تعمقت هذه النزعة بعد قيام اسرائيل وسوف نتعرض لها بالتفصيل حين استعراض الفكر الاستيطاني بعد نشوء اسرائيل سنة ١٩٤٨.

(٣٣) David Ben - Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*, edited and translated from Hebrew under the supervision of Mordekhai Nurock (New York: Philosophical Library, 1954), pp. 3 - 6.

(٣٤) David Ben - Gurion, *Looks Back: With his Talks with Moshe Perlman* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1965), p. 48.

(٣٥) Yigal Allon, *The Making of Israel's Army* (London: Valentine, Mitchell and Co. Ltd.; New York: Universe Books, 1970), pp. 17 - 19.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٥.

(٣٧) ينظر اليهود إلى عملية الهجرة إلى فلسطين بأنها بمثابة الصعود(Iliyah) وأن اليهودي بمجرد هجرته إلى فلسطين يكون كمن وُلد من جديد، ولذلك كان معظمهم يلجأ إلى تغيير اسمه السابق باسم يهودي جديد ليعبّر عن الحالة الجديدة التي وصل إليها، وليقطع أي صلة له بالماضي الذي عاشه خارج فلسطين.

(٣٨) سيرد تفصيل للجهود الاسرائيلية للاستيلاء على الأراضي في الصفحات اللاحقة.

(٣٩) لقد واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات في مجال تحديد عدد اليهود الموجودين في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ وكذلك مساحة الأراضي التي يملكونها، وكذلك كان هناك تضارب في المعلومات عن عدد المستوطنات الموجودة حتى هذا التاريخ. ويرجع هذا التناقض في الاحصائيات إلى عدة عوامل، نذكر منها مثلاً في مجال عدد السكان أن كثيراً من المهاجرين اليهود جاءوا عبر الهجرات السرية إلى فلسطين ولم يستطيعوا الحصول على اقامة شرعية في البلاد، كما أن بعض الاحصائيات ركز على المهاجرين اليهود إلى فلسطين وأهمل سكان فلسطين من اليهود القدامى، كما أن اختلاف السنوات التي تنتهي عندها الاحصائيات كان سبباً آخر في اختلاف هذه الأرقام، فبعض الاحصائيات توقف حتى عام ٤٥ أو ٤٧ أو ٤٨ كما أن مصادر المعلومات لعبت دوراً آخر في تعميق هذا التناقض. فبعض هذه الاحصائيات مصادره الأمم المتحدة، وبعضها يعود إلى احصائيات حكومة الانتداب، وبعضها من مصادر عربية أو إسرائيلية أو أجنبية.

وقد لعبت بعض هذه الأسباب دوراً في الاختلافات بخصوص الأراضي والمستوطنات، إضافة إلى عوامل أخرى، ففي مجال الأراضي كانت كثير من الأراضي اليهودية غير مسجلة بعقود رسمية كما أن البعض احتسب النسب إلى مساحة فلسطين البرية مهملاً المساحات المائية داخل فلسطين. أما بالنسبة للمستوطنات فيعود الاختلاف في تقدير اعدادها إلى أن البعض ركز على المستوطنات الزراعية فقط، والتي يشير معظم الذين درسوها إلى أنها تمثل ٢٧٤ مستوطنة. ولكن كان إلى جانبها بعض المستوطنات اليهودية ذات طبيعة مختلفة، مثل المدارس الزراعية والجامعات والمراكز الصناعية والاحياء اليهودية المنعزلة قرب المدن. هذا إضافة إلى اختلاف وتشابه أسماء بعض المستوطنات، كما أن بعض المستوطنات كان من الصغر بحيث أهمله بعض الباحثين.

(٤٠) أميل الغوري، ١٥ أيار ١٩٤٨: دراسة سياسية علمية مركزة عن الأسباب الحقيقية لنكبة فلسطين، الكتاب العربي، ٤ (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٥٩)، ص ٦٤ - ٦٦.

(٤١) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠ - ١٩٧٠، سلسلة حقائق وأرقام، ٤٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث،

١٩٧٤)، ص ٢٠، ويوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤)، ص٧٧.

(٤٢) سامي الهداوي، **احصاءات القرى لعام ١٩٤٥: تصنيف بمالكي الأراضي والمناطق في فلسطين: ملاحظات توضيحية**، سلسلة حقائق وأرقام، ٣٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠)، ص ٢٥ و ٧٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٤٤) انظر شكل رقم (٢ ـ ٢) نقلاً عن: النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، ص ١٠٧، وللمقارنة مع نسبة الأراضي الأميرية في بداية فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، انظر: الغوري، **١٥ أيار ١٩٤٨: دراسة سياسية علمية مركزة عن الأسباب الحقيقية لنكبة فلسطين**، ص ٥٤.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل عن الامتيازات التي منحتها سلطات الانتداب للشركات الصهيونية، انظر: النحال، المصدر نفسه، الفصل الخامس، ص ٨٥ ـ ١٠٣.

(٤٦) السيد يسين وعلي الدين هلال، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨**، ٢ ج (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١٤٦، وانظر نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين من الهجرة اليهودية العالمية في كل سنة في الجدول الوارد في: المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٤٨) العامري، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠**، ص ١٢٣ و ١٤٠.

(٤٩) انظر استثمارات المؤسسات المالية اليهودية في فلسطين من سنة ١٩١٧ ـ ١٩٤٢، في:

Esco Foundation for Palestine, Inc., *Palestine: A Study of Jewish, Arab and Britain Policies*, p. 348.

(٥٠) أنظر الجدول رقم (٢ ـ ١) عن تطور عدد العاملين اليهود في الزراعة ونسبتهم إلى اجمالي عدد اليهود في فلسطين.

(٥١) يغال آلون، **ستار من الرمال: اسرائيل والعرب بين الحرب والسلام** (تل أبيب:

[د. ن.]، ١٩٨٦)، ترجم بمعرفة المخابرات العامة (القاهرة : [د. ن.]، [د. ت.])، ص ٢٤٨.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل عن خطط الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين لتحقيق هذه الأهداف، أنظر: استراتيجية الاقتصاد الديموغرافي ـ العسكري لمجتمع الحرب الاسرائيلي، اعداد قسم الدراسات في فلسطين المحتلة (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

الفصل الثالث

المرحلة الثالثة ـ الاستيطان الرسمي في ظـل الـكـيـان الإسـرائـيـلي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

شهد الكيان الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨، مجموعة من التغيرات الديمغرافية الجذرية التي أثرت بدورها بصورة رئيسية على عمليات الإستيطان اليهودي في فلسطين. ويمكن تلخيص أهم هذه التغيرات فيما يلي:

ـ استولى الكيان الاسرائيلي المحدث في فلسطين عام ١٩٤٨ على أكثر من ٢٠ مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، تمثل حوالى ٧٧ بالمائة من أراضي فلسطين بدلاً من ٥٦ بالمائة المقررة لليهود حسب قرار التقسيم[١]. وأصبحت أملاك العرب اللاجئين والأراضي الأميرية التي تشكل ١٧,٦٧٥ مليون دونم ملكاً للدولة في الكيان الإسرائيلي. وقد تمكن الكيان الإسرائيلي خلال السنتين الأوليين لقيامه ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ من تحقيق ما يلي: احتلال ١٣ مدينة

و٥٠٧ قرى عربية من أصل ٢٦ مدينة و ٨٦٢ قرية عربية وجدت في فلسطين قبل ١٩٤٨، وقد تم خلال هذه الفترة أيضاً تدمير حوالى ٤١٨ قرية عربية وإزالتها تماماً من الوجود[٢] (أنظر تفاصيل ذلك في الجدول رقم (٣ ـ ١))، وقد توزعت ملكية الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي حتى عام ١٩٤٩ على النحو التالي[٣]:

الدولة والهيئة الوطنية للانماء	١٥٢٠٥٠٠٠ دونم	تمثل	٧٦,٥ بالمائة.
الصندوق القومي اليهودي	٣٥٧٠٠٠٠ دونم	تمثل	١٨ بالمائة.
ملكيات خاصة عربية ويهودية	١٤٨٠٠٠٠ دونم	تمثل	٥,٥ بالمائة.

ولم يبق للعرب في حدود هذا الكيان الا حوالى ٨٢٠ ألف دونم موزعة بين الجليل والمثلث والنقب.

ـ أما بالنسبة للسكان العرب في ظل هذا الكيان، فقد تقلص عددهم في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل أثناء الحرب من ٨٠٠ ألف إلى ١٥٦ ألفاً[٤]، وبذلك تحولوا إلى أقلية داخل هذا الكيان.

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي[٥]:

طرد ٣٠٢٠٣٠ عربياً من سكان المدن التالية:

ـ كل السكان في سبع مدن هي: صفد وطبريا وبيسان وعسقلان والمجدل وبئر السبع والرملة.

ـ معظم سكان أربع مدن هي: حيفا ويافا وعكا واللد.

جدول رقم (٣ - ١)

الاحتلال الاسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية سنة ١٩٤٨

اللواء/ القضاء	عدد المدن	عدد القرى	الجزء المحتل عام ١٩٤٨	عدد المدن/ القرى المزالة	السكان المطرودون: مدن	السكان المطرودون: قرى
حيفا	١	٥٢	جميع اللواء	٤٥ ق	٦٦٤٠٠	٣٩٦١٨
الناصرة	١	٢٨	جميع القضاء	٨ ق	—	١٢٦٨٨
عكا	١	٥٣	جميع القضاء	٢١ ق	١٠٣٠٠	٢١٣٥٠
صفد	١	٧٧	جميع القضاء	٧٠ ق	١٣٥٢٠	٣٤٣٦٥
طبرية	١	٣٠	جميع القضاء	٢٧ ق	٧٠٣٠	١٩٩٢١
بيسان	١	٣٢	جميع القضاء	١ م/ ٣٢ ق	٥٦٥٠	١٢٩٢٥
يافا	١	٢٦	جميع القضاء	٢٦ ق	٦٨٠٠٠	٤٦٢٤٣
الرملة	٢	٧٣	٢ م/ ٥٧ ق	١ م/ ٥٧ ق	٣٣٦٣٠	٥٨٣٤٧
القدس	٤	٨٦	جزء من القدس/ ٣٩ ق	٣٥ ق	٨٠٠٠٠	٢٧١٢٠
طولكرم	٢	٧٢	٣٧ ق	٢٩ ق	—	١١٤٦٢
جنين	١	٦٥	١٣ ق	٥ ق	—	٢٩٤٣
الخليل	١	٤٢	١٧ ق	١٧ ق	—	٢٢٤٣٠
غزة	٥	٥٦	٢م/ ٤٦ ق	٢م/ ٤٦ ق	١١٠٠٠	٦٧٩٣١
بئر السبع	١	عشائر	جميع القضاء	١م/ عشائر	٦٥٠٠	٥٠٠٠٠
المجموع				٥ م/ ٤١٨ ق	٣٠٢٠٣٠	٤٢٧٣٤٢

م: مدينة.

ق: قرية.

المصدر: حقائق فلسطينية للتاريخ والمستقبل: نهج احصائي، اعداد ريما كمال (عمان: رابطة الكتّاب الاردنيين، ١٩٨٣)، ص ٢٢.

ـ طرد ٣٧٧٣٤٣ عربياً من سكان ٤١٨ قرية تمت إزالتها نهائياً.

ـ طرد ٥٠٠٠٠ بدوي تركز معظمهم في قضاء بئر السبع من أصل ١٠٨٠٠٠.

ـ قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الذين جاءوا في غالبيتهم من بلدان الشرق الأوسط والبلاد العربية والاسلامية والآسيوية مثل: تركيا والعراق واليمن والمغرب وإيران والهند، هذا إضافة إلى بعض موجات الهجرة من شرق أوروبا من رومانيا وبولندا وبلغاريا وغيرها، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في السنوات الثلاث الأولى لقيام الكيان الإسرائيلي ٦٨٤ ألف مهاجر(٦).

وقد أدى هذا الوضع الجديد الناتج عن مجموعة التغيرات الديمغرافية التي أصابت الكيان الإسرائيلي عشية إنشائه، إلى القاء مزيد من المسؤوليات على السلطات الإسرائيلية للقيام بعملية توطين واستيعاب المهاجرين الجدد، ولتحقيق تهويد المناطق العربية التي تمت السيطرة عليها أثناء الحرب وبعدها. وقد واجهت السلطات الإسرائيلية هذه المتغيرات المستجدة من خلال ما سمي بخطة التطوير التي وضعتها، لتتكفل بتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية للكيان الإسرائيلي خلال هذه المرحلة.

وقد توزعت مهمة الاستيطان، بناء على هذه الخطة، بين مؤسسات الدولة والوكالة اليهودية، وتكونت بناءً على ذلك لجنة مشتركة للاشراف على هذه العملية. وقد ساهمت المعونات

الأمريكية والتعويضات الألمانية في بداية هذه الفترة في تدعيم جهود الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال[٧].

وفيما يلي، سنحاول دراسة الفكر الاستيطاني خلال هذه الفترة، وبعد ذلك نتابع سياسات الإستيطان، وأخيراً نتائج عمليات الاستيطان وما أسفرت عنه جهود الاستيطان خلال هذه الفترة.

أولاً: الفكر الاستيطاني خلال المرحلة ١٩٤٨ - ١٩٦٧

من المفيد، قبل البدء في دراسة السياسات الإسرائيلية للاستيطان في فلسطين وعمليات الاستيطان التي حدثت خلال هذه المرحلة بعد نشوء إسرائيل عام ١٩٤٨، أن نستعرض بعض سمات الفكر الاستيطاني خلال هذه الفترة، وذلك من خلال متابعة تصريحات ووجهات نظر النخبة الحاكمة في إسرائيل، بخصوص مسألة الاستيطان اليهودي في فلسطين، باعتبار أن التصورات التي يقدمها هؤلاء تشكل إحدى الركائز المهمة المحركة للسياسة الاستيطانية، كما أنها تعبر عن المنطلقات الفكرية التي رسمت الخطوط العامة لهذه السياسة.

- المنطلق الأول: الايمان بأن الدولة قامت على جزء من أرض إسرائيل التاريخية، وأن قيامها ليس إلا مجرد مرحلة على طريق تحقيق الأهداف الصهيونية، وبهذا الصدد يقول بن غوريون أول رئيس وزراء

إسرائيلي في مقدمة الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية: «إن دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء فقط من أرض إسرائيل»[٨]، ويعبّر في مكان آخر عن هذا الاتجاه بقوله: «إن الدولة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف الصهيونية، وإن خلق الدولة لا ينتقص من الحدود التاريخية «لأرض إسرائيل»»[٩].

وعن الاتجاه نفسه يعبر بيغن في كتابه الثورة بقوله: «لقد أنشئت الدولة في جانب فقط من وطننا»[١٠]، ولذلك، فهو يرى بأن من الواجب إكمال السيطرة الاسرائيلية على «كل أرض إسرائيل»، وأن تعود هذه الأرض إلى «شعب إسرائيل» وإلى الأبد، وأن تكون القدس عاصمتها الأبدية[١١].

عمل التيار الصهيوني المتدين داخل النخبة على ترسيخ هذا المنطلق، من خلال امتداد نفوذه لمجالي التعليم والثقافة، وعمل على تثبيت مفهوم العلاقة التاريخية بين اليهود و«أرض إسرائيل»[١٢]، ما بين أفراد النخبة الحاكمة الجديدة في إسرائيل، بحيث أصبح هذا المنطلق يشكل الأساس الفكري لمعظم القيادات الشابة داخل النخبة الإسرائيلية.

ويظهر هذا الاتجاه جلياً لدى أفراد النخبة العسكرية في إسرائيل. وهذا شمعون بيريز أحد أفراد هذه النخبة والمدير السابق لوزارة الدفاع، يبرّر رفض إسرائيل لقرار التقسيم بقوله: إن قرار التقسيم عام ١٩٤٧ كان بمثابة تسوية اقليمية واقتصادية. ولكونه تسوية فهو يختلف عن حق السيادة الذي لا ينازع، ويعلل رفضه

القبول بالحدود الحالية لاسرائيل بقوله: «لقد كانت إسرائيل دولة مستقلة أنشئت على قسم من أرضها التاريخية»[١٣].

يعلق درابكين دارين، أحد المتخصصين في شؤون الإستيطان، على أهمية الاستيطان اليهودي في فلسطين بقوله: إن المستوطنات اليهودية الجديدة ذات قيمة سياسية في تحويل إعلان قيام إسرائيل إلى حقيقة غير قابلة للنقاش، كما أنها تهيىء الفرصة للاستيلاء على مناطق جديدة لتحقيق الهدف الصهيوني[١٤].

ـ المنطلق الثاني: ضرورة العمل على خلق دولة يهودية صرف من خلال التخلص من السكان العرب داخلها، والعمل على ضمان السيطرة اليهودية عليها. ويعبر حاييم وايزمن، أول رئيس دولة في إسرائيل، عن هذا المنطلق بقوله: إننا نريد إسرائيل دولة يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية[١٥].

أما بن غوريون، فيعطي تفسيراً محدداً لمعنى الدولة الإسرائيلية بقوله: «بأنها بلد يهودي فيه عمال يهود ومستوطنات يهودية وزراعة يهودية ولغة ومدارس يهودية وحضارة يهودية»[١٦]. ويضيف في مكان آخر: «إن أرض إسرائيل لن تصبح ملكاً لنا إلا حينما يصبح حراسها وعمالها من بين صفوفنا»[١٧].

ولهذا يرى بن غوريون بأن المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق إسرائيل لتحقيق هذا الهدف، تتمثل في وجوب الإسراع بالهجرة اليهودية،وأن يترك موضوع الوجود العربي جانباً على أساس أن هذا الموضوع سيحل من خلال وجود الأكثرية اليهودية[١٨].

يتفق موشي شاريت مع بقية الزعماء الإسرائيليين بوجوب التخلص من العنصر الفلسطيني داخل حدود الكيان الاسرائيلي، لكنه كان يفضل أن يتم ذلك بالوسائل السلمية، كما كان يؤيد استمرار خضوع الأقلية العربية للحكم العسكري. ويبرر شاريت موقفه هذا بأن ظروف وجود العرب داخل الكيان الاسرائيلي يهدد هذا الكيان، بخاصة مع وجود احتمال تسلل بعض اللاجئين للاندماج معهم. ولذلك كان يرى: «بأن الغاء الحكم العسكري يعني فتح الباب على مصراعيه في المناطق الحدودية لعمليات التسلل، ولعمليات الاختراق المتزايدة المتجه نحو الحدود»(١٩). وبالمقابل، كان يطالب بتوطين اللاجئين في البلاد العربية والعمل على الحيلولة دون عودة اللاجئين الذين غادروا أراضيهم أثناء الحرب. وفي هذا يقول شاريت، في موضوع رده على العرض الأمريكي بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل عام ١٩٥٥: «قدتكون هناك محاولة لفرض السلام عن طريق ممارسة الضغوط علينا ولارغام إسرائيل على تقديم تنازلات فيما يتعلق بقضيتي الحدود واللاجئين، حذرت سفراء إسرائيل من مجرد التفكير في احتمال الموافقة على إعادة بضعة ألوف من اللاجئين إلى ديارهم، حتى ولو كان السلام ثمناً لذلك بالمقابل»(٢٠). ومن هذا التصريح وغيره يبدو موقف شاريت ـ رغم ليبراليته ومعرفته بالشؤون العربية ـ من الأقلية العربية، منسجماً مع بقية الزعماء الإسرائيليين.

ويرى بيغن ضرورة التخلص من السكان العرب داخل إسرائيل، حتى ولو باستخدام القوة. ولذلك نجده يدافع بحرارة عن مذبحة دير ياسين، باعتبارها أدت خدمات جليلة للقوات الصهيونية في حربها مع العرب، وأدت لسقوط كثير من المناطق العربية نتيجة فرار

العرب منها، خوفاً من تكرار ما حدث لهم في دير ياسين، كما ساعدت في فتح الطريق أمام الانتصارات الحاسمة في أرض المعركة[٢١]، ويختتم بيغن كتابه الثورة بتوجيه تهديده للعرب في ظل الكيان الإسرائيلي بقوله: «إن الذي لا يعترف بحقنا في بلادنا كاملة، ليس منا وليس له الحق في أن يعيش في الجزء الذي نحكمه الآن»[٢٢]. وتظهر التصورات لهذا المنطلق بوضوح لدى أفراد النخبة العسكرية، فهم لا يمانعون في استخدام القوة ضد الأقلية العربية في إسرائيل، ويعبر إسحق رابين، أحد قادة البالماخ في حرب ١٩٤٨ ورئيس الأركان الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧، عن هذا الاتجاه بتبرير تدمير القرى العربية في منطقة القدس في حرب عام ١٩٤٨، من أجل ضمان عدم استخدامها كقواعد لمهاجمة القوافل اليهودية[٢٣].

أما شمعون بيريز فيدعو إلى التخلص من الأقلية العربية، ويرفض فكرة ازدواج القومية في إسرائيل، ويقول بأن التجارب للتعايش بين القوميات في الدول ذات القوميتين قد فشلت، ومثال ذلك التجربتان القبرصية والبلجيكية[٢٤].

- **المنطلق الثالث**: ضرورة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتعزيز الايمان الاسرائيلي الصهيوني المشترك بأن إسرائيل ليست كباقي دول العالم، وإنما دولة قائدة تمثل نواة للمجتمع اليهودي العالمي، ولها علاقات خاصة مع بقية اليهود في العالم، ومنهم تستمد قوتها وضمان استمرارها وتطورها.

يقول بن غوريون في تصريح له بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٩ في حفل تكريم فريق من اليهود الأمريكيين كان يزور إسرائيل: «إن من واجب يهود العالم أن يعودوا إلى وطنهم الأول» ويوضح أهمية الهجرة اليهودية إلى فلسطين باعتبارها أحد الأهداف الإسرائيلية خلال هذه المرحلة بقوله: «مع أننا حققنا حلمنا الأول في إقامة دولة يهودية، فنحن ما زلنا في أول الطريق.. ففي إسرائيل الآن مليون يهودي فقط، بينما تقيم أغلبية الشعب اليهودي خارج دولتنا، وهدفنا الآن ينحصر في حث جميع يهود العالم على العودة إلى إسرائيل»[٢٥].

وقد حاول بن غوريون استغلال محاكمة ايخمان المجرم النازي المتهم بتعذيب اليهود في ألمانيا بعد اختطافه من الأرجنتين، ليثبت بأن إسرائيل تمثل كل اليهود، وإنها هي المسؤولة عن حماية اليهود في العالم[٢٦].

وكان بيغن يرى في اهجرة أحد العناصر الأساسية لتقويم الكيان الاستيطاني في فلسطين بعد إنشائه، ولذلك نجده يقول: «يجب أن نقوي أنفسنا من الداخل، والركن الأول لهذه السياسة هو إرجاع اليهود إلى إسرائيل، ويجب إدخال أكبر عدد منهم دون أن نقيد أنفسنا بقوانين ظالمة»[٢٧].

وتعبّر غولدا مائير، أمينة سر حزب الماباي عام ١٩٦٧، عن أهمية علاقة إسرائيل بيهود العالم، ومحاولة تحقيق هجرتهم لاسرائيل وضمان تأييد ومناصرة الكثافة اليهودية في العالم للكيان الإسرائيلي، في خطاب

أمام مؤتمر المدرسين الإسرائيليين المرسلين للخارج من قبل الوكالة بقولها: «إن هناك حتماً طابع طرافة في الواقع الذي لا مثيل له، والمتمثل في وجود دولة لاسرائيل تحتوي على أقل من مليونين ونصف المليون من اليهود، بينما خارج الدولة أكثر من ١١ مليون يهودي... فلا جدوى لدولة إسرائيل دون يهودي مرتبط بها»[٢٨].

ويقول ليفي أشكول رئيس الوزراء الاسرائيلي عام ١٩٦٧ في كلمة ألقاها في اجتماعات المجلس الصهيوني في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧: «انه لا يمكن لاسرائيل أن تتطور بدون هجرة متواصلة، وان هبوط الهجرة في العام السابق أي ١٩٦٦ قاد حتماً إلى تباطؤ في التطور الاقتصادي في إسرائيل»[٢٩].

أما ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي، فكان يرى بأن واجب الحركة الصهيونية يجب أن يتركز في ضمان الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فقد أعلن في افتتاح المجلس الصهيوني في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، بأن مجال اختبار الحركة الصهيونية هو الدور الذي تلعبه ليس في إسرائيل، بل في الخارج، وان قضية الهجرة من الغرب ستصبح أكثر فأكثر المقياس لنجاح أو فشل الحركة الصهيونية[٣٠].

ويعلق رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، لويس أرييه بنكوس، على موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بخاصة من الدول الغربية بقوله: «إن الهجرة من الغرب هي قضية موت أو حياة بالنسبة لإسرائيل، وإن على إسرائيل واجبات أدبية تجاه الهجرة وواجب العمل على استيعاب المهاجرين الجدد»[٣١].

ويعبّر رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، شلومو زلمان شراجي، عن أهمية الهجرة بالنسبة لاسرائيل، ودور الحكومة الاسرائيلية في ذلك، بقوله على الرغم من «أن جزءاً من أرض إسرائيل قد أعيد للشعب اليهودي كدولة مستقلة، فإننا لم ننجح بعد في إعادة الشعب إلى الدولة»، وقال بأن «على الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تحقيق استيعاب المهاجرين، وإن الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي سوف تعجل في خلاص إسرائيل»[٣٢].

ـ المنطلق الرابع: التركيز على فكرة الخطر العربي المحدق بالكيان الاسرائيلي، وتعميق دور القوة العسكرية كوسيلة وحيدة لتحقيق الأمان للمجتمع الإستيطاني في فلسطين.

آمن بن غوريون منذ البداية بأهمية القوة العسكرية في قيام الكيان الإسرائيلي، وقد أعلن في حزيران/يونيو ١٩٤٨ عقب الاعلان عن قيام إسرائيل، بأن مشروع التقسيم قد مات ودفن، وان الوضع في فلسطين سوف يتحدد من خلال القوة العسكرية، وهدد العرب بأنهم سيذوقون مرارة الهزيمة[٣٣]، وكان بن غوريون يرى بأن استيطان فلسطين والسيطرة عليها، لم يكن ليتما عن طريق جمع التبرعات، أو بواسطة الامتيازات، وإنما «من خلال العمل اليهودي والقوة العسكرية التي تحقق الانتصار»[٣٤].

وقد عمل بن غوريون فيما بعد على تعميق فكرة الحصار العربي، وكون إسرائيل مهددة بخطر دائم من الأقطار العربية المجاورة. ولذلك

كان يرى بأن العنف والقوة المسلحة هما الأساس الذي يجب أن تعتمده إسرائيل في سياستها[٣٥]. وفي هذا يقول: «وإن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح»[٣٦].

يعد بيغن من أشهر زعماء نظرية العنف واستخدام القوة داخل الكيان الإسرائيلي، وهو صاحب القول المشهور «أنا أحارب إذن أنا موجود»[٣٧]، وكان بيغن يؤمن بأن الدم والآلام هي التي ستحقق النصر الإسرائيلي، وإنه يجب إقامة الكيان الإستيطاني بالقوة. ولذا نجده يهدد بأنه سيحارب كل من يتراجع من زعماء اليهود عن هذا الهدف[٣٨].

ويبين موشي شاريت أهمية خلق المشكلة الأمنية في إسرائيل ـ مع عدم وجودها في الحقيقة ـ لضمان تحقيق الأهداف الإسرائيلية في التجانس والتوسع، من خلال تعليقه على حديث لدايان حول ضرورة إقناع شباب إسرائيل بأنهم مهددون بالخطر بقوله: «والنتائج التي يمكن استخلاصها من كلام دايان هي في غاية الوضوح: هذه الدولة ليس لديها أية التزامات تقلقها على المستوى الدولي، كما أنها لا تلقي بالاً للمشاكل الاقتصادية، أما مسألة الأمن فهي غير موجودة أساساً... عليها أن تعيش على حد السيف لأنها ترى أن هذا الحد القاطع هو الأداة الرئيسية إن لم تكن الوحيدة التي تحافظ بها على الروح المعنوية العالية لدى مواطنيها، كما تحافظ بها على المستوى المطلوب من التوتر، من الممكن بل من الواجب أن نختلق الأخطار من أجل الوصول إلى هذه الغاية. وهكذا على إسرائيل أن تلجأ إلى أسلوب الاستفزاز ومن ثم الإنتقام»[٣٩].

ويصور أبا ايبان، أحد السياسيين الاسرائيليين البارزين، والذي كثيراً ما وصف بالاعتدال في مرحلة ما قبل حرب ١٩٦٧ الخطر المحدق بإسرائيل بقوله: «إن إسرائيل كانت مهددة بالزوال والتدمير وأن العالم قد تخلى عن إسرائيل». ويصف الوضع العالمي في الفترة السابقة للحرب بقوله: «لقد رأينا العالم منقسماً إلى فريقين أحدهما يريد تدميرنا والآخر لا يحرك ساكناً في سبيل هذا التدمير»[٤٠].

ويبرز أساسياً هذا المنطلق بصورة جلية في فكر النخبة العسكرية الإسرائيلية خلال هذه الفترة، التي رأت في القوة العسكرية السبيل الوحيد لتحقيق البقاء للكيان الإستيطاني في فلسطين. وفيما يلي نماذج من تصورات أفراد هذه النخبة:

تولى دايان خلال هذه الفترة بلورة هذا المنطلق، من خلال دوره في المؤسسة العسكرية، حيث عمل على إثبات أهمية الجيش الإسرائيلي في حماية إسرائيل التي كان يعدها مهددة بخطر التدمير العربي[٤١]. وقد صاغ دايان بناء على هذا المنطلق نظرية الأمن الاسرائيلي التي تقوم على فكرة الردع[٤٢]، واستناداً لهذه النظرية، رأى دايان الحل لمجابهة الخطر العربي سيكون من خلال غارات إسرائيلية مستمرة على البلدان العربية لاجبارها على قبول السلام الإسرائيلي[٤٣]، وقد شكلت هذه الأيديولوجية التي طرحها دايان الأساس الفكري لعمل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وسيطرت على التكوين العقلي لجيل الشباب في إسرائيل بخاصة داخل النخبة العسكرية. وقد كانت هذه الأيديولوجية تمثل في حقيقتها مزيجاً من شعارات الصهيونية العمالية الاستيطانية

وأيديولوجية الأرغون الدموية[٤٤].

أما يغال آلون فيعدّ أحد المنظّرين الأساسيين لنظرية الأمن القومي الاسرائيلي خلال هذه الفترة، وكان يرى بأن القضايا الداخلية والخارجية يجب أن تخضع للاستراتيجية الشاملة، ولذلك فهو يدعو لاعداد إسرائيل من جميع النواحي لمجابهة الخطر العربي، كما يدعو لتكوين جيش إسرائيلي ضخم يمتاز بالتفوق العسكري، لكي يكون قوة ردع فعالة ضد العرب[٤٥].

وقد تمثلت هذه الأيديولوجية العسكرية في مجموعة من القيادات الشابة العسكرية نذكر منها على سبيل المثال:

- شارون قائد الوحدة ١٠١، والتي تولت الأعمال الإنتقامية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني[٤٦].

- إسحق رابين رئيس الأركان في حرب ١٩٦٧، والذي تولّى الدفاع عن أيديولوجية دايان، وكان له الدور الأعظم في الضغط لتعيين دايان وزيراً للدفاع عام ١٩٦٧[٤٧]، ويعبّر رابين عن هذه الأيديولوجية في مفكرته عن حرب ١٩٤٨ إذ يقول: «إن المكسب السياسي الذي تحقق لليهود بقرار التقسيم لا يمكن المحافظة عليه إلا من خلال القتال، وإنه بعد أن تكلل الكفاح السياسي بالنجاح، جاء دور القتال، وبدون النجاح في المجال العسكري فإنه لا معنى للمكسب السياسي»[٤٨].

أما حاييم هرتزوغ الذي شغل موقع رئيس الاستخبارات الاسرائيلية لفترة طويلة، والذي ساهم في بلورة هذه النظرية فيعبّر

عنها في وصفه حالة إسرائيل حين نشوئها عام ١٩٤٨ بقوله بأن «إسرائيل قد ولدت في معركة وإن قواتها قد نشأت في نيران الصراع، وحين أنشئت الدولة الجديدة كان عليها البقاء والعيش لسنوات طويلة بقوة السيف قبل إنجاز السلام، وإن هذا الوضع قد جعل إسرائيل تعمل على بناء قواتها داخل المستوطنات، وأن تعمل على إعداد جيش ضخم من النظاميين بحيث أصبحت إسرائيل تملك أكبر جيش بالنسبة لعدد سكانها»[٤٩].

ويعبّر يهوشفاط هركابي، أحد المخططين للاستراتيجية الاسرائيلية، والمختص بالشؤون العربية خلال هذه المرحلة عن هذه النظرية بقوله: «إن الموقف العربي تجاهنا لم يستهدف القضاء على إسرائيل كدولة فقط، بل إبادة سكانها أيضاً، لأن كيان الدولة يقوم على أساس تركيز السكان، وهذا التركيز لا يمكن إزالته بدون مجزرة»[٥٠].

بعد هذا الاستعراض لبعض منطلقات الفكر الاستيطاني خلال هذه الفترة، متمثلاً في تصورات أفراد النخبة الإسرائيلية لطبيعة الاستيطان والعناصر المرتبطة به، يمكن أن نورد الملاحظات التالية التي تلخص طبيعة هذا الفكر:

ـ سيادة الاعتبارات الأيديولوجية والدينية في البداية على فكر النخبة الإسرائيلية، ومحاولة ربط تصوراتها وسياساتها لقضية الإستيطان بالمنطلقات الدينية والصهيونية الأساسية من حيث «أرض إسرائيل التاريخية»، والاعتماد على سياسة العمل العبري، والعمل على استيطان الأرض، والتخلص من سكانها الأصليين وتشجيع الهجرة اليهودية إليها.

وقد عبّر عن هذا الاتجاه بعض القيادات التاريخية بزعامة بن غوريون ومناحيم بيغن وغولدا مائير وغيرهم.

- الاهتمام بالقضايا الأمنية للمجتمع الاستيطاني في فلسطين، والتركيز على توفير القوة العسكرية، ومحاولة ربط عملية الاستيطان بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي. وقد تعززت سلطة النخبة العسكرية في هذا المجال، نتيجة جهل رئيس الوزراء آنذاك ليفي أشكول بالأمور العسكرية والأمنية، وقد تمثل هذا الاتجاه في جناح الصقور من العسكريين داخل النخبة الإسرائيلية، مثل دايان وآلون وبيريز ورابين وشارون.

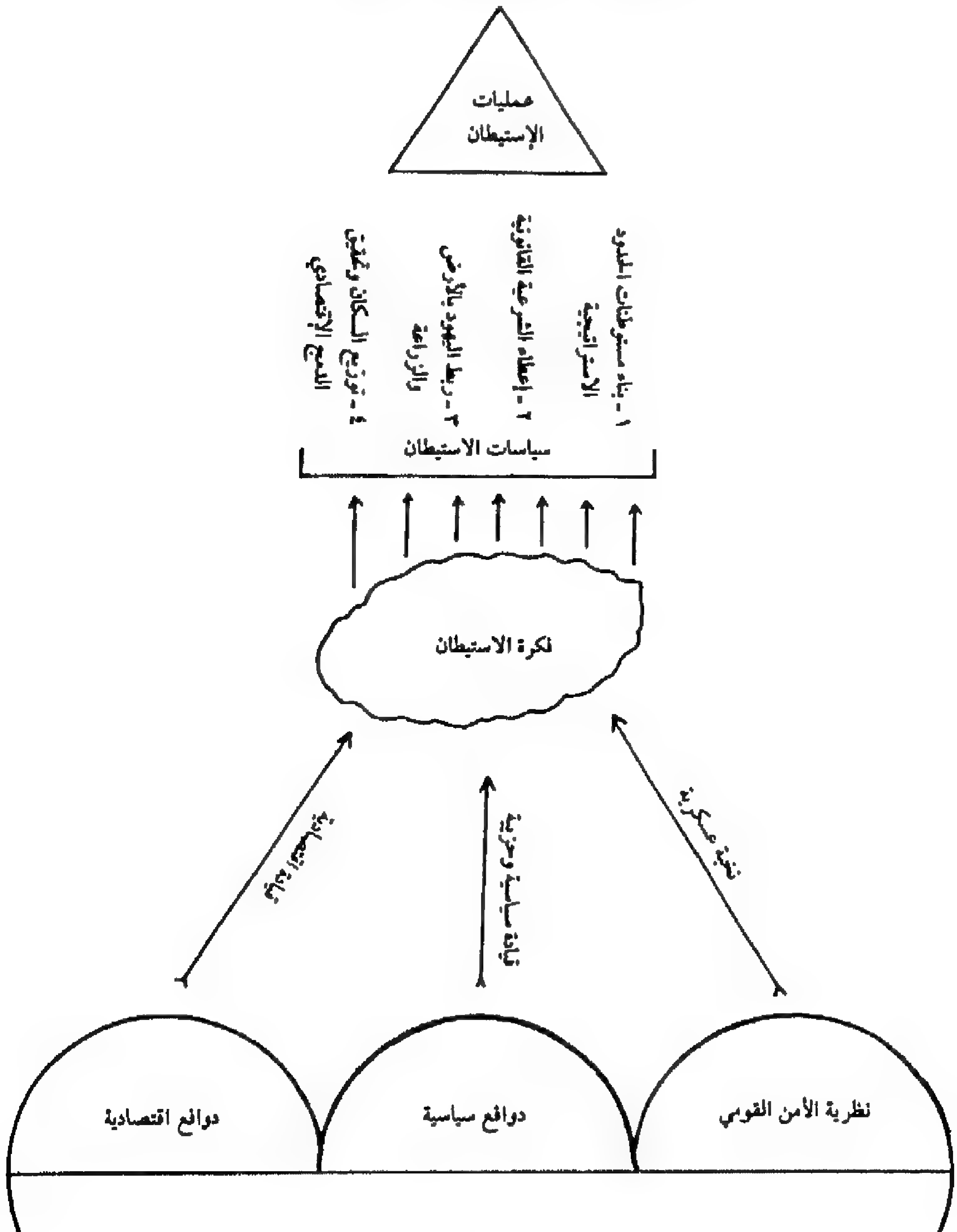
- برز الاتجاه بعد ١٩٥٦ نحو انكفاء إسرائيل للداخل، والاتجاه نحو التركيز على المسائل الإقتصادية، والاهتمام بالزراعة وتوفير المياه وإنشاء قاعدة صناعية ضخمة، والعمل على تشجيع الاستيطان الزراعي والصناعي من خلال توفير الامكانات اللازمة لذلك. وقد عمّق هذا الاتجاه كل من بنحاس سابير واسحق بن آهرون وغيرهما.

وأخيراً، يمكن القول بأنه على الرغم من هذا التنوع والتعدّد في اتجاهات النخبة الاسرائيلية في نظرتها لسبل تحقيق المشروع الاستيطاني في فلسطين، فإن الواقع يفصح عن انسجام واضح في تحديد الهدف الاستيطاني كعنصر من عناصر الأمن القومي الاسرائيلي، بغض النظر عن الاعتبارات والدوافع لذلك. وقد شكلت الاعتبارات الأيديولوجية والدينية غطاء لتحركات معظم أفراد النخبة، ومثّلت خلفية مشتركة لعمل كل فرد منها (أنظر الشكل رقم (٣ - ١)).

وقد نجح بن غوريون، في الفترة الأولى، في الجمع بين الاعتبارات الأيديولوجية والأمنية معاً، من خلال اعتماده على بعض أنصاره داخل المؤسسة العسكرية. ولكن بعد تثبيت أسس الكيان الإسرائيلي في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٥٦، ظهر إلى الوجود التنافس بين التيار العسكري والاقتصادي، وتعمّق هذا التنافس بخروج بن غوريون من السلطة عام ١٩٦٣. وقد استطاع الجانبان العمل معاً لتحقيق الهدف الإستيطاني بحيث أكملت جهود كل منهما الآخر، وبالتالي، فإن مسألة تقسيم النخبة إلى حمائم أو صقور تعد مسألة من دون معنى في هذا المجال، لأن الانقسام هنا إنما كان بوحي التخصص، وعلى قاعدة أن لكل فرد مهمة عليه أن ينفذها، سواء أكان من السياسيين أم العسكريين أم الاقتصاديين، وأخيراً سوف تتلاقى جهود هؤلاء جميعاً في خدمة الهدف المحدد وهو الاستيطان.

وقد أسهمت سيطرة هذه الاعتبارات في مجال الاستيطان، في تراجع نفوذ بعض القيادات السياسية المشهورة على المستوى العالمي، وقلة تأثيرها في مجال تخطيط وتنفيذ الاستيطان مثل وايزمن وشاريت وآبا ايبان، إذ اقتصر دور هؤلاء على ضمان الحصول على التأييد العالمي للجهود الاسرائيلية في هذا المجال. ومن هنا نستنتج بأن الحديث عن الصراع بين الوايزمنية والبنغورنية داخل النخبة الحاكمة لم يكن موجوداً في مسألة الإستيطان، وإن النظرة البنغورنية كانت هي السائدة في مجال الأمن القومي والاستيطان.

شكل رقم (٣ - ١)
بواعث ايديولوجية ودينية



ثانياً: سياسات الاستيطان

اتجهت سياسات الاستيطان خلال هذه المرحلة في عدة خطوط متوازية يكمل بعضها البعض الآخر تتمثل في:

ـ الأول يسعى لتحقيق استيطان اليهود في المناطق الريفية والزراعية في محاولة لربط اليهود بالأرض، حتى يتعمق انتماؤهم للكيان الإسرائيلي. وبناء على هذه السياسة، تم توجيه حوالى ٣١ بالمائة من المهاجرين الأفرو ـ آسيويين للزراعة، وتوجه حوالى ١٠ بالمائة من المهاجرين الأوروبيين للعمل في الأرض[٥١]، وقد اتجهت هذه السياسة نحو تعميق الاستيطان الجماعي والتعاوني في الكيبوتز والموشاف، بحيث شمل هذا النمط من الإستيطان ٩٨ بالمائة من المستعمرات القروية[٥٢]، وقد تضخمت نشاطات مؤسسات الإستيطان الجماعي والتعاوني خلال هذه الفترة، وبدأت مشاركة اليهود الشرقيين بشكل واضح في هذا النمط من الإستيطان. ومن أجل تحقيق هذه السياسة، اتجهت الجهود الإسرائيلية خلال هذه الفترة نحو الحصول على مصادر المياه العربية في نهري الأردن والليطاني. وقد وضعت الحكومة الإسرائيلية مشروع السنوات العشر للحصول على الموارد المائية من المناطق المتاخمة للحدود، وذلك ضمن المخطط الاسرائيلي للاستيطان في النقب لتحقيق الاستيعاب لمزيد من المهاجرين اليهود في هذه المنطقة. وقد استطاعت الجهود الرسمية للحكومة الإسرائيلية في السنوات من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨، مضاعفة الأراضي الزراعية حوالى ٢٥٠ بالمائة، والأراضي المروية حوالى

٥٤٥ بالمائة بخاصة بعد تحويل مجرى نهر الأردن[٥٣].

- التركيز على استيطان المناطق القريبة من الحدود لتعزيز قدرتها الدفاعية، ولتكون بمثابة حصون قوية تحمي الحدود، وتشكل خطاً دفاعياً يعمل على وقف أي هجوم مفاجىء، وقد بنيت المستوطنات خلال هذه الفترة بناء على أسس استراتيجية وعسكرية، وبدا واضحاً اندماج النشاط الزراعي والدفاعي في إسرائيل لخلق المزارع المحارب، بخاصة من خلال أنماط الإستيطان الجماعي. وقد مثلت كيبوتزات الحدود حوالى ٦٠ بالمائة من مجموع الكيبوتزات المقامة خلال هذه الفترة[٥٤].

وقد علق أحد المختصين بشؤون الاستيطان على هذه السياسة بقوله: «إن كل عمل زراعي تقوم به مستعمرات الحدود هو ربح صافٍ لاسرائيل، لأنها مضطرة أن تضع جيشاً نظامياً مكان المستعمرة، فهذه تقوم إذاً بدور الجيش كنشاط رئيسي، وتتعاطى الزراعة كنشاط إضافي لنشاطها الأساسي»[٥٥].

- توزيع السكان في الأراضي المحتلة توزيعاً متكافئاً جغرافياً وبشرياً، بحيث توزع الجماعات المهاجرة في المناطق المسيطر عليها، وتشتت هذه الجماعات عن بعضها بحيث يمكن السيطرة عليها، مما يسهل بالتالي عملية انصهارها واستيعابها كوحدات مندمجة في المجتمع من ناحيتين اقتصادية واجتماعية.

وقد تولت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ هذه السياسة من خلال

إقامة مجموعة من المستوطنات الزراعية والبلدية، إضافة إلى الاستفادة من المساكن التي تركها العرب في المدن والقرى العربية، وعملت على تحقيق الاتصال بين المجموعات اليهودية في المستوطنات القديمة، وفي الوقت نفسه عملت على خلق عوازل داخل المجتمع العربي المتبقي داخل حدود الكيان الاسرائيلي، في محاولة لفرض مبدأ الأكثرية النسبية اليهودية في المناطق الاستراتيجية. ومن أجل تحقيق هذه السياسة، اتبعت الحكومة الإسرائيلية نهج الاسكان الجماعي من خلال بناء الأحياء الكاملة والمساكن الدائمة وتمليكها للسكان والابتعاد عن سياسة بناء المساكن المستقلة، وقد شكلت مساهمات الدولة في هذا المجال في الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤ ما يقارب ٦٤ بالمائة من الوحدات الجديدة خلال هذه الفترة[٥٦]. وقد أعطت هذه السياسة مزيداً من المرونة لأجهزة الاستيعاب للتحكم في عملية توزيع المهاجرين وتوجيههم للأماكن المعدة لاقامتهم، مما يسهل عملية التغلب على الاختلال السكاني في تحقيق التجانس بين الفئات المُكَوِّنة للمجتمع الإسرائيلي ذي الخلفيات المتباينة، وقد عبّر وزير العمل الإسرائيلي عن هذه السياسة بقوله: «إن الإسكان في إسرائيل ليس قضية اقتصادية، وإنما هو في الأساس قضية استيطان واستيعاب جماعي»[٥٧].

إصدار مجموعة من القوانين والأوامر العسكرية التي تهدف لطرد السكان العرب، وتجريدهم من أراضيهم، وفي الوقت نفسه تعمل على تحقيق مزيد من الهجرة واستيعاب وتوطين المهاجرين الجدد من اليهود، ومن أهم هذه القوانين[٥٨]:

(١) في مجال السيطرة على الأراضي :

- قانون المناطق المغلقة ١٩٤٩ أو مناطق الأمن، الذي يعطي الحق لوزير الدفاع أو رئيس الأركان للسيطرة على أي أراضٍ يراها مناسبة للأغراض العسكرية والأمنية.

- قانون املاك الغائبين لعام ١٩٥٠، والذي وضعت أملاك العرب بموجبه تحت الحراسة، وأعطي الحق للحكومة الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي العربية التي تركها أصحابها، ونقل ملكيتها إلى حارس أملاك الغائبين، والذي خوّل الصلاحية بنقل ملكيتها إلى مؤسسة الكارن كايميت.

- قانون استملاك الأراضي لعام ١٩٥٢، الذي يعطي الحق للحكومة الإسرائيلية لاستملاك الأراضي العربية، بحجة استخدامها لأغراض التعمير والانماء الاقتصادي.

- قانون التصرف لعام ١٩٥٣، وينصّ على إعطاء الحرية لوزير المالية للسيطرة على أي أراضٍ لازمة للدفاع أو الاستيطان، إذا لم يستخدمها مالكها بصورة فعليةٍ مباشرة «أي بنفسه ويده».

- قانون التقادم لعام ١٩٥٧، والذي بموجبه تعد جميع الأراضي ملكاً للدولة، إلا إذا استطاع صاحبها أن يثبت بأنه يتصرف بها منذ ٢٥ عاماً.

(٢) أما في مجال السكان، فهناك مجموعة من القوانين نذكر منها :

- قانون العودة لعام ١٩٥٠، والذي يعطي لكل يهودي مهما كانت

جنسيته الحق بالعودة إلى فلسطين المحتلة والإقامة فيها كمواطن.

ـ قانون الجنسية لعام ١٩٥٢، والذي يمنح الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي بمجرد عودته إلى فلسطين المحتلة، وتحرم هذه الجنسية عن أي فلسطيني ترك مكان إقامته حين إعلام قيام إسرائيل، أو لم يستطع إثبات حصوله على الجنسية الفلسطينية قبل ذلك.

هذا إضافة إلى مجموعة من القوانين والأوامر الادارية والعسكرية التي تحدد أماكن إقامة العرب، وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بموافقة الحاكم العسكري، وتخويل الحاكم العسكري سلطة فرض منع التجول على المناطق العربية وغيرها.

ومن خلال استعراض هذه المجموعة من القوانين الاسرائيلية الخاصة بالأرض والسكان، تبرز لنا معالم السياسة الإسرائيلية في السعي للسيطرة على الأراضي العربية، وإعطاء التبريرات القانونية لاضفاء الشرعية على الممارسات الإسرائيلية في هذا المجال، وكذلك العمل على تشجيع الهجرة اليهودية من جميع أنحاء العالم، وإعطاء المهاجرين الوضع الشرعي للاقامة في فلسطين، كما تعكس هذه القوانين الرغبة الإسرائيلية للتخلص من العنصر العربي غير المرغوب فيه، من خلال حرمانه من أرضه، ووضع العقبات في طريق منحه الجنسية الإسرائيلية. هذا إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف لتضييق الخناق على هذا المواطن، والتي تنمّ عن نزعة عنصرية واضحة في التمييز ضد هؤلاء العرب الذين يعيشون في ظل الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً: الهجرة اليهودية ١٩٤٨ - ١٩٦٧

شهد الكيان الاسرائيلي عقب إنشائه عام ١٩٤٨ موجات هجرة واسعة، ولكن الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة أصبحت سهلة وميسرة عن ذي قبل، نتيجة قدومها في ظل الكيان الإسرائيلي، وزوال قيود الإنتداب البريطاني على الهجرة، وتولي الحكومة مسؤولية الاشراف المباشر على تنظيم موجات الهجرة واستيطانها، وتراجع دور المؤسسات التطوعية والأجهزة الفردية والحزبية في عملية الإستيطان، وبالتالي، فقد خضعت عمليات الهجرة والإستيطان خلال هذه الفترة لعملية البقرطة (Bureaucratization) (٥٩)، مع ما يتبعها من خضوع هذه العمليات لاشراف الأجهزة البيروقراطية الحكومية وشبه الحكومية، وتبعية المهاجرين لهذه الأجهزة وخضوعهم لاجراءاتها. وقد ساعد في ذلك تحول مصادر الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط والبلاد الإسلامية، مع ما تمثله هذه الموجات من قدوم اعداد كبيرة من المهاجرين الذين يتسمون بالتخلف الحضاري والاقتصادي، وقلة العناصر المؤهلة بينهم وافتقارهم للتنظيم، والاعداد المسبق لمواجهة الظروف الجديدة الناتجة عن استيطانهم في فلسطين، مما أضعف من موقف هذه الجماعات في مواجهة الأجهزة البيروقراطية، وجعلها تخضع بالكامل للاجراءات المفروضة عليها من قبل هذه الأجهزة.

وقد تولت مجموعة من الوزارات والأجهزة الحكومية عملية الإشراف على تنظيم هذه العملية، على رأسها وزارة الاستيعاب التي

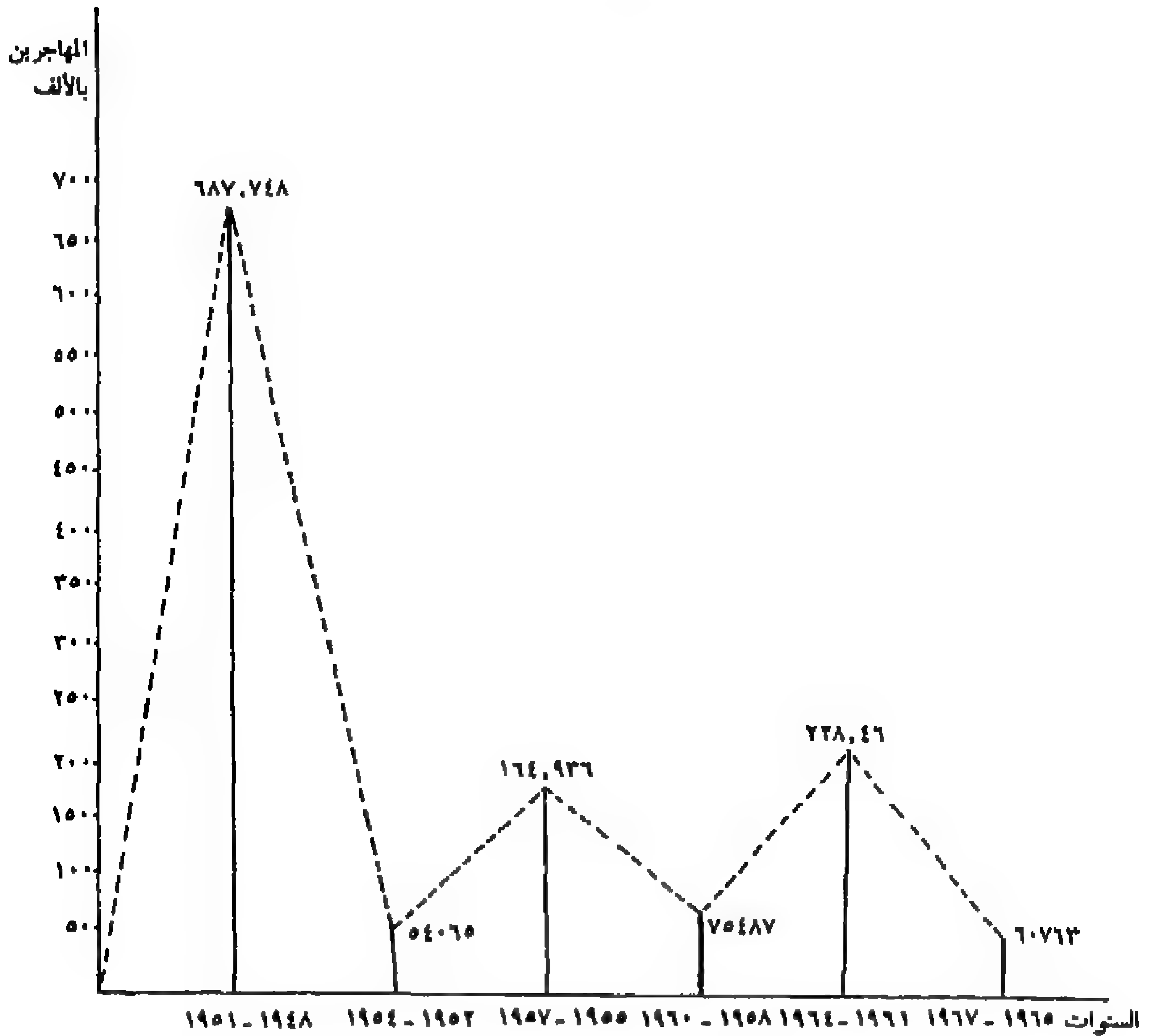
قامت بدور فعال في السنوات الأولى من خلال إشرافها على مراكز التجمع ومعسكرات الانتقال «المعبروث»[٦٠]، يعاونها في ذلك قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية. والهستدروت الذي تولى مهمة إيجاد الفرص الوظيفية للمهاجرين الجدد ورعايتهم. وقد تشكلت من أجل ذلك لجنة خاصة تابعة مباشرة للحكومة للاشراف والتنسيق بين أدوار هذه الأجهزة والمؤسسات.

ومن الملاحظ بأن السلطات الإسرائيلية قد قبلت لأسباب متعددة أيديولوجية وسياسية وأمنية مبدأ الهجرة المفتوحة، وعدم وضع أية قيود على عملية الهجرة مما ساهم في تزايد أعداد المهاجرين، رغم عدم قدرة الإقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة على استيعاب مثل هذه الأعداد من المهاجرين. وعملت هذه السلطات على الاستفادة من الظروف الدولية لصالح زيادة الهجرة واستفادت من الهجرة لزيادة ضغطها على مراكز التمويل لجلب مزيد من الأموال اللازمة لاستيطان هؤلاء المهاجرين، خصوصاً وأن معظمهم جاءوا من بلاد فقيرة، وليس لديهم أي ممتلكات رأسمالية. ومن أجل ذلك عمدت السلطات الإسرائيلية خلال هذه الفترة إلى زيادة تبعيتها الاقتصادية للمعسكر الرأسمالي برئاسة الولايات المتحدة، وزيادة ضغطها على التجمعات اليهودية في الخارج لزيادة دعمها للكيان الإسرائيلي. هذا إضافة إلى الابتزاز الإسرائيلي لألمانيا للحصول على التعويضات الألمانية التي ساهمت بشكل فعال في زيادة قدرة الحكومة الإسرائيلية الاقتصادية على استيعاب موجات الهجرة المتدفقة إلى إسرائيل.

وقد جاءت عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال هذه الفترة على شكل موجات، تتدفق حيناً ثم يتبعها فترة ركود لعمليات الهجرة (أنظر الشكل رقم (٣ ـ ٢))، بينما تستمر خلالها عمليات استيعاب المهاجرين السابقين وتوطينهم في المناطق المحتلة، وقد شهدت الفترة الأولى لقيام الكيان الإسرائيلي أكبر موجة من المهاجرين في تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ بلغ عدد المهاجرين حوالى ٦٨٧ ألف مهاجر معظمهم من اليهود الأفرو ـ آسيويين، وقد ساعدت الأملاك العربية التي هجرها أهلها أثناء حرب١٩٤٨ في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين، كما رافق عمليات الهجرة هذه توسيع الاستيطان المدني والقروي لاستيعاب هذه الهجرة كما سنرى فيما بعد، حين استعراض أنماط الإستيطان الصهيوني خلال هذه الفترة.

وتلا ذلك فترة ركود للهجرة اليهودية استمرت لمدة سنتين كما نلاحظ من الشكل رقم (٣ ـ ٢)، حيث لم يهاجر في عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ سوى ٥٥ ألف مهاجر، وقد انشغلت أجهزة الدولة جميعاً خلال هذه الفترة في استيعاب الهجرة السابقة وتوطينها، من خلال إيجاد المرتكزات الأساسية القادرة على استيعاب مزيد من الهجرة، ثم عادت الهجرة للتزايد عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ عقب حرب ١٩٥٦ ونتيجة لاستقلال بعض بلدان المغرب العربي تونس والمغرب، ثم أعقب ذلك تراجع لعمليات الهجرة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١ نتيجة الأزمات الاقتصادية التي بدأ الكيان الإسرائيلي يعاني منها، ثم عادت عمليات الهجرة للارتفاع مرة أخرى خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤، وأعقبها فترة ركود أخرى للهجرة خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧[٦١].

شكل رقم (٣ - ٢)
موجات الهجرة اليهودية من ١٩٤٨ - ١٩٦٧



المصدر: *Encyclopedia of Zionism and Israel*, edited by Raphael Patai, 2 vols. (New York: Herzl Press; McGraw - Hill,1971),vol. 2,p.539, and *Statistical Abstract of Israel, 1967* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics in Israel, 1968), p. 89.

وقد بلغ مجموع الهجرة اليهودية بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ حوالى ٣٠٠ ٠٠٠ ١ ،شكلوا الأساس البشري للكيان الإسرائيلي المنشأ في فلسطين، وتسببت هذه الهجرة في ارتفاع نسبة نمو السكان في الكيان الإسرائيلي بنسب كبيرة فاقت في السنوات الأربع الأولى ٩٠ بالمائة من الزيادة الإجمالية في عدد السكان، وبلغت في السنوات من ١٩٦١ - ١٩٦٤ حوالى ٦٠ بالمائة من الزيادة في عدد السكان، ومع تناقص الهجرة بعد ذلك تناقصت هذه النسبة إلى ١٨ بالمائة[٦٢]، وهي على أي حال تعد نسبة مرتفعة تظهر مدى اعتماد الكيان الإسرائيلي على الهجرة كمصدر رئيسي في دعم عنصر السكان، مما ساعد هذا الكيان خلال فترة بسيطة على تغطية جميع المناطق المحتلة في حرب ١٩٤٨ بكثافة سكانية قادرة على مجابهة الضغط العربي الخارجي، وتكوين كتلة بشرية قادرة على التوسع مستقبلاً.

ويلاحظ المدقق في طبيعة موجات الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة بأن الفترات التي سبقت الحروب العربية-الإسرائيلية في ١٩٥٦ و١٩٦٧ كانت تمثل فترة ركود للهجرة وارتفاع نسبة البطالة، وأن الكيان الإسرائيلي كان يلجأ للحرب للخروج من هذا المأزق، حيث شهدت الفترات التي تلت الحرب زيادة واسعة في تدفق المهاجرين إلى هذا الكيان. واستطاعت المؤسسة العسكرية امتصاص الفائض من الأيدي العاملة في مجال الخدمة العسكرية، وساعدها في ذلك زيادة تدفق الأموال التي تجمعها إسرائيل من الجهات المختلفة لتغطية نفقاتها العسكرية.

وقد أدت عمليات الهجرة هذه إلى القاء مزيد من الأعباء والمسؤوليات على أجهزة الاستيعاب الصهيوني في فلسطين وخارجها، وقد عملت هذه الأجهزة منذ البداية على استيعاب المهاجرين الجدد اقتصادياً واجتماعياً في قوة العمل الإسرائيلي، وبخاصة في مجال الزراعة وفي الإدارات الحكومية وشبه الحكومية والمؤسسة العسكرية، مما أدى إلى تضخم هذه الأجهزة[٦٣]، إضافة إلى تشغيل جزء منهم في عمليات البناء والاسكان والاستثمارات الأساسية التي تساعد في استيعابهم واستيعاب الموجات اللاحقة، كما عملت السلطات الإسرائيلية في الوقت نفسه على دمج المهاجرين اجتماعياً وفكرياً في المجتمع الجديد، وتوفير مستوى دخلٍ مرتفع لهم لاغراء الآخرين ممن لم يهاجروا للهجرة إلى فلسطين، بدلاً من التحول إلى البلدان الأخرى مثل أمريكا وكندا، وللحيلولة دون الهجرة المعاكسة من الداخل وضمان استقرار المهاجرين.

رابعاً: عمليات الاستيطان ١٩٤٨ - ١٩٦٧

أخذت عمليات الإستيطان خلال هذه الفترة منحى آخر يختلف عن عمليات الاستيطان السابقة التي كان هدفها الاعداد لانشاء الكيان الإسرائيلي، حيث اتجهت عمليات الإستيطان في هذه الفترة نحو ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية، وتحقيق الدعم العسكري والسياسي للمخططات الصهيونية التوسعية في المستقبل. وقد اتجهت عمليات الاستيطان في اتجاهين رئيسيين معاً هما:

ـ بناء مدن التنمية (التطوير) لاستيعاب أكبر عدد من المهاجرين.

ـ التوسع في الاستيطان القروي ـ الكيبوتز والموشاف ـ لملء الفراغ الأمني في المناطق المتاخمة للحدود.

١ ـ إقامة مدن التنمية وتحقيق الاستيطان المدني

بدأت السلطات الإسرائيلية عقب حرب ١٩٤٨ بالتخطيط لبناء مجموعة من مدن التطوير، وتحويل كثير من المستوطنات القروية إلى مستوطنات مدنية، وذلك يعود إلى إدراك هذه السلطات للصعوبات والفشل الذي واجه الاستيطان القروي، إذ يلاحظ أن أكثر من ٩٠ بالمائة من اليهود بقوا يعيشون في المدن الرئيسية، حيث تركز حوالى ٦٣ بالمائة من السكان في مدن القدس وتل أبيب وحيفا، وبقيت نسبة سكان الموشاف والكيبوتز لا تتعدى في أعلى نسبة لها ٧,٨ بالمائة من السكان[٦٤]. هذا إضافة إلى تفضيل المهاجرين الجدد للسكن في المدن، نظراً لاختلاف دوافعهم عن موجات الهجرة السابقة المؤمنة بالعمل الزراعي والريادة[٦٥].

ولهذا لجأت هذه السلطات لانشاء نوع من المستوطنات الكبيرة في المناطق الزراعية، والتي هي أقرب إلى مفهوم المدينة من حيث كبر حجمها والخدمات المتوافرة فيها، بحيث تكون هذه المدن بمثابة عاصمة للمنطقة.

وقد بلغ مجموع هذه المدن المنشأة حتى عام ١٩٦٧ حوالى ٢٥

مدينة جديدة، إضافة إلى تطوير ١٠ من المدن العربية المحتلة التي هجرها أهلها[٦٦]، وهي حيفا وصفد وطبريا وبيسان وعكا في الشمال، واللد والرملة في الوسط، وعسقلان والمجدل وبئر السبع في الجنوب، وقد ضمت مدن التطوير نسبة مرتفعة من مجموع السكان في إسرائيل معظمهم من المهاجرين،إذ شكّل المهاجرون الجدد وأولادهم حوالى ٨٥ ـ ٩٠ بالمائة من سكان هذه المدن[٦٧].

وقد خضعت عملية بناء هذه المدن إلى تخطيط مركزي يهدف في المقام الأول لتحقيق استيطان مكثف لجميع الأراضي المسيطر عليها، ولذلك توزعت هذه المدن في أرجاء فلسطين المحتلة على النحو التالي[٦٨]:

النقب	السهل الساحلي	الجليل والشمال	الوسط
٨	٨	٨	٣

كما قدمت السلطات الإسرائيلية، مدعومة من الوكالة اليهودية، مجموعة من التسهيلات المالية والاقتصادية لضمان جذب مدن التطوير للعناصر الجديدة المهاجرة، كما لجأت في أحيان أخرى إلى عمليات نقل إجبارية لمجموعات من السكان إلى هذه المدن، بخاصة من المهاجرين الجدد الذين يعتمدون على الجهات الرسمية لاسكانهم.

ويلاحظ بأن عملية إنشاء وتوزيع هذه المدن خضعت لمجموعة من الاعتبارات، كما سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف المركزية

الخاصة بالمشروع الإستيطاني اليهودي ككل في فلسطين، نوجز فيما يلي أهمها:

ـ إنشاء تجمعات سكانية كبيرة قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الهجرة الواسعة التي بدأت تتدفق على الكيان الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨، بخاصة من اليهود الشرقيين، وذلك نظراً لعجز نظام المستوطنات الصغيرة مثل الموشاف والكيبوتز عن استيعاب مثل هذه الأعداد من الهجرة، هذا إضافة إلى عدم رغبة كثير من المهاجرين الجدد العيش في المستوطنات القروية. وقد بدأت هذه المرحلة بتطوير المدن العربية المحتلة، وتحويلها إلى مدن يهودية بعد أن هجرها أصحابها.

ـ الرغبة في توزيع السكان بصورة متكافئة على جميع المناطق المسيطر عليها، ولتخفيف العبء عن المدن الرئيسية التي كان يفضل المهاجرون الجدد الاتجاه إليها. ولذلك عمدت السلطات الإسرائيلية لاقامة مجموعة من مدن التنمية في المناطق ذات الكثافة المنخفضة من اليهود مثل النقب وخليج العقبة، وكذلك في منطقة الجليل والناصرة ذات الكثافة العربية، بقصد إيجاد أغلبية يهودية في هذه المناطق.

ـ تهدف هذه المدن لتحقيق الدمج الاجتماعي، واستيعاب موجات الهجرة من اليهود الشرقيين لوضعهم في المناطق النائية وغير المجدية اقتصادياً، بقصد عزلهم عن تجمعات الاشكناز في المدن الرئيسية.

ـ إقامة تجمعات يهودية كبيرة في المناطق الخلفية والاستراتيجية

وراء خطوط الحدود مع البلدان العربية، لتكون مراكز تجمع للقوات الإسرائيلية التي تساند نظام المستوطنات المنتشرة على طول الحدود. كما تؤدي هذه المدن دوراً أمنياً في تجنب ضربة مدمرة لمراكز التجمع الرئيسية داخل الكيان الإسرائيلي.

- بناء مراكز اقتصادية كبرى تستطيع المساهمة في دعم الإقتصاد الإسرائيلي، بخاصة في مجال الصناعات التحويلية والزراعية التي تعتمد على منتوجات المستوطنات الزراعية المجاورة. كما تهدف هذه المدن لتطوير قلب الكيان الإسرائيلي اقتصادياً، وتوزيع المرافق الإقتصادية على مناطق مختلفة يصعب ضربها في أي هجوم عربي مفاجىء. ولذلك وجهت نسبة مرتفعة من استثمارات القطاع العام لهذه المدن في محاولة لجذب مزيد من السكان والتجمعات الاقتصادية لهذه المدن.

- مساهمة هذه المدن في توفير مراكز دعم إداري وخدمات للمناطق الريفية والمستوطنات القروية المحيطة، وقدرة هذه المدن على توفير المرافق الأساسية مثل التجمعات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي يصعب توافرها في المستوطنات الصغيرة، كما ان هذه المدن تساهم في توسيع النسيج الحضري ليغطي جميع المناطق المحتلة، مما يخفف في الوقت نفسه العبء عن المدن المزدحمة والضغط على مرافقها المحدودة.

وقد أسفر التخطيط الإسرائيلي خلال هذه الفترة في مجال توزيع اليهود في فلسطين وإعادة انتشارهم على جميع الأراضي المحتلة في تحقيق نوع من التحول في الاستيطان القروي، والاستيطان في المدن

الكبرى لصالح الاستيطان في المدن الصغرى ومدن التنمية (أنظر الجدول رقم (٣ ـ ٢))، وفي تحقيق التوزيع المهني للسكان اليهود على أنماط مختلفة من الأعمال والمهن، خصوصاً بعد التوسع في الوظائف الحكومية والعسكرية، وظهور أنواع من الصناعات والخدمات التي لم تكن معروفة من قبل، والتي تتناسب مع طبيعة المدن الصغرى وتوزيعها الجغرافي، بحيث تغطي هذه المدن بخدماتها جميع المناطق المجاورة، وتساعد في الاستفادة من العناصر الموجودة فيها في مجال استغلال الموارد المتاحة في المنطقة.

جدول رقم (٣ ـ ٢)

توزيع السكان اليهود على أنماط الاستيطان

(نسب مئوية)

السنة	سكان المدن الكبرى	سكان المدن الصغرى	سكان الريف
١٩٤٨	٥٩	٢٣	١٨
١٩٦٨	٣٥	٥٤	١١

المصدر: *Encyclopedia of Zionism and Israel*, edited by Raphael Patai, 2 vols. (New York: Herzl Press; McGraw - Hill, 1971), vol. 2, p. 1051.

٢ ـ الإستيطان القروي

باشرت السلطات الإسرائيلية عقب انتهاء حرب ١٩٤٨ بانشاء مجموعة من المستوطنات القروية في مناطق مختلفة، وذلك بهدف سد الثغرات الأمنية على الحدود، والناتجة عن سيطرة القوات الإسرائيلية على مناطق شاسعة من الأراضي التي أخليت من العرب دون أن يكون هناك وجود يهودي فيها، ولكي تكون هذه المستوطنات نقاط دفاع ضد الهجمات العربية المتوقعة وعمليات التسلل عبر الحدود، ومراكز انطلاق للتوسع فيما بعد. وعملت السلطات الإسرائيلية في الوقت نفسه على تعمير المستوطنات التي دمرت أثناء الحرب، وقامت بإقامة مجموعة من المستوطنات في المناطق النائية بهدف توطين المناطق الخالية.

وقد رافق عمليات الإستيطان في هذه المرحلة تخطيط واسع النطاق لايجاد مقومات الاستيطان الداعمة الأخرى، ومنها محاولة إقامة شبكة من مشروعات المياه لتوفير المياه للمستوطنات الجديدة مثل مشروع العوجا وقناة المياه القطرية، وكذلك إقامة شبكة من الطرق الحدودية لتأمين الاتصال بين هذه المستوطنات، وما بين المستوطنات ومراكز التجمع الرئيسية.

وقد شهدت الفترة الأولى لقيام الكيان الاسرائيلي موجة ضخمة من إنشاء المستوطنات الجديدة بلغ عددها حتى عام ١٩٥٠ حوالى ٢٥٤ مستوطنة. ولكن معدل الإستيطان مال للانخفاض فيما بعد بخاصة بعد عام ١٩٦٠، حيث لم يزد عدد المستوطنات الجديدة من

١٩٦٠ - ١٩٦٧ عن عشر مستوطنات[٦٩]، وذلـك يعـود لتنـاقص عمليات الهجرة خلال هذه الفترة وانهماك السلطات الإسرائيلية في هذه المرحلة في استيعاب وتوطين موجات الهجرةالسابقة،والتركيز على التطور الحضري والمدني للكيان الإسرائيلي من خـلال التوجـه نحو الإقتصاد الصناعي بدلاً من التطور الزراعي الذي سبق التوسع فيه في البداية.

ولقد اعتمد الاستيطان الزراعي في هـذه الفترة عـلى مؤسستي الكيبوتز والموشاف، حيث سكن فيها حوالى ثلثي سكان المستوطنات القروية،وبلغت نسبتها حوالى ٩٨ بالمائة من المستوطنات القروية، وقد بلغ عدد أعضاء هاتين المؤسستين حتى عام ١٩٦٤ حوالى ٢٥٠ ألف عضو[٧٠]، ولكن أهمية الكيبوتز والموشاف لا تـرجع بـالضرورة إلى تزايد عدد سكانهما،وإنما إلى كونها رمزاً للبناء الصهيوني ودورهما في توطيد الكيان الصهيوني من الناحيتين «الأمنية والعقائـدية، إضـافة لكونها وحدات نموذجية للانتاج،حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة المستوطنات الزراعية في النتاج القومي قد فاقت كثيراً نسبة عدد سكانها إلى عدد سكان إسرائيل، وتزداد أهميتها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مشاركة سكان هذه المستوطنات في الحياة السياسية، وارتفاع نسبة تمثيلهم في النخبة الحاكمة[٧١].

جدول رقم (٣ ـ ٣)
المستوطنات القروية من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

السنة	مجموع المستوطنات القروية	نوع المستوطنات	
		كيبوتز	موشاف
١٩٤٨ ـ	٢٥	٢٠	٥
١٩٤٩ ـ	١٠٢	٤٢	٦٠
١٩٥٠ ـ	١٢٧	١٣	١١٤
١٩٥١ ـ	٣١	٧	٢٤
١٩٥٢ ـ	١٥	٣	١٢
١٩٥٣	٤٥	٩	٣٦
١٩٥٤	١٠	٢	٨
١٩٥٥	١٦	٤	١٢
١٩٥٦	٢٠	٨	١٢
١٩٥٧ ـ	١٨	٤	١٤
١٩٦١ ـ	٦	٤	٢
١٩٦٥ ـ ١٩٦٧	٤	٢	٢
المجموع	٤١٩	١١٨	٣٠٧

المصدر: حسبت الأرقام بناءً على المعلومات الواردة في: فهرس المستوطنات (عمان: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، ١٩٨٤)، وإبراهيم العابد، الموشاف: القرى التعاونية في إسرائيل (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٠٦.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٣ ـ ٣) بأن التوسع في إقامة الموشاف كان أكثر من الكيبوتز، كما تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان الموشاف خلال هذه الفترة بلغ أضعاف سكان الكيبوتز[٧٢]. مع أن عدد سكان الموشاف كان يقارب عدد سكان الكيبوتز حتى عام ١٩٤٨. وذلك يعكس تناقص الأهمية النسبية لدور الكيبوتز كمؤسسة استيطانية «ريادية» لعبت دوراً مهماً في تثبيت أسس الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وفي تعزيز القدرة الدفاعية للمناطق التي يسيطر عليها اليهود أثناء حرب ١٩٤٨[٧٣]. وبالمقابل تعاظم دور الموشاف وعدد سكانه. وفيما يلي نوجز أهم الأسباب في هذا التحول في نمط الإستيطان من الكيبوتز إلى الموشاف خلال هذه الفترة[٧٤]:

ـ تولي الحكومة الإسرائيلية بعد قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٨ معظم مهام الكيبوتز، بخاصة في المجال العسكري الإستراتيجي كوحدة مستقلة قادرة على حماية نفسها من الهجمات العربية، وكذلك في المجال الإقتصادي كمؤسسة مسؤولة عن التخطيط لتشغيل اليد العاملة، وأخيراً دورها التثقيفي والدعائي وكرمز للاخلاص اليهودي[٧٥].

ـ قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد الذين لا ترضيهم الحياة القاسية التي تسود الكيبوتز، وفقدان وسائل الراحة الأساسية، وتفضيل هؤلاء المهاجرين لحياة الموشاف لما تمثله من سهولة في العيش وأسلوب تعاوني في الملكية والانتاج.

ـ إن الموشاف يتيح فرصاً أكبر للمهاجرين الجدد بخاصة من ذوي الدخل المحدود لتكوين الثروات والارتفاع بمستواهم الاقتصادي، تلك التي تحرمهم منها حياة الكيبوتز القائمة على التقشف والحرمان.

ـ لقد نظر اليهود الشرقيون للموشاف وما يسوده من مساعدة متبادلة بين أعضائه، كخلاص لهم من نظرة الازدراء والتمييز العنصري التي تعرضوا لها في الكيبوتز بسبب أصولهم الاجتماعية، واتهامهم بعدم الحماس والمساهمة في خلق الكيان الإسرائيلي الذي اعتمد على الكيبوتز كأساس له.

ـ رفض كثير من اليهود الشرقيين بقيمهم التقليدية المحافظة لحياة الكيبوتز وما تمثله من فقدان للحياة العائلية، ولدور المرأة كأم مسؤولة عن بيتها وأولادها، وتفضيل هؤلاء لحياة الموشاف لما تمثله من محافظة على الأسرة وحق المرأة في قبول العمل أو الرفض، بينما تتطلب حياة الكيبوتز ضرورة مشاركة المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل.

ونتيجة لذلك، وجدنا بأن اليهود الشرقيين اتجهوا للاستيطان في الموشاف، بحيث ارتفعت نسبة تمثيلهم في الموشاف خلال العشر سنوات الأولى لقيام الكيان الاسرائيلي من ١٤,٧ بالمائة إلى ٦٧ بالمائة من سكان الموشاف، بخاصة اليهود القادمون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي الوقت نفسه تناقصت نسبة المهاجرين من أوروبا وأمريكا من سكان الموشاف من ٧٩,٣ بالمائة عام ١٩٤٨ إلى ٢٩ بالمائة[٧٦]. كما تدل الإحصاءات على أن نسبة التكاثر لدى سكان

التجمعات الأخرى[٧٧]. ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال بأنه على الرغم من الزيادة والتوسع في إنشاء الموشاف، والزيادة في عدد سكانها الذي فاق كثيراً الزيادة في الكيبوتز، إلا أن المساحات المزروعة التي يملكها الكيبوتز كانت لا تزال تفوق ما يملكه الموشاف، كما أن إنتاجية الكيبوتز تزيد كثيراً عن إنتاجية الموشاف، وذلك نظراً للتسهيلات المالية الحكومية والصهيونية الممنوحة للكيبوتز. هذا إضافة إلى سيطرتهم على أفضل الأراضي الزراعية داخل الكيان الإسرائيلي (أنظر الجدول رقم (٣ ـ ٤)).

جدول رقم (٣ ـ ٤)
نسبة مساهمة الكيبوتز والموشاف
في النشاط الزراعي حتى سنة ١٩٦٣
(نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	نسبة مساهمة الكيبوتز	نسبة مساهمة الموشاف
المحاصيل الحقلية	٥٤	٣٠
الزراعة الحقلية المروية	٥١	٣٥
الزراعة الصناعية المروية	٦٨	١٨
الأراضي المخصصة للخضار والمحاصيل الحقلية	٤٠	٤٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1968* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics in Israel, 1969), p. 317.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الكيبوتز يستأثر بالزراعات المجدية والمروية، هذا إضافة لسيطرته على زراعة القمح باعتبارها سلعة استراتيجية، إذ يسيطر على ٦٠ بالمائة من الأراضي المخصصة لها، إضافة إلى ٨٠ بالمائة من الأراضي المخصصة للبقوليات. وهذه النسب تعكس التمييز لصالح الكيبوتز في النشاط الزراعي.

وعلى الرغم من التوسع في مجال الإستيطان القروي بنوعيه الكيبوتز والموشاف خلال هذه الفترة، فإن الاستيطان القروي واجه بشكل عام، مشاكل عدة تتعلق بعملية تكييف المستوطنين الجدد مع المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تمثلها أنماط الإستيطان الموجودة، وذلك لأن المستوطنين الجدد وبخاصة من الدول الأفرو-آسيوية قد اعتادوا على أنماط معينة من السلوك الفردي والحياة الاجتماعية التي جعلتهم يجابهون مشاكل التأقلم مع الأسلوب الجماعي الموجود في الكيبوتز، أو التعاوني الموجود في الموشاف، هذا إضافة إلى مجموعة من التناقضات الدينية والعنصرية التي أوجدها هذا النوع من الإستيطان، مما جعل مؤسسات الإستيطان القروي بنوعيها تبدأ بفقدان بريقها وجاذبيتها للعناصر الجديدة، بخاصة وأن سيطرة الدولة الكاملة على هذه المؤسسات كانت هي المحرك الأساسي لنشاطها.

وقد أدى ذلك بالتالي إلى تراجع نشاط الإستيطان القروي في السنوات التي سبقت حرب ١٩٦٧، كما يجب أن تأخذ بعين الإعتبار توجهات الحكومة الإسرائيلية في نهاية هذه الفترة نحو بناء قاعدة

صناعية ضخمة، ودورها في تقليص الإهتمام الحكومي بالاستيطان القروي ودعمها له.

وأخيراً يمكن القول إن هذا التراجع في نمط الإستيطان القروي بنوعيه الكيبوتز والموشاف يعبّر في حقيقته عن فشل الجهود الصهيونية والاسرائيلية لتدعيم ايديولوجية الرواد، وتمجيد العمل اليدوي ورفع مكانة العمل الزراعي.

أما بالنسبة لتوزيع عمليات الإستيطان القروي خلال هذه الفترة، فيلاحظ أن عمليات الإستيطان توزعت على معظم المناطق، بحيث شكلت شبكة متصلة من المستوطنات الصغيرة المنتشرة من شمال فلسطين حتى جنوبها، ومن سلسلة الجبال الغربية حتى السهل الساحلي. وقد بلغ عدد المستوطنات المقامة في منطقة الجليل والشمال حوالى ٦١ مستوطنة، أما في الوسط فقد تركزت عمليات الاستيطان في السهل الساحلي، حيث بلغ مجموع المستوطنات حوالى ٧٥ مستوطنة، إضافة إلى ٤٩ مستوطنة في منطقة سهول الحفيزة و٦٤ مستوطنة في مرتفعات القدس. أما في الجنوب فقد أقيمت حوالى ٥١ مستوطنة في منطقة الفالوجا و ٧١ مستوطنة في النقب ووادي عربة[٧٨].

خامساً: الترابط بين الاستيطان والأمن

يلاحظ المراقب للعلاقة بين الإستيطان والأمن خلال هذه

المرحلة، بأن الدور الأمني للمستوطنات قد تحول من الإهتمام والتركيز على الأمن الداخلي من خلال الصراع ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض، إلى انخراط مهام هذه المستوطنات في الجهد العسكري، وتأمين الأمن الخارجي على حدود الكيان الإسرائيلي المنشأ حديثاً مع الأقطار العربية. وقد تحددت وظائف الإستيطان في مجال الأمن على النحو التالي(٧٩):

ـ **في مجال الأمن الأساسي**: الدفاع ضد التهديد الخارجي، وبناء القوة القادرة على الردع، ولذلك انخرطت المستوطنات في التشكيل العسكري، وأنيطت بها مهمة الدفاع عن مراكز التجمع الأساسية كما حددت لها مهمة حماية المخططات الإسرائيلية للسيطرة على الموارد المائية في الشمال، وقد حددت للمستوطنات كوادر بشرية تمكث فيها أثناء الحرب والسلام، ويمكن استدعاء هذه العناصر البشرية للانخراط في التشكيلات الميدانية حين الطلب.

وفي أثناء الحرب والسلام، تقوم هذه المستوطنات بدور البديل لحدود الأمن في قطاعات واسعة. فقد كانت بديلاً للأسوار الترابية وحواجز الأسمنت والأسلاك الشائكة والألغام.

ـ **في مجال الأمن الجاري**: حددت مهمة المستوطنات بحماية الحدود من عمليات التسلل، كما كانت المستعمرات الحدودية تعمل لحماية نفسها، وأوكلت لها مهمة سد الثغرات الأمنية وتحسين النقاط الضعيفة مثل تحصين الطريق للقدس، وفي الوقت نفسه تشترك المستوطنات في وقف أي هجوم، مما يحرر القوات الميدانية لعمليات

الحسم، وبعد عام ١٩٥١، شكلت المستوطنات نقاط انطلاق لهذه القوات للقيام بأعمالها العدوانية ضد الأقطار العربية. وفي المناطق المنزوعة السلاح استخدمت المستوطنات كبديل للوجود العسكري الإسرائيلي. مثال ذلك مستوطنات الحدود مع سوريا. كما أنشئت المستوطنات المحصنة لحماية أقاليم الإستيطان الجديدة، ومدن الإعمار، ومشروعات البيئة التحتية الكبرى التي تحتوي على موارد ومرافق حيوية للاقتصاد[٨٠]. وكذلك أنيطت بها بعض مهام الأمن الداخلي في الجليل، مثل حماية المحاور وقناة المياه القطرية.

ولتنفيذ هذه الوظائف الأمنية للمستوطنات الاسرائيلية، اتجهت سياسات الاستيطان نحو التركيز على استيطان المناطق القريبة من الحدود لتعزيز قدرتها الدفاعية، ولتكون بمثابة حصون قوية تحمي الحدود، وتشكل خطاً دفاعياً يعمل على وقف أي هجوم مفاجىء، وقد بنيت المستوطنات خلال هذه الفترة بناء على أسس استراتيجية وعسكرية، وبدا واضحاً اندماج النشاط الزراعي والدفاعي في اسرائيل لخلق المزارع المحارب، بخاصة من خلال أنماط الاستيطان الجماعي، وقد مثلت كيبوتزات الحدود حوالى ٦٠ بالمائة من مجموع الكيبوتزات المقامة خلال هذه الفترة[٨١].

وفي سبيل دعم هذه السياسة، أنشأت إسرائيل مجموعة من المنظمات الشبابية الاستيطانية ذات الصبغة العسكرية أهمها[٨٢]:

ـ الجدناع (Gidnaa)، وهي منظمة شبه عسكرية تضم الشباب من سن ١٣ ـ ١٨ عاماً، وتهدف لغرس روح الولاء لإسرائيل

وللجيش الإسرائيلي، ويشترك أعضاؤها في أعمال الزراعـة وشق الطرق وإقامة التحصينات الحدودية.

ـ الناحال (Nahal) ، وهي منظمة عسكرية استيـطانية أُنشئت بغرض زراعة واستيطان المناطق الحـدودية مـع الأقطار العـربية، وتقوم بتدريب الشباب على الأعمال الزراعية والعسكرية معاً، وهي مرتبطة إدارياً بوزارة الدفاع.

هوامش الفصل الثالث

(١) لوكاس هندريكوس غرو للنبرغ، فلسطين أولاً، ترجمة المركز الجغرافي الفلسطيني (دمشق)، تقديم فاروق القدومي، سلسلة دراسات فلسطينية، ١ (دمشق: مؤسسة النبراس للدراسات؛ بيروت: مؤسسة الكرمل، ١٩٨١)، ص ١١٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أسماء هذه المدن والقرى وعدد سكانها، أنظر: حقائق فلسطينية للتاريخ والمستقبل: نهج أحصائي، إعداد ريما كمال (عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٨٣)، ص ١٠ - ٢٠ و٢٢، و«نقل مدرسة ابن منقذ ومحطة الباصات المركزية خارج وسط الخليل. استيطان بأسلوب الإستبدال،» فلسطين الثورة، العدد ٥٠٢ (٣١ آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ١٥ - ١٧.

(٣) قارن هذه النسب مع:

Israel Government Yearbook, 1962 (Jerusalem, 1962), p. 107, and Joseph Weitz, ed., *Immigration and Settlement* (Jerusalem: Keter Books, 1973), p. 106.

(٤) John Bagot Glubb (Sir), *A Soldier with the Arabs* (New York: Harper and Row, 1957), p. 81.

(٥) حقائق فلسطينية للتاريخ والمستقبل: نهج أحصائي، ص ٢٢.

(٦) Weitz, *Immigration and Settlement*, pp. 54 - 55.

(٧) أنظر أهمية هذه المساعدات في التغلب على المصاعب الاقتصادية للاستيطان واستيعاب المهاجرين في: جالينا ستيبانوفنا نيكيتينا، دولة إسرائيل: خصائص التطور السياسي والإقتصادي، تقديم أحمد بهاء الدين (القاهرة: دار الهلال، [١٩٧ -])، ص ١٧٦ - ١٨٥.

(٨) *Israel Government Yearbook, 1952* (Jerusalem, 1952), p. 15.

(٩) David Ben - Gurion, *Looks Back: With His Talks with Moshe Perlman* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1965), p. 238.

(١٠) Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun*, translated from the Original Hebrew Text by Samuel Katz (New York: Schuman, 1951), p. 39.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(١٢) اسرائيل شاحاك، حقيقة بيغن وشركائه: مقتطفات وثائقية، ترجمة مجلة فلسطين المحتلة، إعداد وتقديم محمد إسماعيل (بيروت: منشورات مجلة فلسطين المحتلة؛ دار العودة، ١٩٧٩)، ص ١٤.

(١٣) شمعون بيرس، «يوم قريب ويوم بعيد،» في: من الفكر الصهيوني المعاصر، كتب فلسطينية، ١١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٤٢.

(١٤) Haim Darin - Drabkin, *Housing in Israel: Economic and Sociological Aspect* (Tel Aviv: Cadish Books, 1951), p. 69.

(١٥) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper and Row, 1949), p. 244.

(١٦) David Ben - Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel,* edited and translated from Hebrew under the supervision of Mordekhai Nurock (New York: Philosophical Library, 1954), p. 202.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٨) David Ben - Gurion, *Israel Years of Challenge* (New York:Holt, Rinehart and Winston, 1963), p. 13.

(١٩) ليفيا روكاخ، قراءة في يوميات موشي شاريت الخاصة: خطة إسرائيل لاقامة الكيان الماروني (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٩٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢١) Begin, *The Revolt: Story of the Irgun,* pp. 164 - 165.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢٣) اسحق رابين، من مفكرة اسحق رابين: سجل خدمة، ترجمة دار الجليل (عمان) (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، ص ٣٥.

(٢٤) شمعون بيرس، «يوم قريب ويوم بعيد،» ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢٥) ألفرد ليليتال، ثمن اسرائيل، ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩)، ص ١٤٢.

(٢٦) تهاني هلسه، دافيد بن جوريون، سلسلة دراسات فلسطينية، ٤ (بيروت:

منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٢٧) Begin, *The Revolt: Story of the Irgun.*

(٢٨) *Jerusalem Post,* 14/1/1967.

(٢٩) *Jerusalem Post,* 9/1/1967.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) *Jerusalem Post,* 10/1/1967.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) غروللنبرغ، **فلسطين أولاً**، ص ١١٤.

(٣٤) Ben - Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel,* pp. 5 - 6.

(٣٥) أنظر تفاصيل هذه النظرية في: الهيثم الكيلاني، **المذهب العسكري الإسرائيلي** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ج ١، ص ١٣.

(٣٦) Ben - Gurion, *Israel Years of Challenge,* p. 211.

(٣٧) Begin, *The Revolt: Story of the Irgun,* p. 46.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(٣٩) روكاخ، **قراءة في يوميات موشي شاريت الخاصة: خطة إسرائيل لاقامة الكيان الماروني**، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤٠) أبا أيبان، **بلادي**، ترجمة سمير نقاش، مراجعة رسمي بيدس (تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٧٧)، ص ٢٢٦.

(٤١) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign, 1956,* translated from the Hebrew (Tel Aviv: Schocken Publishing Co., 1967), p. 12.

(٤٢) Naftali Lau - Lavie, *Moshe Dayan: A Biography* (Hartford: Hartmore House, 1969), p. 120.

(٤٣) Moshe Dayan, «Israel Borders and Security Problems,» *Foreign Affairs,* vol. 33, no. 2 (January 1955), pp. 250 - 263.

(٤٤) Uri Avnery, *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Macmillan, 1968), p. 147.

(٤٥) يغال آلون، **ثلاث حروب وسلام واحد**، ترجمة محمود عباس (الناصرة: دار

النهضة العربية للنشر، ١٩٧١)، ص ١٨٧.

(٤٦) Edward N. Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London: Allen Lane, 1975), pp. 112 - 113.

(٤٧) أنظر ظروف وملابسات الضغوط لعودة ديان لوزارة الدفاع في:

Walter Zéev Laqueur, *The Road to War: The Origin and Aftermath of the Arab - Israeli Conflict, 1967 - 68* (London: Cox Wyman Ltd., 1970), pp. 170 - 174.

(٤٨) رابين، من مفكرة إسحق رابين: سجل خدمة، ص ٣٣.

(٤٩) Chaim Herzog, *The Arab - Israeli Wars: War and Peace in the Middle East* (London: Arms and Armour Press; Random House, 1982), p. 338.

(٥٠) يهوشفاط هاركابي، موقف إسرائيل في النزاع الاسرائيلي العربي، تعريب شلومو زلخة (تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٦٨)، ص ٦ ـ ٧.

(٥١) خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠)، ص ١٦٦، نقلاً عن:

Schlomo Sitton, *Israel: Immigration et croissance,1948 - 1958, suivi d'un bref aperçu de la période, 1959 - 1961*, préface de Maurice Byé, Connaissances économiques, 3 (Paris: Cujas, 1963), pp. 193 - 196.

(٥٢) حسبت النسبة من: فهرس المستوطنات (عمان: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، ١٩٨٤).

(٥٣) *Statistical Abstract of Israel, 1969* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics in Israel, 1970), p. 313.

(٥٤) معهد البحوث والدراسات العربية، «الاستيطان الزراعي: نموه ومشكلاته،» ورقة قدّمت إلى: الندوة الدولية حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٩)، ص ٢.

(٥٥) أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص ١٦٨، نقلاً عن:

Joseph Klatzman, *Les Enseignements de l'expérience israélienne,*

Collection Tiers Monde (Paris: Presses universitaires de France, 1963), p. 16.

(٥٦) محمد السيد سعيد وأميرة سلام، استيعاب المهاجرين في إسرائيل وتناقضات المجتمع الصهيوني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨)، ص ٤١.

(٥٧) جاء ذلك في المقدمة التي وضعها الوزير لكتاب عن الاسكان في إسرائيل، أنظر:

Darin - Drabkin, *Housing in Israel: Economic and Sociological Aspect,* p. 9.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه القوانين، أنظر:

A. Joseph Badi, ed.,*Fundamental Laws of the State of Israel* (New York: Twayne Publishers, 1961);

يعقوب خوري، حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، سلسلة حقائق وأرقام، ١٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٧ - ٢٤؛ أنيس فايز قاسم وجورج لويس مايكل (الثالث)، قانون العودة لدولة إسرائيل: دراسة في القانون الدولي والمحلي مع ملحق عن قضية أفروييم ضد راسك، سلسلة دراسات فلسطينية، ٨٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ المكتبة العصرية، ١٩٧١)، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، الكتاب الأسود عن يوم الأرض، ٣٠ آذار ١٩٧٦ (حيفا: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، ١٩٧٦).

(٥٩) Dorothy Willner, *Nation - Building and Community in Israel* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1969), p. 115.

(٦٠) Darin - Drabkin, *Housing in Israel: Economic and Sociological Aspect,* pp. 40 - 45.

(٦١) يلاحظ بأن عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت متأثرة بعدة ظروف داخلية وخارجية أدّت إلى زيادتها في فترات وتراجعها في فترات أخرى، ولكن متابعة أسباب الزيادة والنقص في هذه الهجرة خارج عن موضوع هذه الدراسة، وقد سبقت الاشارة إلى بعض الأسباب في حينه.

(٦٢) *Statistical Abstract of Israel, 1967* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics in Israel, 1968), p. 20.

(٦٣) Bank of Israel, *Annual Report, 1965*, p. 199.

(٦٤) أنظر في ذلك: Judah Matras, *Social Change in Israel: Population Research and Training Center Monograph* (Chicago, Ill: Aldine Publishing Co., 1965), pp. 44 - 45, and *Statistical Abstract of Israel, 1969*, pp. 30 - 31.

(٦٥) Alexander Berler, *New Towns in Israel*, translated from the Hebrew by Chaya Galai (Jerusalem: Israel University Press, 1970), p. 17.

(٦٦) الأرقام مستخرجة من: **فهرس المستوطنات**.

(٦٧) Berler, Ibid., p. 65.

(٦٨) الأرقام مستخرجة من: **فهرس المستوطنات**.

(٦٩) حسبت الأرقام من: المصدر نفسه.

(٧٠) معهد البحوث والدراسات العربية، «الاستيطان الزراعي: نموه ومشكلاته»، ص ١ ـ ٢.

(٧١) أنظر في ذلك نظام محمود بركات، **مراكز القوى في إسرائيل، ١٩٦٣ - ١٩٨٣: دورها في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٦٦.

(٧٢) للمقارنة أنظر تطور عدد وسكان الكيبوتزات والموشاف في:

Statistical Abstract of Israel, 1965 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics in Israel, 1966), p. 30.

(٧٣) Melford E. Spiro, *Children of the Kibbutz*, with the assistance of Audrey G. Spiro (New York: Schoken Books, 1967), p. 3.

أنظر أهمية دور الكيبوتز كمؤسسة طلائعية في: عبد الوهاب الكيالي، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية، ٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٧٤) أنظر في ذلك: إبراهيم العابد، **الموشاف: القرى التعاونية في إسرائيل** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٩٥ ـ ١٩٩، وأبو

رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص ٦٠، نقلاً عن:

Klatzman, *Les Enseignements de l'expérience Israélienne.*

(٧٥) Melford E. Spiro, *Kibbutz: Venture in Utopia* (New York: Schocken Books, 1970), p. 197.

(٧٦) هذه النسبة مستخرجة من الجدول الوارد في:

Y. Goren, *Immigrant Settlements: Their Organization and Management* (Tel Aviv: Israel Ministry of Agriculture and Settlement Department of Jewish Agency, 1960), p. 146.

(٧٧) هاني العبدالله، «الخارطة الديمغرافية في إسرائيل،» صامد الاقتصادي، السنة ٧، العدد ٥٣ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ٩١.

(٧٨) الأرقام مستخرجة من: فهرس المستوطنات.

(٧٩) أنظر في ذلك: الحانان أورن، «دور الاستيطان وأهدافه الأمنية،» في: أمن إسرائيل في الثمانينات: ملف خاص محدود التوزيع، معراخوت، ترجمة القسم العبري في مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٢١٥ وما بعدها.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٨١) حسبت النسبة من المعلومات الواردة في: فهرس المستوطنات.

(٨٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمات، أنظر:

Shmuel Noah Eisenstadt, *Israel Society,* Publication Series in the History of Zionism and the Yishuv, the Institute of Contemporary Jewry, the Hebrew University of Jerusalem (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), p. 253, and

موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، إعداد عبد الوهاب المسيري [وآخرون] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ١٥٠ و٣٩١.

الفصل الرابع
الاستيطان التوسعي بعد عام ١٩٦٧

مقدمة

تمثل حرب ١٩٦٧ مرحلة جديدة من مراحل الاستيطان الاسرائيلي، حيث أسفرت هذه الحرب عن احتلال كل فلسطين وأجزاء من بلدان عربية أخرى هي الجولان من سوريا وسيناء من مصر. وفور انتهائها، أعلنت اسرائيل تمسكها بالمناطق المحتلة ورغبتها في بناء المستوطنات في هذه المناطق، وذلك في محاولة لرسم حدود جديدة للكيان الإسرائيلي من خلال فرض الأمر الواقع والتوسع على حساب الأمة العربية، وبدأت اسرائيل بوضع تخطيط شامل للسيطرة على هذه المناطق واستيطانها من خلال إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية على هذه المنطقة، لتساعد في تحقيق الحلم الصهيوني القديم في بناء دولة يهودية كبرى قادرة على فرض سيطرتها على المنطقة.

ويلاحظ في هذا المخطط اختلافه، ولو جزئياً، عن المخططات الاستيطانية السابقة بما يلي:

- إنه استيطان رسمي، تتولى الحكومة الإسرائيلية الإشراف عليه وتمويله من ميزانيتها، فيما اقتصر دور المنظمات الصهيونية والاستيطانية الأخرى على دعم جهود الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال.

- إنه استيطان خارج الحدود الدولية الخاصة بالكيان الإسرائيلي. فحتى هذا الوقت، لم تقدم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وما زالت النظرة لهذه المناطق كمناطق مدارة (محتلة) تخضع للحكم العسكري وقابلة للتفاوض بخصوص مصيرها.

- إن هذا الاستيطان يتم في مناطق ما زالت مأهولة بالسكان العرب، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة فيها وعلى أراضٍ يملكها أصحابها العرب، وبالتالي، فإن عمليات الإستيطان هذه ترتبط بقضية التخلص من عنصر السكان العرب المقيمين على هذه الأراضي لضمان نجاح المشروع الاستيطاني.

وفي هذه الدراسة للاستيطان الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، سوف تتركز الجهود على دراسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، ولكن هذا لا يعني اقتصار عمليات الاستيطان على هذه المناطق، فقد استمرت مشاريع وعمليات الاستيطان في

كل أرجاء الكيان الإسرائيلي في حدود ١٩٤٨، بخاصة في كل من الجليلْ والنقب. ولكن الجهود الصهيونية، خلال هذه الفترة، ركزت على استيطان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، نظراً لأهمية هذا الاستيطان من ناحية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل ومستقبلها، بعد أن ترسخت دعائم هذا الكيان في حدود ١٩٤٨، ولم يعد هناك مشكلة مطروحة بالنسبة لمصير الأراضي والسكان في هذا الحدود.

ومن أجل مقتضيات البحث، وطبيعة موضوع الدراسة، فسوف يخرج من مجال هذا البحث عمليات الاستيطان في كل من سيناء والجولان، ليس لقلة أهمية الاستيطان هناك، وإنما لأسباب تتعلق بتحديد المشكلة، مما يسهل عملية دراستها ويحد من تشعباتها، ولاختلاف ظروف الاستيطان في هذه المناطق عن الاستيطان في فلسطين، هذا مع العلم أن معظم الدراسات السابقة للاستيطان، جمعت بين عمليات الاستيطان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء.

أولاً: الفكر الاستيطاني بعد عام ١٩٦٧

في دراستنا للفكر الاستيطاني بعد عام ١٩٦٧ يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في موضوع الأراضي العربية المحتلة، والأسس التي تعتمدها إسرائيل لتبرير احتفاظها بالمناطق المحتلة وإقامة المستوطنات اليهودية عليها، وهما[1]:

- الاتجاه الأول: يغلّب الاعتبارات الأمنية

ـ الاتجاه الثاني : يستند إلى الاعتبارات التاريخية والدينية .

١ ـ الاتجاه الأول

ويتّسم هذا الاتجاه بسيطرة الاعتبارات الأمنية حيال مسألة الاستيطان على فكر وتصورات النخبة السياسية الممثلة له . وقد برز هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ ، وتبلور فيما بعد على يد قيادات حزب العمل المختلفة، حيث بدأت المرحلة الأولى بمحاولات قيادة حزب العمل استخدام الأراضي وعمليات الاستيطان فيها للمساومة من أجل الضغط على الحكومات العربية لقبول التفاوض مع إسرائيل، ثم تدرج هذا المفهوم إلى النظرة الأمنية التي تقول بأن بعض المناطق لا يمكن التنازل عنها، وبخاصة القدس والجولان وقطاع غزة. وقد اجمعت القيادات الإسرائيلية خلال هذه المرحلة على أهمية الاستيطان ، ومحاولة ربط عمليات الاستيطان بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي بدأت تأخذ أبعاداً جديدة بعد حرب ١٩٦٧ ، وأصبحت تدور حول ضرورة توافر حقائق جغرافية تضمن الأمن الإسرائيلي ، وضرورة بناء الحدود الآمنة المستندة إلى نظام من المستوطنات الحدودية .

وعلى أي حال، فإن هذا الاتجاه كان يحبذ الاستمرار في عمليات الاستيطان داخل المناطق المحتلة ، بغض النظر عن النيات الإسرائيلية بشأن هذه المناطق، وكان يرى عمليات الاستيطان كواقع يمكن أن يحقق المكاسب التي يصعب الحديث عنها في الوقت

الراهن. وفيما يلي أهم الاتجاهات لدى الفكر الاستيطاني خلال هذه الفترة.

أ ـ الأرض والاستيطان كورقة مساومة

كان كثير من الزعماء الاسرائيليين يرون بأن الاستمرار في بناء المستوطنات سيقوي موقف إسرائيل التفاوضي، وسيزود إسرائيل بورقة مهمة للغاية في أي مساومات مقبلة للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية. ولذلك حاول قسم كبير من الزعماء الإسرائيليين ربط مصير المستوطنات والمناطق المحتلة بالتوصل إلى اتفاقات سلام، وفيما يلي نماذج ممن عبروا عن هذا الموقف:

يقول بن غوريون: «إن إسرائيل على استعداد للتخلي عن كافة مكاسبها عدا القدس وغزة، إذا ما كان من الممكن الوصول إلى توقيع اتفاقية سلام»[٢].

يرى دافيد هاكوهين، رئيس لجنة الأمن والخارجية في الكنيست، بأن «السلام هو الأهم مع العرب، وأن المفاوضات مع العرب تستلزم التنازل عن بعض المناطق المحتلة للوصول إلى سلام دائم»[٣].

ويقول يغال آلون: «إن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة، هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة تأسيس حدود اسرائيل». ويضيف: «وفي هذا النطاق فقد تركنا الباب مفتوحاً للتوصل إلى حل سياسي»[٤].

ويقول آبا ايبان: «إنه من غير المنطقي توقع أن تنسحب اسرائيل من

المناطق التي احتلتها قبل التوصل إلى تسوية سلمية صحيحة، والاتفاق على الحدود»[٥].

ويقول اسحق رابين: «إن اسرائيل مصممة على الإبقاء على الوضع الراهن، حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاق يضمن إقامة سلام عادل ونهائي»[٦].

ويضيف رابين بأن اسرائيل لن تسحب أي جندي اسرائيلي من المناطق المحتلة، إلى أن يتحقق سلام عادل وشامل يرضي الرغبات الإسرائيلية[٧].

ويعبر عن هذا الاتجاه بوضوح بنحاس سابير المحسوب على جناح الحمائم في إسرائيل بقوله: «يجب أن نعلن بصراحة ووضوح بأنه من أجل السلام، نحن مستعدون للانسحاب من جميع الأراضي المحتلة غير الضرورية للأمن الإسرائيلي... وذلك من أجل تجنب حرب أخرى في المنطقة»[٨].

ب ـ ارتباط الاستيطان بالحدود الآمنة

لقد أدى الانتصار الإسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧ إلى تغيرات كبيرة في الاستراتيجية الإسرائيلية، وقفزت مسألة الحدود الآمنة لتشكل أهم المتغيرات في نظرية الأمن الإسرائيلي. وقد حاول كثير من الزعماء والمفكرين الإسرائيليين، الربط بين مفهوم الحدود الآمنة وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، والتأكيد على ضرورة الاحتفاظ بهذه المناطق لضمان الأمن الإسرائيلي، على

أساس أن حدود ١٩٦٧ تعد حدوداً مثالية بالنسبة لإسرائيل. وقد تدعمت هذه النظرة بعد دخول عدد كبير من العسكريين إلى القيادة الإسرائيلية عقب الحرب، وتزايد قدرتهم على التدخل في رسم السياسة الإسرائيلية ازاء المناطق المحتلة. ومن أبرز الزعماء الذين كان لهم دور خلال هذه المرحلة موشي دايان وآلون.

وتعرّف غولدا مائير الحدود الآمنة التي تسعى إسرائيل لتحقيقها بأنها تلك الحدود التي تحقق خاصتين[٩]:

- إنها مختلفة عن حدود ١٩٦٧، وهي التي تجعل العرب يفكرون قبل الهجوم مرة أخرى علينا، وتجعل الهجوم مخاطرة.

- أن تساعد هذه الحدود على تحقيق النصر بأقل عدد ممكن من القتلى.

ويرى آلون أن نهر الأردن يجب أن يعتبر حدوداً شرقية لإسرائيل مع الأردن، وأن يضم الإسرائيليون المناطق المحتلة على طول الحدود، ويرى بأن على إسرائيل اجراء تنظيم سريع للغاية في استيطانها للمناطق الحيوية لتحقيق الحدود الآمنة، وأن المستوطنات يجب أن تندمج في النظام الدفاعي الكلي لاسرائيل[١٠].

ويرى اسحق رابين بأن التغيرات على الحدود الإسرائيلية يجب أن تكون حسب مقتضيات الأمن[١١]، كما يركز على أهمية المستوطنات كدعم لنظرية الحدود الآمنة بقوله: «إن للمستوطنات دوراً استراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وأن هدف الإستيطان

تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها»[١٢].

أما اسرائيل غاليلي، رئيس لجنة الاستيطان، فإنه يربط بين الاستيطان والأمن الإسرائيلي بقوله: «إن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية ضرورة أمنية، وأن الاستيطان الإسرائيلي في هذه المناطق قد قطع الطريق أمام المدافع الأردنية الموجهة إلى قلب إسرائيل»[١٣].

وهذا عيزرا وايزمن يربط بين الاستيطان وحدود إسرائيل المستقبلية بقوله: «إن مسألة الاستيطان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا أمن إسرائيل وبتحديد حدود إسرائيل في المستقبل»[١٤].

ويحاول شارون التوسع في تفسيره لنظرية الأمن الإسرائيلي، من خلال الربط بين الأمن الإسرائيلي وضرورة الاحتفاظ بالضفة الغربية ككل، ويعبّر عن ذلك بقوله: «يجب أن يكون أمن إسرائيل هو العنصر الأساسي في الموقف الإسرائيلي حيال المناطق المحتلة، وان أمن إسرائيل يفرض عدم التخلي عن الضفة الغربية»[١٥]. أما عن أهمية المستوطنات لدعم الحدود، فيرى بأن هناك فترة حرجة قبل تهيئة الاحتياط لمواجهة أي حرب مفاجئة تقوم خلالها المستوطنات بمهمة حماية الحدود، ولذلك، فإن تنظيم المستوطنات يجب أن يكون مندمجاً في الدفاع الإقليمي العام[١٦].

ويتفق حاييم بارليف مع شارون بضرورة دمج الاستيطان المدني بالنظام الدفاعي العسكري، ويؤيد اقامة المستوطنات على طول الحدود[١٧].

ج ـ الاستيطان لفرض الأمر الواقع

ركز الفكر الاستيطاني خلال الفترة الأولى للاستيطان على ضرورة العمل الاستيطاني، وعدم انتظار ما تسفر عنه الحلول السياسية أو الحربية. وقد دعا الفكر الاستيطاني لفرض الأمر الواقع على المناطق المحتلة، مما يسهل فرض الشروط الإسرائيلية عليها مستقبلاً، واعتبار الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة وجوداً دائماً، والعمل على توسيع الاستيطان وضم أقصى ما تسمح به الظروف.

ويرى آلون بأنه ينبغي اقامة قرى جديدة في المناطق المحتلة لجعل الوجود الإسرائيلي فيها حقيقة مقبولة، ويقول بهذا الشأن: «إن إقامة المستوطنات هو الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الإسرائيلي حقيقة معترف بها في الأراضي المحتلة»[١٨].

ويقول بيغن كوزير في حكومة الائتلاف الوطني عام ١٩٦٧: «إننا لن نبقى في المناطق المحتلة التي وصل إليها جيشنا في الحرب فقط، بل سنعمل على تدعيم هذا الوجود في الاستيطان لفرض الأمر الواقع»[١٩].

ويعد دايان مهندس السياسة الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع على المناطق المحتلة. ويقول: «يجب أن نكون مؤهلين للبناء في المناطق التي يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي مدة طويلة وعدم الانسحاب منها تحت أي ضغط، ويجب انتهاج سياسة النفس الطويل لمجابهة أي ضغط»[٢٠].

ويقول شمعون بيريز: «إن على إسرائيل أن تعمل على تحقيق نوع من

المصالح المشتركة مع شعوب المنطقة العربية لخلق واقع يؤدي للاعتراف بإسرائيل، وإن على اسرائيل أن تستغل الضفة الغربية لتحقيق هذا الواقع»[٢١].

وقد عبّر يتسحاق رفائيل، وزير الأديان الإسرائيلي، عن هذا الاتجاه لدى النخبة الحاكمة لمواصلة الاستيطان وفرض الأمر الواقع، بغض النظر عن الحلول السياسية المطروحة في الفترة التي اعقبت حرب ١٩٧٣ بقوله: «إن هناك اتفاقاً بين الوزراء الإسرائيليين على ضرورة فرض الاستيطان الواسع على أرض إسرائيل، وعدم الالتفات إلى الخلافات بشأن الحلول السياسية»[٢٢].

٢ ـ الاتجاه الثاني

يدعو للاستيطان بناء على الأسس العقائدية والدينية، ويتمثل هذا الاتجاه في فكر مناحيم بيغن ومجموعة من القيادات اليمينية والدينية. وينطلق هذا الاتجاه في تحديد موقفه من الاستيطان بناء على الايمان بالشرعية الالهية والأساس الديني للتوسع الاسرائيلي، إضافة إلى العقيدة السياسية التي تمثلها الصهيونية، ولهذا فإن هذا الاتجاه يؤمن بضرورة استمرار السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. وقد تمسك بيغن وحزبه بهذا الموقف منذ عام ١٩٦٧، وحاول الوقوف أمام أي معاهدة سلام لا تضمن لإسرائيل الاحتفاظ بجميع الأراضي المحتلة، وعمل على فرض موقفه هذا على سياسة الحكومة[٢٣].

ففي تصريح له عام ١٩٦٧ يقول بيغن: «إن المجلس العام لحزب

حيروت اتخذ قرارات تدعو الحكومة إلى إسكان اجزاء الوطن اليهودي المحررة واقامة مستوطنات ناحال بها، ودعا المجلس إلى تطبيق القانون الإسرائيلي كاملاً في المناطق المحتلة»[٢٤]

وفيما بعد تبلور هذا الموقف من خلال برنامج تكتل الليكود الانتخابي، والذي تضمن مبدأ أساسياً يمثل الاجماع داخل هذا التكتل يقول بأنه: «لن يتم تسليم الضفة الغربية (يهودا والسامرة judea and Samaria) لسلطة أجنبية بعد الآن»[٢٥]. وإن الضفة الغربية جزء من إسرائيل، وإن حق الشعب اليهودي في الاستيطان في جميع أراضي اسرائيل هو حق غير قابل للتصرف، وأن هذا الحق لا يتعارض مع اتفاقية جنيف[٢٦] ولا مع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ التي نصت على أن هذه الحدود مؤقتة، ولا تمثل تسوية نهائية.

ومنذ وصول مناحيم بيغن إلى السلطة عام ١٩٧٧، أعلن عن أهدافه وسياساته الخاصة بالاستيطان. وقد حدد سياسة حكومته تجاه المناطق المحتلة على النحو التالي[٢٧]:

- إن الضفة الغربية (يهودا والسامرا) أراض محررة وهي جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل، وبالتالي يجب أن تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية ولا مجال للانسحاب منها، ويجب تطبيق القانون الإسرائيلي عليها.

- بناء على ذلك، فإن للشعب اليهودي حق تاريخي في أرض اسرائيل أرض الأجداد، وأنها ستعمل على تخطيط الاستيطان

الديني والريفي على أرض الوطن، وفقاً لأهداف الدولة الصهيونية ومتطلباتها الأمنية[٢٨].

ـ بالنسبة للعرب، يرى بـأن العلاقـة بين الأكثريـة اليهوديـة والأقلية العربية، تقوم على إعطاء الأقلية العربية الحرية في اختيار الجنسية الإسرائيليـة أو غيرهـا، ولهم الحقوق نفسهـا إذا اختاروا الجنسية الإسرائيلية[٢٩].

ـ يرى هذا الاتجاه بأن الدعوة للتنازل عن المناطق المحتلة تعني قيام دولة فلسطينية، وأنه لا مجال لاقامة كيان فلسطيني على الأرض المحررة، لأن في ذلك خطراً على صميم الدولة اليهودية.

قدمنا فيما سبق شرحاً لأهم المنطلقات الفكرية الأساسية التي يدور حولها فكر هذا الاتجاه، وقد برز في داخل هذا الاتجاه تياران هما:

أ ـ التيار الأول

ينادي بتطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية، والتمهيد لاعلان الضم النهائي للضفة الغربية لإسرائيل. وأما نظرته للعرب، فهي نظرة عداء وكراهية واعتبار العرب عنصراً زائداً داخل الدولة اليهودية يجب التخلص منه. ويضم هذا التيار زعماء الليكود الحزبيين وأعضاء «أرض إسرائيل الكاملة»، وعضو الكنيست غيئولا كوهين، وزير الدفاع السابق أرييل شارون، وكذلك غوش امونيم،

اضافة إلى حركة كاخ وعصبة الدفاع اليهودي وغيرهم. ويشكل هذا التيار الجناح الرئيسي في الليكود.

ويعبر إسحق شامير عن فكر هذا التيار بقوله: «إن مناقشة مسألة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية في كامب ديفيد لا يعني تنازل اسرائيل عن حقها في الاستيطان في تلك المنطقة وتطويرها، إننا نقوم ببناء المستوطنات في يهودا والسامرة وسنواصل بناء كل أرض اسرائيل»[٣٠].

ويرى شارون وجوب اقامة وجود إسرائيلي في الضفة الغربية يكون مدنياً ويتعلق بالحياة اليومية وليس وجوداً عسكرياً، ويرى أن هذا الوجود غير قابل للتفاوض. وفي تصريح له حين زار إحدى مستوطنات الضفة قال: «نحن هنا وسوف نكون هنا باستمرار»[٣١]. وهو يرى بأن سياسة الاستيطان هي التي تضمن أمن اسرائيل. ويقول بأن لديه «شعور بأننا في سباق مع الزمن، وان ما لم نصنعه الآن لن نتمكن من صنعه في المستقبل، فمن المهم وقبل كل شيء أن نكون في جميع الأماكن وأن نبدأ بموطىء القدم، ثم نتوسع إلى مستعمرات حصينة»[٣٢].

ويطالب موشي نسيم وزير العدل الإسرائيلي بضرورة تطبيق القانون الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها أراضٍ إسرائيلية[٣٣].

أما غيئولا كوهين فهي ترى بأن أرض اسرائيل ترتبط بالتوراة، ولذلك فهي أرض مقدسة ولها صدى واستجابة روحية عند المتدينين وغير المتدينين، وأنه يجب التخلص من العرب، وتدعو لانشاء

صندوق لمساعدة العرب على الهجرة إذا لم يرغبوا أن يصبحوا مواطنين أو سكاناً إسرائيليين[٣٤].

أما الأحزاب الدينية وجماعة أرض اسرائيل الكبرى، فترى ضرورة الاستيطان في أرض اسرائيل الكبرى، وأن ذلك حق مقدس لليهود، وأنه يجب تركيز الاستيطان في المستوطنات التي سبق أن سكنها اليهود قبل قيام اسرائيل، وبالذات في منطقة الخليل.

ويقول الحاخام مائير كاهانا، زعيم منظمة كاخ، أثناء محاولته دخول مدينة الخليل: «إن التبرير الوحيد لقدومنا إلى هنا، لأخذنا الأرض من العرب، هو أن هذه هي دولة يهودية، وأن اليهود كانوا هنا»[٣٥].

ويرى الحاخام موشي ليفنجر، حاخام كريات أربع، بأن الاستيطان يمثل رسالة قومية لليهود، ويقول بأنه في الوقت الذي يشجب فيه العالم الصهيونية ويطلب إخلاء يهودا والسامرة، لا توجد رسالة قومية أهم من الاستيطان[٣٦]. ويقول، في معرض رده على مصير العرب في مدينة الخليل، إن لا مكان هنا لكل من يرفض الانصياع للسيادة الإسرائيلية[٣٧].

أما جماعة غوش امونيم، فتؤمن بضرورة منع الانسحاب الإسرائيلي من أي شبر من الأراضي المحتلة، وترى ضرورة الاستيطان الإسرائيلي في كل أرض إسرائيل[٣٨]. وتتبع هذه الحركة اسلوب ممارسة الضغط السياسي والتظاهرة الاستيطانية لتحقيق أهدافها، وقد نجحت في استقطاب مجموعة من المؤيدين لها من جميع التيارات السياسية والاجتماعية.

وأهم ما يميز وجهة نظر غوش امونيم هو ضرورة الاستيطان في المناطق العربية المزدحمة بالسكان وفي قلب المدن العربية، وهي لم تعر اهتماماً للاستيطان في الأماكن التي يوجد حولها اجماع قومي، ولذلك فهي توجه نشاطها نحو المناطق التي تعارض الحكومة الاسرائيلية استيطانها[٣٩]، وقد اتسمت مواقف جميع الحكومات الإسرائيلية بالليونة نحو جهود هذه الحركة، فكانت الحكومات الإسرائيلية تختلف مع الحركة، ولكنها في الوقت نفسه تقدم لها المساعدات، كما كانت تهاجمها في بعض الأحيان وتستخدم القوة في إخلاء مستوطنيها، وبعد ذلك ترضخ لمطالبها.

وتنظر حركة «غوش امونيم» نظرة ازدراء وعداء للعرب، ويقول اعضاؤها بأن العربي عدو، ومن حق اليهود أن يكرهوا اعداءهم، وأنه ليس للعرب حق في الاقامة في أراضي اسرائيل[٤٠].

ب ـ التيار الثاني

يؤمن بأن الحق التاريخي لليهود للاستيطان في المناطق المحتلة، لا يعني بالضرورة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على هذه المنطقة، وأن الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة يجب ألا يكون على حساب المراكز السكانية العربية القائمة. ويرى هذا التيار بأن خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود في المنطقة، سيهيىء الأجواء لتقبل اليهود في المنطقة ويقلّل العداء العربي للمستوطنين اليهود. وهذا في رأيهم إحدى الضمانات

الأساسية للأمن الإسرائيلي في المنطقة. ومن أنصار هذا التيار عيزرا وايزمن وموشي دايان.

فوايزمن يرى بأنه يحق لليهود الاستيطان في أي مكان من أرض اسرائيل، باعتبارها أرض الأجداد، بغض النظر عن مكان وجود خط حدود دولة اسرائيل، ويجب أن يكون الحافز الرئيسي للاستيطان هو الحافز الصهيوني، وأن أرض اسرائيل الكاملة أرض لليهود، وأن المرء لا يستطيع التخلي عن وطنه أو عزل نفسه عن أجزاء منه، ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا الوطن بالكامل داخل حدود الدولة[٤١].

أما موشي دايان فيعبّر عن الاتجاه نفسه برفضه الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية والقدس باعتبارهما أرضاً محررة[٤٢]، ولكنه يرى بأن حق اسرائيل التاريخي يؤهل اسرائيل للاستمرار في الأماكن المقدسة مثل القدس والخليل، ولكن للذهاب اليها وليس لميراثها، أي أن استقرار اليهود في هذه المناطق لا يعطيهم الحق للسيادة الكاملة عليها وحرمان العرب منها.

كما أن الحل بالنسبة للضفة، في رأيه، يقوم على عدم استيعاب اسرائيل للعرب في المناطق المحتلة، لأن ذلك يخل بتركيبة اسرائيل كدولة يهودية خالصة.

وإلى جانب هذين الاتجاهين الرئيسيين، هناك اتجاه ثالث داخل اسرائيل يمثل اقلية لكنها بدأت تتبلور بعد حرب ١٩٧٣

والغـزو الاسـرائيلي للبنـان ١٩٨٢، وهـو اتجـاه من يـطلق عليهم الحمائم، ويتمثل في مجموعة من القيادات اليساريـة مثل يـوري أفنيري وأنصار حركة «السلام الآن»، ويطالب هذا الاتجاه اسرائيل بتقـديم تنـازلات في مجـال الانسحـاب والاعتـراف بحقـوق الفلسطينيين، اعتقاداً من هذا الاتجاه بأن هذه التنازلات الإسرائيلية سوف تزيد من التوجهات العربيـة السلمية، وهـو الطريق الأسلم لتحقيق الأمن الإسرائيلي[٤٣]، وأن مفتاح الحل في يد إسرائيل من خلال قدرتها على تهدئـة الصراع، وأن اسـرائيل تستـطيع تحقيق السلام لو أرادت، وأن العائق في وجه ذلك هو الرغبة في الاحتفاظ بالمناطق المحتلة.

ويعبّر عن هذا الاتجاه ناحوم غولدمان بقوله: «إن على إسرائيل أن تسعى لتحقيق معاهدة سلام كاملة مع العرب، وأن هذه المعاهدة هي الحل الوحيد لجميع مشاكل اسرائيـل الأمنية في المـدى القصير والبعيـد»[٤٤]. ويطالب ناحوم غولدمان اسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه بإقامة دولة مستقلة أو متحدة مع الأردن، وهـو يرى بـأن اعطاء العرب حق المساواة مع ضمهم لإسرائيل كما يدعو الليكود، سيؤدي إلى حالة يكون فيها العرب أكثرية داخل إسرائيل، وسيقود لزوال الدولة اليهودية التي ترتكز عليها الصهيونية. كما أنه يرفض في الوقت نفسه اتجاهات دايان لاعتبار سكان المناطق المحتلة مواطنين أردنيين، مع منحهم حق الاقامة والعمل لأنه يرى في ذلك تأكيداً لسياسة التمييز العنصري السائدة في جنوب افريقيا[٤٥].

وبعد هذا الاستعراض لأهم اتجاهات الفكر الاستيطاني، في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧، يمكن أن نورد الملاحظات التالية على هذا الفكر:

ـ هناك اتفاق بين الزعماء الاسرائيليين على أهمية الاستيطان وضرورته. أما الخلاف بين الاتجاهات التي ظهرت فيدور حول الأولوية للعمل اليهودي: هل الأولوية للاعتبارات الأمنية التي تقضي بوحدانية الشعب اليهودي، وأن تكون هناك دولة يهودية صرفة وعدم ضم مناطق فيها أكثرية عربية كما يرى الاتجاه الأول، أم هل الأولوية لتحقيق وحدة أرض اسرائيل الكاملة، كما يرى الاتجاه الثاني اعتماداً على أسس تاريخية؟

ولذلك فإن تقسيم الزعماء إلى حمائم وصقور، وما إلى ذلك من تقسيمات، فاقد لمصداقيته[٤٦].

ـ هناك تكامل بين الاتجاهين: الاتجاه الأول يدعو لتهويد الشعب، أي أن يكون شعب الأراضي بالكامل يهودياً. والاتجاه الثاني يدعو لتهويد الأرض، وبالتالي فلكي يستكمل المشروع الصهيوني، لا بد من إنجاز المهمتين معاً: تهويد الشعب والأرض لتثبيت الوجود اليهودي في فلسطين.

ـ هناك ميل لارتباط كل اتجاه من الاتجاهين السابقين بقوى سياسية تعبّر عنه. فقد عبّرت القيادات العمالية عن الاتجاه الأول الذي يغلّب الاعتبارات الأمنية، بينما غلّبت القوى اليمينية ممثلة في الليكود والأحزاب الدينية الاتجاه الثاني.

ـ إن ارتباط القوى السياسية بأحد الاتجاهين دون الآخر، لم يمنع تداخل تصورات القوى السياسية بين الاتجاهين. فهناك كثير من مـواقف زعماء الليكـود عبّرت عن أهميـة الاعتبارات الأمنيـة للاستيطان، كما أن هناك مواقف كثيرة لـزعماء من تجمع العمل، حـاولوا الـربط فيها بين الاستيـطان والحق التـاريخي لليهـود في الأراضي المحتلة.

ـ هناك كثير من القوى السياسية والزعماء غيروا مواقفهم من اتجـاه إلى آخر، بحيث يصعب تصنيفهم بين هـذين الاتجاهين، ومثال ذلك موشي دايان وعيزرا وايزمن اللذان كثيراً ما تنقـلا في تصريحاتهما ومواقفهما بين الاتجاهين.

٣ ـ موقف الرأي العام الإسرائيلي

أوضحنـا، فيما سبق، مـوقف النخبة الإسرائيلية من قضيـة الاستيطان. ولا بد لكي تكتمل الصورة حول الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص، من أن نشير إلى موقف الرأي العام في إسرائيل من هذه المسألة[٤٧]. لقد بدأ الاهتمام الإسرائيلي بقضية الإستيـطان عقب حرب ١٩٧٣ وبدايـة الحديث عن قـرب التوصـل إلى حل سلمي لأزمة المنطقـة. وقد رافق ذلـك ظهور الحـركات الـدينية المتطرفة التي تولت عمليات الاستيطان خلال هذه المرحلة، مما زاد من الجدل داخل المجتمع الإسرائيلي حول أهمية الاستيطان.

ويلاحظ المتتبع لمواقف الرأي العام الإسرائيلي، خلال هذه

المرحلة، أن هناك تأييداً واضحا لبناء المستوطنات الإسرائيليه بشكل عام، وقد ارتبط هذا الموقف بموقف الرأي العام الرافض لعملية التخلي عن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧[٤٨]، ولكن الرأي العام الإسرائيلي في الوقت نفسه كان يميل لمعارضة نشاط الحركات الاستيطانية غير الرسمية، والاستيطان غير الشرعي الذي تقوم به هذه الحركات، حيث عارض حوالى ٥٨ بالمائة من المستفتين في احد الاستطلاعات للرأي العام الإسرائيلي هذا النوع من الاستيطان[٤٩].

ولكن بعد تولي الليكود للحكم عام ١٩٧٧، زاد تأييد الرأي العام لبناء المستوطنات، نتيجة الحملة الدعائية التي قادها الليكود لاقناع الرأي العام الإسرائيلي بضرورة وأهمية الاستيطان، ومحاولة فصل موضوع الاستيطان عن قضية الحل السياسي المزمع الوصول إليه في المنطقة[٥٠]. وبذلك فقد تراجعت نسبة المعارضين للاستيطان غير الشرعي إلى حد كبير، بحيث أيد حوالى ٤٦,٢ بالمائة فقط اخلاء المستوطنات غير الشرعية، بينما أيد بقاءها حوالى ٤٣ بالمائة[٥١]، مما يوحي بأن الرأي العام الإسرائيلي كان متردداً في اتخاذ موقف محدد من قضية الاستيطان غير الشرعي، خلال هذه الفترة، وأن كان يؤيد بشكل واضح جهود الليكود الاستيطانية.

وقد بقي موقف الرأي العام الإسرائيلي على هذا النحو، إلى أن جاء الغزو الإسرائيلي للبنان، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، حيث بدأت بوادر التراجع في موقف الرأي العام الإسرائيلي من

قضية الاستيطان، وزاد عدد المعارضين له، فبينما كانت نسبة المعارضين للاستيطان لا تتعدى ٢٩ بالمائةعام١٩٨١ ،ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٧ بالمائة نهاية عام ١٩٨٢ ، واستمرت النسبة بالارتفاع بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث وصلت نسبة المعارضين لبناء مستوطنات جديدة إلى حوالى ٥٢ بالمائة عام ١٩٨٥ ، بينما المؤيدون لها لا يتعدون ٣٦ بالمائة[٥٢]، وهي أعلى نسبة يصل إليها موقف الجمهور الإسرائيلي منذ بداية الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وهذا الموقف يعكس التراجع الواضح في تأييد عمليات الاستيطان، وذلك بعد أن فشلت المستوطنات في جذب المستوطنين للاقامة فيها، وبعد أن زادت المستوطنات بشكل كبير جداً، وذلك على حساب الرفاهية والتقدم الاقتصادي للمواطن الإسرائيلي.

من هذا الاستعراض السريع لبعض اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، نلاحظ بأن هناك توافقاً كبيراً بين موقف الرأي العام الإسرائيلي والنخبة السياسية، حيث عكست اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في الغالب الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية في كل مرحلة.

ثانياً: مشاريع الاستيطان

هناك عدة مشاريع اسرائيلية للاستيطان في الضفة الغربية، بعضها تم تنفيذه والبعض الآخر يجري العمل به الآن، كما أن هناك

عدة مشاريع استيطانية مستقبلية، بعضها بعيد المدى وبعضها قصير المدى، وضعت لرسم الخطوط العامة لمستقبل الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وفيما يلي سوف نستعرض أهم المشاريع الاستيطانية في عهد المعراخ والليكود، كل على حدة، ثم استعراض لأهم المشاريع المستقبلية للاستيطان في الضفة الغربية.

١ ـ مشاريع الاستيطان في عهد المعراخ

تقدم حزب العمل بعدة مشاريع بخصوص عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة، وحاول في الوقت نفسه عدم تقديم موقف موحد بخصوص السياسة الحكومية في مجال الاستيطان، ولجأ إلى عرض مجموعة من المشاريع التي تمثل آراء شخصية لزعمائه تكاد تكون متضاربة مع بعضها البعض، ولكنها تتكامل في أهدافها. فمشروع آلون يدعو لاستيطان المناطق الأمنية، ومشروع دايان خاص بالدمج الاقتصادي لسكان المناطق بإسرائيل، ووثيقة غاليلي فتحت المجال لمزيد من الاستيطان. وبقيت السياسات الحكومية تدور حول بنود هذه المشاريع دون التزام بأحدها. وفيما يلي أهم هذه المشاريع:

أ ـ مشروع آلون(٥٣)

قدم آلون مشروعاً للحكومة بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٧، ولكنه رفض

نظراً لرغبة الحكومة الإسرائيلية آنذاك بعدم إلزام نفسها بمشروع معين. وأهم بنود هذا المشروع:

- أن تكون حدود اسرائيل الشرقية نهر الأردن والخط الذي يمر وسط البحر الميت (أنظر الشكل رقم (٤ - ١)).

- على إسرائيل أن تضم، لخلق تجمع دفاعي جغرافي واستراتيجي، المناطق التالية:

- قطاع من الأرض عرضه ما بين ١٠ - ١٥ كلم على طول غور الأردن من بيسان حتى البحر الميت.

- شريط أراضٍ بعرض عدة كيلومترات من شمال طريق القدس - البحر الميت حتى طريق عطروت - اللطرون، ويشمل أيضاً اللطرون.

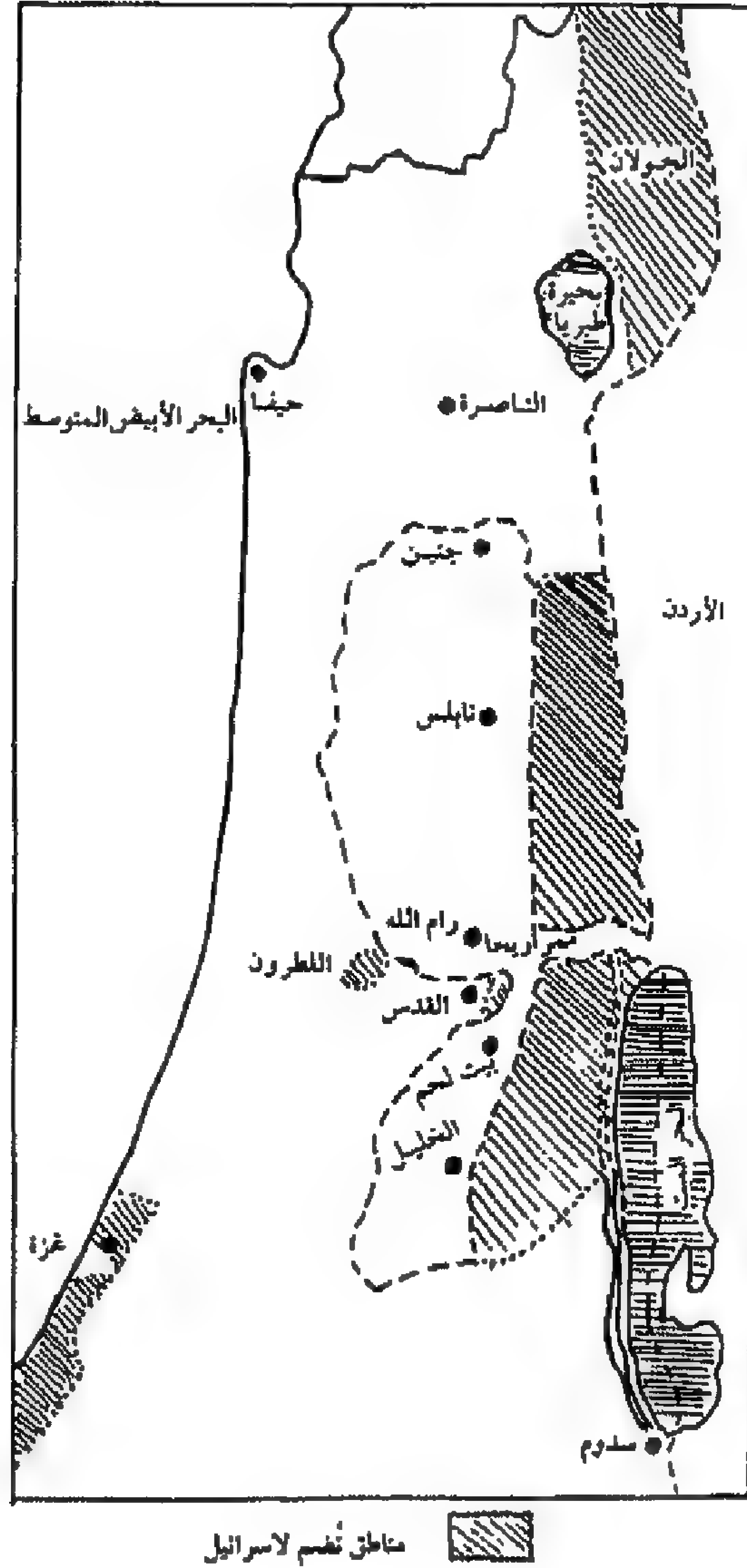
- من الشمال وحتى السفوح الشرقية لجبال الخليل، إضافة إلى منطقة غوش عتسيون، الخليل، وبيت لحم.

- يجري تحديد ممر يربط البقية الباقية من الضفة الغربية مع الأردن على محور رام الله - اريحا.

مما سبق يمكن القول بأن مشروع آلون يحرص على تحقيق مجموعة من العناصر هي:

- عدم العودة لحدود ١٩٦٧ واعتبار الحدود الأمنية لإسرائيل

شكل رقم (٤ ـ ١)
مشروع الون



المصدر: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، **قضية فلسطين في خرائط** (عمان: [المركز]، ١٩٨٣).

موازية للحدود السياسية، أما الحدود الأمنية فيجب أن تستند إلى نظام استيطاني داعم.

ـ تجنّب التجمعات العربية الرئيسية من عمليات الاستيطان، ومحاولة الحصول على أكبر قدر من الأراضي بأقل عدد من السكان، لضمان نقاء الدولة اليهودية.

ـ ضم القدس للكيان الإسرائيلي، ومحاولة تطويقها بطوق من المستوطنات التي تجعل عملية رجوعها للسيادة العربية مستحيلة.

وعلى الرغم من رفض حكومات العمل لمشروع آلون، إلا أن السياسة العملية لحكومات العمل نفذت بشكل كامل البنود المتعلقة بالاستيطان في الضفة والقطاع حسب ما وردت في المشروع. كما أن هذا المشروع يتفق في كثير من بنوده مع سياسات دايان في الضفة الغربية التي تولى بنفسه عملية تنفيذها، والتي تقوم على عدم التدخل وعدم الوجود وعدم الانسحاب من الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه عدم الإعلان عن الضم النهائي.

ب ـ وثيقة غاليلي [٥٤]

تنسب هذه الوثيقة إلى إسرائيل غاليلي أحد وزراء حزب العمل، والمشرف على صياغة برنامج حزب العمل للانتخابات عام ١٩٧٣، الذي قام بصياغة هذه الوثيقة بناء على الاتفاق الذي تم بين كل من دايان وبنحاس سابير باعتبارهما ممثلين لجناحين متنافسين

داخل الحزب. وتتضمن الوثيقة مجموعة من النصوص نذكر أهمها خاصة في مجال الاستيطان:

- تطوير سياسة الاستيطان من خلال إقامة مستوطنات جديدة، وتعزيز المستوطنات القائمة ضمن التجمعات الاستيطانية في غور الأردن وشمال البحر الميت وغوش عتسيون، ومحاولة زيادة عدد سكانها من خلال تطوير العمل في الصناعة والسياحة فيها.

- استمرار العمل بسياسة الجسور المفتوحة بين الأردن والضفة الغربية، وإتاحة الفرصة لسكان الضفة لاقامة علاقات مع الأردن، وتشجيع المبادرة الذاتية لسكان المناطق المحتلة في مجالات الخدمات والتعليم والثقافة وغيرها، مع عدم الاخلال بتفرد الحكم العسكري بالسلطة، وتأمين متطلبات الأمن الإسرائيلي.

- توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك لأغراض الاستيطان واستخدام جميع الطرق للسيطرة على الأراضي في المناطق المحتلة.

ومن الملاحظ حول هذه الوثيقة أنها استكمال لمشروع آلون، ولكنها فتحت الطريق لاستيطان اسرائيلي أوسع وفي مناطق أكثر، بهدف تحقيق ما سمي بالضم الزاحف للضفة الغربية، من خلال التدرج في عمليات تهويد الأراضي العربية. كما أن هذه الوثيقة صيغت بطريقة غامضة بشكل تحتمل فيه أكثر من تفسير، وجعلت كل طرف من أطراف حزب العمل يفسرها على هواه.

هذا وقد عدلت وثيقة غاليلي من خلال وثيقة الـ ١٤ بنداً التي أقرها حزب العمل عام ١٩٧٤ كبرنامج انتخابي، لتتلاءم مع المستجدات إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ومع أن الوثيقة الجديدة لا تختلف كثيراً عن وثيقة غاليلي، إلا أن صياغتها جاءت دون تحديد لأماكن الاستيطان، وتركت ذلك لقرارات الحكومة في كل حالة على حدة. كما أن وثيقة الـ ١٤ بنداً فتحت مجالاً أوسع لامكانية الوصول إلى سلام مع الأردن(٥٥).

٢ ـ سياسات المعراخ الاستيطانية

من خلال دراسة مشاريع الاستيطان المختلفة التي تقدم بها المعراخ، ومتابعة البرامج الانتخابية التي تقدم بها عبر سنوات حكمه، يمكن تحديد الملامح العامة لسياسة المعراخ الاستيطانية فيما يلي:

ـ التركيز على الاستيطان في مدينة القدس، وتوحيد شطريها لاغلاق الطريق أمام امكانية تقسيمها، أو التراجع عنها مستقبلاً.

ـ توجيه الاهتمام للاستيطان في المواقع الاستراتيجية، بخاصة في غور الأردن والمرتفعات المجاورة لتأمين حدود أمنية أفضل، من خلال دمج النشاط الاستيطاني بالأمني.

ـ تجنب الاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان، لتحقيق السياسة الديمغرافية للمعراخ بالمحافظة على نقاء الدولة اليهودية.

ـ التأكيد على ضرورة أهمية الاستيطان لخلق واقع جديد يمنع

العودة إلى حدود ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه يفتح الطريق أمام إمكانية تحقيق تسويات سياسية.

ـ ضرورة ربط العمليات الاستيطانية بالمخططات الحكومية، وعدم السماح للاستيطان غير الرسمي بالعمل بما يتعارض والسياسات الحكومية في مجال الاستيطان. ولذلك واجهت حركة غوش امونيم بعض الصعوبات، حين كانت مخططاتها تتعارض مع سياسات الحكومة في مجال الاستيطان.

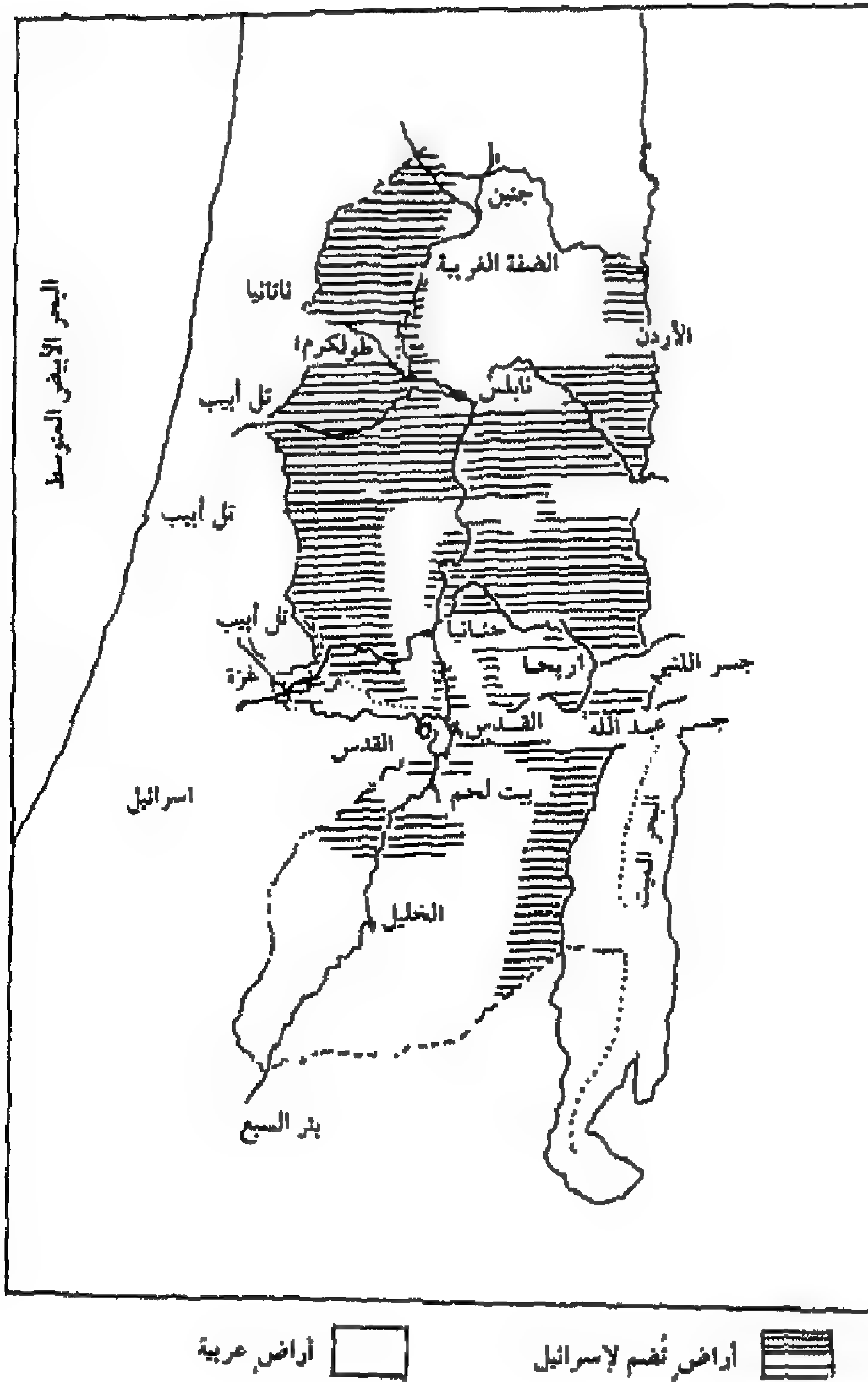
٣ ـ مشاريع الاستيطان في عهد الليكود

تنبع مشاريع الاستيطان، في عهد الليكود، من تصورات الليكود المسبقة حيال مصير المناطق المحتلة[٥٦]. والتي تخطط لضم الضفة الغربية وقطاع غزة نهائياً إلى اسرائيل من خلال خطوات متدرجة. ونتيجة لذلك ظهرت عدة مشاريع استيطانية منسجمة، تعبّر عن وجهة نظر الليكود، التزمت الحكومة الإسرائيلية بها رسمياً، وأعلنت تبنيها لها. وفيما يلي أهم هذه المشاريع:

أ ـ مشروع شارون ـ العمود الفقري المزدوج

اقترح شارون مشروعه هذا حين كان وزيراً للدفاع في حكومة بيغن، وحاول تطبيقه فيما بعد حين أصبح يرئس اللجنة الوزارية للاستيطان، وأهم بنود هذا المشروع[٥٧]: (أنظر الشكل رقم (٤ ـ ٢)).

شكل رقم (٤ ـ ٢)
مشروع شارون



المصدر: Jan Metzger, Martin Orth and Christain Sterzing, *This Land is our Land: The West Bank under Israeli Occupation*, translated by Dan Bryant [et al.] (London: Zed Press, 1983), p. 37.

(١) إقامة حزامين متوازيين من المستوطنات على النحو التالي:

ـ الخط الأول في الغرب، ويمتد على الشريط الساحلي الذي يمثل الكثافة اليهودية الأساسية.

ـ الخط الثاني في الشرق، ويمتد من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً. وبذلك تكون الضفة الغربية كجيب عربي محاطاً بالمستوطنات.

(٢) إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة داخل الضفة الغربية، أولها على مداخل القدس، والثاني قرب الخليل لدعم كريات أربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة لفصل عرب ١٩٦٧ عن عرب ١٩٤٨.

(٣) العمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة من خلال السعي لكسب مزيد من المهاجرين، وتشجيع السكان اليهود في حدود ١٩٤٨ للانتقال للضفة الغربية، وقد قدر شارون العدد المتوقع للمستوطنين في الضفة بحوالى مليوني شخص.

ب ـ مشروع غوش امونيم

ينبع هذا المشروع من ايمان هذه الحركة بحق شعب اسرائيل وواجبه للاستيطان في كل أنحاء أرض اسرائيل، ويقوم هذا المشروع على(٥٨):

ـ محاولة إقامة نقاط استيطانية في المناطق العربية ثم محاولة

توسيعها، وقد حددت مناطق سبسطية وكفر قدوم وجبل جرزيم في نابلس.

- إن من واجب الاسرائيليين القيام بالاستيطان في عمق الأراضي المحتلة، وتضع أولويات الاستيطان في هذه المرحلة في جبال نابلس وجنين، ولذلك تشمل الخطة إقامة ٣ مستوطنات مركزية للسيطرة على تقاطع طرق نابلس جنين طولكرم.

- العمل على توسيع الاستيطان شرقاً حتى الأغوار وحتى حدود ١٩٤٨ غرباً، بحيث تشمل عمليات الاستيطان جميع الأراضي المحتلة، وتضمن السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية، وتشمل الخطة إقامة ٣ مدن رئيسية قرب نابلس، الخليل والظاهرية.

- التخطيط لمضاعفة سكان الأراضي المحتلة من المستوطنين لخلق أغلبية يهودية في هذه المناطق. والهدف المحدد مضاعفة عدد السكان ليصل إلى حوالى المليون.

٤ ـ سياسات الليكود الاستيطانية

من خلال هذه المشاريع وغيرها مما لم نتعرض لها، ومن خلال متابعة برامج الليكود الانتخابية قبل وصوله للسلطة أو بعدها، يمكن تحديد الخطوط العامة لسياسة الليكود في مجال الاستيطان فيما يلي:

- العمل على استكمال الخطوات التي سبق لحزب العمل أن

بدأها، ومنها استكمال الطريق الأمني حول القدس والأحزمة الاستيطانية التي وضعها حزب العمل، اضافة إلى اغلاق ممر أريحا في منطقة الغور، وإقامة طوق جديد في غرب الضفة الغربية.

ـ ضمان السيادة الإسرائيلية على الأرض للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية عليها، والفصل بين السكان والأرض، وتخيير السكان بين الجنسية الأردنية أو الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه تشكيل مجالس محلية وبلدية في المستوطنات وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، تمهيداً لفرضه على جميع المناطق.

ـ الإعلان الرسمي عن المشاريع والمخططات الحكومية في مجال الاستيطان ومحاولة تضخيمها لابراز أهمية دور حكومة الليكود في الاستيطان، ولكسب مزيد من الدعم المالي من المنظمات الصهيونية وفي الوقت نفسه ارهاب العرب في الداخل والخارج.

ـ المساندة الفعالة للحركات الدينية المتطرفة في مجال الاستيطان، وتهيئة الجولهذه الحركات لاستيطان المناطق التي منعت منها في السابق، واتاحة الفرصة لها لارهاب سكان المناطق المحتلة(٥٩).

ـ التخطيط لايجاد شبكة واسعة من الطرق الرئيسية الطولية والعرضية في الأراضي المحتلة، بهدف تقطيع الضفة إلى مناطق منعزلة مما يسهل عملية التحكم فيها.

كما تهدف هذه الطرق لزيادة اتصال المستوطنات بالمراكز

الحضارية في إسرائيل، لتشجيع السكان على الاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية.

فيما يلي أهم هذه الطرق[٦٠]:

١ ـ طريق بتاح تكفا إلى وادي الأردن، مروراً بكفر قاسم وعبر أراضي القرى حول نابلس.

٢ ـ طريق اسدود كفار عصيون لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

٣ ـ طريق القدس اللطرون إلى تل أبيب.

٤ ـ طريق معاليه أدوميم إلى كريات أربع لتكون بديلاً لطريق القدس ـ الخليل الحالية.

٥ ـ طريق معاليه أدوميم إلى القدس واللطرون واللد وتل أبيب.

ـ الاتجاه لنشر وتوزيع المستوطنات في كل انحاء الضفة الغربية، من خلال انشاء عدد كبير من المستوطنات الجديدة التي تبعد كل واحدة منها عن الأخرى حوالى ١٥ ـ ٢٠ كلم، والعمل على وصلها بطرق فرعية، والعمل على جلب مزيد من المستوطنين للسكن فيها لخلق تجمعات يهودية داخل المناطق العربية المكتظة بالسكان، بهدف تفتيت الوحدة الديمغرافية للضفة الغربية.

ـ التخطيط لايجاد مراكز صناعية جديدة، أو العمل لربط مستوطنات الضفة بالمراكز الصناعية في إسرائيل، بقصد توفير فرص

العمل للمستوطنين في الضفة الغربية، ولاغراء مزيد من المستوطنين للاستيطان في الضفة وملء الشقق الكثيرة الخالية فيها، وأهم هذه المراكز هي[٦١]:

١ ـ المراكز الصناعية في عطروت ومعاليه ادوميم لتوفير فرص العمل للمستوطنين في منطقة القدس.

٢ ـ المركز الصناعي في كريات أربع لتوفير فرص العمل للمستوطنين في منطقة الخليل.

٣ ـ أما المستوطنون في منطقة نابلس، فسيؤمن لهم العمل في المنطقة الصناعية على الساحل بين أسدود ونهاريا.

ثالثاً: المشاريع المستقبلية

١ ـ مشاريع قصيرة المدى[٦٢]

وهي المشاريع المخططة في حدود خمس سنوات، وقد جرى تطبيق جزء كبير منها حتى الآن وأهمها:

ـ **الخطة الشاملة قصيرة المدى حتى عام ١٩٨٧**: اعدتها شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية عام ١٩٧٨، وتم تعديلها عام ١٩٨٢، وتهدف هذه الخطة لرفع عدد اليهود في المناطق المحتلة إلى ١٠٠٠٠٠ حتى عام ١٩٨٧.

كما تسعى الخطة لزيادة عدد المستوطنات وتوسيع القائم منها.

وفيما يلي أهم نصوص هذه الخطة:

١ ـ توطين نحو ٨٠ ألف مستوطن يهودي جديد في الضفة الغربية.

٢ ـ اقامة شبكات طرق وكهرباء ومياه وهاتف بكلفة ١٦٠ مليون دولار.

٣ ـ اقامة تجمعات ومراكز صناعية تقدر تكلفتها بـ ٣٠٠ مليون دولار لتوفير فرص عمل للمستوطنين.

٤ ـ توفير السكن لـ ٢٨٠٠ اسرة في المستوطنات المقامة حتى عام ١٩٨٧.

٥ ـ إقامة مستوطنات زراعية جنوب الخليل.

٦ ـ توسيع المستوطنات المقامة في الجولان وزيادة عدد سكانها.

٧ ـ مضاعفة عدد المستوطنين في الأغوار واقامة مستوطنتين كل عام، والعمل على اقامة مشاريع جديدة هناك.

٨ ـ إقامة ١٨ مستوطنة جديدة في وادي عربة تستوعب كل منها ٥٠٠ أسرة يهودية.

٩ ـ تقدر تكلفة الخطة بـ ٦١٠ ملايين دولار اضافة إلى ٦٤٠ مليون دولار، لاقامة مستوطنات على امتداد الخط الفاصل بين الضفة وفلسطين المحتلة ١٩٤٨.

١٠ ـ إقامة أربع مستوطنات في قطاع غزة تستوعب ٤٥٠ عائلة حتى ١٩٨٧ .

ومن الملاحظ أن جزءاً كبيراً من هذه الخطة تم تنفيذه، إذ تم إنشاء حوالى ٧٩ مستوطنة في الضفة وقطاع غزة منذ ١٩٨٢ ، ويتوقع إكمال الخطة في الوقت المحدد.

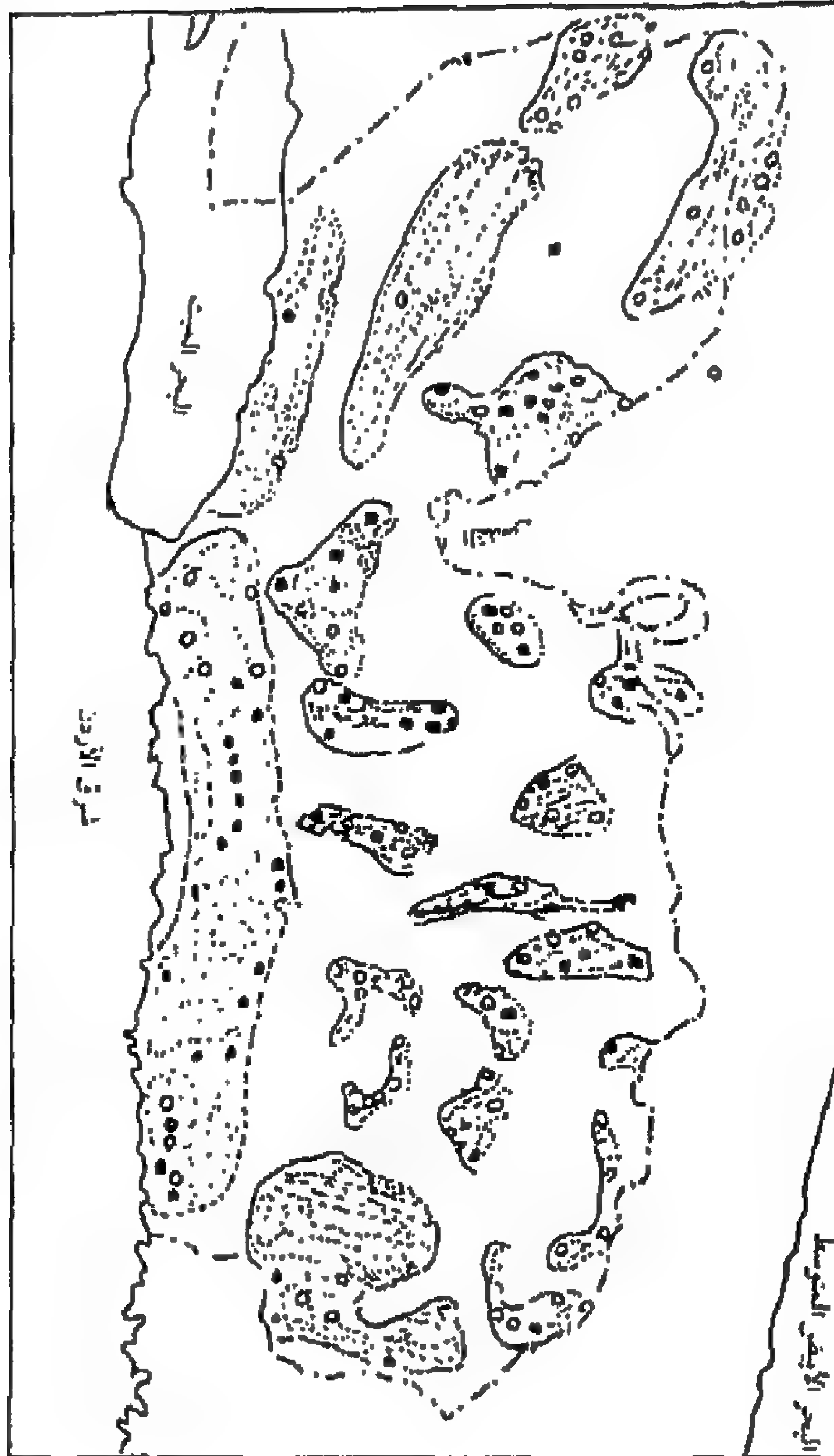
ـ **خطة متياهو دروبلس**(٦٣): وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، وتقترب آراؤه من توجهات الليكود السياسية والاستيطانية. وتهدف خطته التي وضعت عام ١٩٧٩ إلى تحقيق ما يلي :

١ ـ إسكان حوالى ١٢٠ ـ ١٥٠ ألف يهودي في الضفة الغربية.
٢ ـ بناء ٥٠ مستوطنة جديدة في المناطق الاستراتيجية.
٣ ـ تقسيم الضفة الغربية إلى ٢٢ منطقة استيطانية تشكل كل منطقة منها كتلة متراصة من المستوطنات. انظر الشكل رقم (٤ ـ ٣).
٤ ـ ضرورة الاستيطان في جميع المناطق المحتلة بما فيها المدن العربية، لمنع التوجهات العربية نحو الاستقلال في هذه المناطق.

٢ ـ مشاريع بعيدة المدى

ـ **خطة رعنان فايتس**(٦٤): قدم هذه الخطة رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية عام ١٩٧٨ ، وقد تم اعتمادها في المؤتمر الصهيوني في العام نفسه.

شكل رقم (٤ - ٣)
مشروع متياهو دروبلس



المصـــدر: World Zionist Organization, Department for Rural Settlement, «Master Plan for the Development of Settlement in Judea and Samaria, 1979 - 1983,» prepared by Matityahu Drobles (Jerusalem, 1983). (Mimeographed).

وتهدف هذه الخطة في مجال الاستيطان لتحقيق مجموعة من الانجازات حتى عام ١٩٩٢ على النحو التالي :

١ ـ مصادرة ما مساحته ١,٥ مليون دونم من أراضي الضفة الغربية، ليرتفع مجموع الأراضي المستولى عليها إلى ٣,٩٩ ملايين دونم، وبذلك لن يبقى بيد العرب أكثر من مليون دونم.

٢ ـ يقضي المخطط ببناء ١٨٥ مستوطنة يهودية يتركز معظمها في الجليل والنقب، ويقام حوالى الثلث منها في الضفة الغربية.

٣ ـ إقامة خمس مدن استيطانية يبلغ عدد سكان كل واحدة منها ٢٠ ألفاً.

٤ ـ إقامة عشر مدن استيطانية يصل عدد سكان كل واحدة منها إلى ١٠ آلاف.

٥ ـ مضاعفة عدد السكان ليصل إلى حوالى المليون مستوطن عام ١٩٩٥.

٦ ـ تجنب الاستيطان في التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة الايمان بأن تحقيق السلام يتطلب الفصل بين الطوائف، ولكن يستثنى من هذا المبدأ منطقة القدس وكفر عصيون.

ومن الملاحظ على هذه الخطة، بأنها تدعو لنوعين من الاستيطان :

الأول: استيطان ريفي يتركز في منطقة الأغوار وقطاع غزة، وعلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨ لفصل عرب ١٩٤٨ عن عرب ١٩٦٧.

الثاني: استيطان مديني يتركز في الجليل ومنطقة القدس، وكذلك تطوير مدن التطوير الحدودية في مناطق ١٩٤٨.

٣ ـ المخطط الاستيطاني الشامل حتى ٢٠١٠[٦٥]

وقد تم اعتماد هذا المخطط عام ١٩٨٣ من قبل شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، ويهدف لبناء ١٦٥ مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية لتوطين حوالى ١٣٠٠٠٠٠ مستوطن جديد. وذلك على النحو التالي:

ـ إقامة ٥ مدن استيطانية تستوعب الواحدة منها من ١٠ ـ ٣٠ ألف عائلة يهودية.

ـ بناء مجموعة من المستوطنات المتنوعة تشمل:

١ ـ بناء ٣٦ مستوطنة تستوعب الواحدة منها ٣ الآف عائلة.

٢ ـ بناء ٦٥ مستوطنة شعبية تضم الواحدة منها ٤٠٠ عائلة.

٣ ـ اقامة ٥٩ كيبوتزاً ومستوطنة.

ـ إقامة ما يتراوح بين ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً لضمان التنفيذ.

ـ بناء طرق استيطانية يبلغ طولها ٤٠٠ كلم.

ـ توسيع المستوطنات القائمة من خلال توسيع ١٨ مستوطنة بلدية.

ـ تحويل ١٥ موقعاً للناحال إلى مستوطنات مدنية.

ـ إقامة وتطوير ٥٧ مستوطنة مهنية.

ـ تطوير مناطق صناعية بمعدل ٤٠٠ ـ ٥٠٠ دونم سنوياً واقامة تجمعات صناعية تستوعب ٣ الآف مهني كل عام.

ويقترح واضعو المشروع مخططاً لاقامة ثلاث سلاسل استيطانية في الضفة الغربية، تتوزع عليها المستوطنات على النحو التالي:

ـ سلسلة تمتد من بير زيت في الشمال وحتى بيت لحم في الجنوب.

ـ سلسلة تربط بين الخان الأحمر وجبال الخليل.

ـ سلسلة تربط بين مدينة رام الله وغوش عصيون.

وأخيراً يلاحظ بأن مشاريع الاستيطان هذه جميعاً جاءت لتكمل بعضها بعضاً، حيث ركّز كل مشروع من هذه المشاريع على استيطان مناطق معينة، وبعد استكمال عمليات الاستيطان فيها يظهر مشروع آخر لاستيطان اجزاء أخرى، والمثال الواضح هنا يظهر من خلال التكامل بين مشاريع المعراخ التي تركزت على المناطق الحدودية في نهر الأردن، ومشاريع الليكود وغوش امونيم التي

خططت لاستيطان قلب الضفة الغربية. والعملية كلها بحاجة إلى استراتيجية عامة حددتها المشاريع المستقبلية لوضع المشاريع الحالية في إطار الخطة العامة للاستيطان.

كما يلاحظ على جميع المشاريع السابقة أنها خططت للاستيطان في الضفة الغربية، مع وجود ملحقات لبعضها خاصة بقطاع غزة، ولكن بشكل عام أهمل القطاع من وجود مشاريع استيطانية متكاملة خاصة به.

رابعاً: استراتيجية الاستيطان

يجدر بنا، بعد هذا الاستعراض للفكر الاستيطاني ومشاريع الاستيطان، أن نحدد الخطوط العامة لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، والتي تتمثل فيما يلي:

- التأكيد على حرية الاستيطان واستمراريته، بغض النظر عن الخلافات بشأن مواقع المستوطنات وأولوياتها، وكذلك الفصل بين الاستيطان وإمكانية الوصول إلى تسويات أقليمية مع البلدان العربية، والمحافظة على استمرارية الاستيطان بغض النظر عن التغيرات السياسية الخارجية أو الداخلية في إسرائيل[٦٦].

- التركيز على إقامة المستوطنات في المراكز الحيوية، سواء الأراضي ذات المواقع الاستراتيجية بخاصة المرتفعات، أم الأراضي الزراعية، في محاولة لإحكام السيطرة اليهودية على المناطق المحتلة.

- العمل على توفير المقومات المادية للاستيطان مثل مصادرة الأراضي العربية بشتى الوسائل[٦٧]، ومحاولة الاستيلاء على مصادر المياه، بحجة أن مياه اسرائيل الجوفية مرتبطة بمياه الضفة الغربية. وقد استولت اسرائيل على حوالى ٣٠ بالمائة من مخزون المياه في الضفة الغربية[٦٨].

- المحافظة على طابع اسرائيل اليهودي، ومحاولة تفريغ المناطق العربية المحتلة من السكان بشتى الوسائل الترغيبية والتهديدية، والعمل على خنق الوجود العربي والضغط عليه لطرده من أرضه، وفي الوقت نفسه العمل على رفع عدد السكان اليهود في المستوطنات، وتوزيعهم على مختلف المناطق، وتوفير فرص العمل لهم.

- العمل على ربط الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي، من خلال ربط الضفة الغربية بشبكة الخدمات الإسرائيلية في مجال الطرق والكهرباء والمياه، من أجل ضمان الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة في حال أي تسوية سياسية مقبلة، وكذلك من أجل تسهيل عمليات الاستيطان الإسرائيلي في هذه المناطق. والعمل في الوقت نفسه على استيعاب القوى العاملة العربية في المشاريع الإسرائيلية، وإغراق الضفة الغربية بالمنتوجات الإسرائيلية[٦٩].

- تنفيذ مختلف المشاريع الاستيطانية والسياسات الحزبية في مجال الاستيطان في الوقت نفسه، في تناغم وانسجام كاملين، مما يجعل كل مشروع من هذه المشاريع يكمل الآخر ولا يتعارض معه،

مما يضمن استمرارية عمليات الاستيطان في كل المراحل، مهما حدث من تغيرات في طبيعة الحكومات الإسرائيلية.

١ ـ السياسات الإسرائيلية في مجال الأراضي

لقد قسمت السياسات الإسرائيلية أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة أنواع[٧٠]:

ـ أراضٍ أميرية (أملاك الدولة).

ـ أراضي الغائبين الذين تركوا أرضهم بعد حرب ١٩٦٧.

ـ الأراضي الخاصة، وهي التي يمتلكها أصحابها الموجودون في الضفة.

وقد سمحت الحكومات الإسرائيلية لنفسها بالاستيلاء على النوعين الأول والثاني دون عناء. أما النوع الثالث فهي ان لم تستحوذ عليه رسمياً وبالقوة، فإنها تحاول مصادرته بحجج كثيرة وبوسائل متعددة. وفيما يلي أهم الأساليب التي اتبعتها اسرائيل للسيطرة على الأراضي العامة والخاصة في الضفة الغربية[٧١].

ـ وضع اليد على الأراضي الحكومية وممتلكات الدولة، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية التي تحظر الاستيلاء على املاك الدولة المحتلة، وقد لجأت اسرائيل إلى قانون الأراضي العثماني الذي يعتبر الأراضي ملكاً للسلطان لتبرير سيطرتها على الأرض، باعتبارها وريثة الحكم العثماني في

المنطقة، وأن الحكم الأردني في الضفة كان ذا طابع مؤقت، وقد بلغت الأراضي الأميرية في الضفة الغربية ١,٠٣ مليون دونم(٧٢).

- الاستيلاء على املاك الغائبين وممتلكاتهم، وهم الذين نزحوا أثناء الحرب أو كانوا خارج الضفة وقت الحرب ولم يسمح لهم بالعودة. وقد عينت سلطات الاحتلال بموجب قانون الغائبين قيّماً على املاكهم يتولى التصرف بها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي ٣٢٨,٧٨٩ دونماً و ١٠٤٠٢ عقار عدا مخيمات اللاجئين.

- الإستيلاء على الأراضي العربية بحجة استخدامها للمصلحة العامة والتطوير. والمقصود هنا مصلحة الجانب اليهودي فقط.

- إغلاق مساحات واسعة من الأراضي في أماكن متفرقة ووضع الحواجز والأسلاك الشائكة حولها، وطرد سكانها بحجة استخدامها للأغراض العسكرية، وذلك استناداً إلى قانون الطوارىء ومناطق الأمن الصادر عام ١٩٤٩، مثال ذلك أراضي الأغوار ومنطقة بيت ساحور وغيرها.

- الإستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، بدعوى أنها كانت مملوكة لليهود قبل عام ١٩٤٨.

- اللجوء إلى الاحتيال وتزوير تواقيع المواطنين العرب، وتزييف الوثائق من قبل دائرة العقارات الإسرائيلية لتمليك الأرض للصندوق القومي «الكارن كايمت»، من خلال بيوعات وهمية وبوثائق

مزورة. مثال ذلك أراضي البقيعة وكفر عقب وبيت جالا، كذلك سرقة بعض وثائق ملكية العرب لاراضيهم من مكاتب تسجيل الأراضي[٧٣].

- التستر وراء مهمات خاصة للسيطرة على الأراضي العربية، مثل البحث عن الآثار في المناطق التاريخية أوإجراء مهمات علمية ثم استخدام الأراضي المسيطر عليها في عمليات الاستيطان، كما حدث في مستوطنة شيلو قرب رام الله.

- كذلك التستر تحت اسماء شركات مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية مثل هيمانوتا للقيام بأعمال استثمارية، مثل إقامة المصانع أو المزارع ومحاولة خداع المواطنين العرب لشراء أراضيهم، ثم تحويلها لخدمة أهداف الاستيطان.

- إصدار سلسلة من القوانين والقرارات والأوامر العسكرية، التي تمهد الطريق لمصادرة مزيد من الأراضي لإقامة المستوطنات عليها. وأهمها:

١ - قانون مصادرة الأراضي العامة والصخرية في الضفة.

٢ - الأمر العسكري رقم ٥٩ الذي يعطي الحاكم العسكري للضفة حق اعلان أية قطعة أرض ملكية عامة، ويمكن لأصحابها الاعتراض خلال ٣ أسابيع وإلا أصبح الأمر نافذاً.

٣ - قانون أملاك الغائبين عام ١٩٦٧ والذي يشبه قانون املاك الغائبين عام ١٩٤٨.

٤ ـ قرار الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٩ والكنيست عام١٩٨٠، القاضيان بالسماح للاسرائيليين وشركات الأراضي الإسرائيلية شراء الأراضي في الضفة الغربية.

٥ ـ قرار الحكومة الإسرائيلية ١٩٨٠ الذي يسمح لليهود باستيطان مدينة الخليل.

٦ ـ قانون القدس ١٩٨٠ الذي يعتبر القدس عاصمة إسرائيل، وما يترتب على ذلك من اجراءات للسيطرة على الأراضي في المنطقة لتحقيق هذا الهدف.

من خلال متابعة هذه السياسات الإسرائيلية في مجال السيطرة على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، نستطيع ادراك أهمية الأرض بالنسبة لاستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، لما لهذا الموضوع من خلفيات تاريخية وأيديولوجية في العقيدة الصهيونية، إذ اعتبر امتلاك الأرض وسيلة اليهود للحصول على الحرية. ولذلك، فقد شكلت الأرض محور الصراع بين العرب واليهود في فلسطين منذ بداية المشروع الصهيوني في هذه المنطقة، ولكن هذا الصراع أصبح بعد قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين وسيطرته العسكرية على الضفة الغربية وقطاع غزة، صراعاً بين طرفين غير متساويين، بين من يملك الأرض ومن يملك القوة، حيث تميز الجانب الإسرائيلي بامتلاك القوة من خلال دعم الحكومة الإسرائيلية المسيطرة على المنطقة، ومساندة المنظمات الصهيونية العالمية. ولذلك، فإن نتيجة هذا الصراع حسمت إلى حد بعيد

لصالح الجانب الإسرائيلي (أنظر المعلومات الـواردة في الجدول رقم (٤ ـ ١)).

ومع ذلك، فإن المعركة للسيطرة على الأرض ما زالت مستمرة، حيث تمكن الجانب الإسرائيلي حتى الآن من الاستمرار في زيادة رقعة الأراضي المصادرة عاماً بعد عام، فبلغت الأراضي المصادرة في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨١ حوالى ١,٩ مليون دونم[٧٤].

وارتفعت هـذه المساحة إلى ٢٠٢٦٧٧٨ دونمـاً في الضفـة الغربية عام ١٩٨٢ تمثل ٣٦,٩ بالمائة، وفي نهاية ١٩٨٣ ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٤٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية وإلى أكثر من ٣١ بالمائة من الأراضي في قطاع غزة[٧٥]، ولم يبق تحت سيطرة الفلسطينيين إلا حوالى ٣,٢ ملايين دونم في الضفة الغربية. وحوالى ٢٥٠ ألف دونم في قطاع غزة. وقد وصلت مساحة الأراضي التي صادرتها السلطات الإسرائيلية حتى نهاية ١٩٨٤ إلى حوالى ٢,٦٣١,٠٦٤ دونمـاً منها ١٦١٠٠٠٠ دونم ذات ملكيـة خاصـة يعتمد عليها أصحابها في تحصيل قوتهم اليـومي[٧٦]، أما الجـزء الآخر من الأراضي التي حصلت عليها إسرائيل، فيرجع إلى سيطرة إسرائيل على الأراضي الأميرية في الضفة الغربية، وقد لجأت إلى الوسائل المختلفة للحصول على الأنواع المختلفة من الأراضي، فمنها ما هو عن طريق المصادرة أو نزع الملكية أو الشراء[٧٧]، وتعد الوسيلة الأخيرة أقل الوسائل التي لجأت إليها اسرائيل للحصـول على الأرض، على الرغم من لجوء إسـرائيل إلى أسـاليب الغش والتزوير التي سبقت الإشارة إليها، وذلك لأن معظم سكان المناطق

المحتلة ولأسباب سياسية وغيرها كانوا يرفضون بيع أراضيهم لليهود، وحتى قبول التعويضات من السلطات الإسرائيلية عن الأراضي المصادرة. فحتى عام ١٩٨٣ لم تنجح هذه السلطات في شراء سوى ١٠ آلاف دونم عن طريق تجار وسماسرة الأراضي من يهود وعرب، وبطريق التزوير والتهديد(٧٨).

وقد توزعت الأراضي المصادرة حتى عام ١٩٨٤ على مناطق الضفة الغربية على النحو التالي(٧٩):

- القدس ٤٦١٣٨٥
- رام الله ٤٣١٦٠٠
- الخليل وبيت لحم ٤٦٧٦٧٦
- الأغوار ٢٦٢٢٠٠
- نابلس وجنين وطولكرم ٢٨٣٧٦٥
- الأراضي الأميرية ١٠٣٠٠٠٠

ويلاحظ من هذا التوزيع بأن جميع مناطق الضفة عانت من عمليات المصادرة، وأن المناطق الثلاث الأولى حظيت بالقسط الأكبر. أما منطقة نابلس فنظراً للازدحام السكاني العربي فيها، فقد كانت نسبة الأراضي المصادرة تقل فيها عن غيرها. أما منطقة الأغوار فإن معظم الأراضي المصادرة فيها تقع ضمن الأراضي الأميرية.

أما من حيث توزيع استخدامات اراضي الضفة الغربية بين العرب واليهود، فقد كانت على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ١)
توزيع أراضي الضفة الغربية بين العرب واليهود سنة ١٩٨٣
(بآلاف الدونمات)

نوعية الاستعمال	اليهود	العرب	المجموع
الأراضي المستعملة في البناء	٤٢	١٤٠	١٨٢
الأراضي الصناعية	١,٢٥	–	١,٢٥
الأراضي الزراعية	٤٥	١٤٠٠	١٤٤٥
مراعٍ وأراضي خلاء	٥	١٧٤٥	١٧٥٠
أراضٍ مصادرة	١١٥٠	–	١١٥٠
أراضي بيئة طبيعية	٢٥٠	–	٢٥٠
المجموع	١٤٩٣,٢٥	٣٢٨٥	٤٧٧٨,٢٥
أراضٍ احتياطية للاستعمال	٢٥٨	٦٥	٣٢٢
أراضٍ مخططة للاستيلاء	٣٩٨,٧٥	- (١٤٠)	٢٥٨,٧٥
المجموع	٢١٥٠	٣٢١٠	٥٣٦٠
طرق			١٤٠
سطح البحر الميت			٣٠
المجموع			٥٨٠٠

المصدر: Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies,* AEI Studies, 398 (Washington, D.C.: London American Entreprise Institutefor Public Policy Research, 1984), p.20.

ولمزيد من المعلومات عن طبيعة هذه الأراضي، قارن هذه المعلومات مع الأرقام حتى عام ١٩٧٩ في:

من هذا الجدول نلاحظ بأن اسرائيل أعطت لنفسها الحق في السيطرة على الأراضي بمختلف أنواعها، الأمر الذي سبّب ارتفاعاً في نسبة الأراضي المصادرة، حيث بلغت ١١٥٠ ألف دونم تشكل ٥٣ بالمائة من الأراضي التي يملكها اليهود في الضفة. هذا اضافة إلى وضع يدها على حوالى ٢٥٨ ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، كما أنها تخطط للاستيلاء على حوالى ٣٩٨,٧٥ ألف دونم للأغراض المختلفة. وإذا ما أضفنا إلى هذه المحصلة الأراضي الحرشية والبيئة الطبيعية والتي تصل إلى ٢٥٠ ألف دونم، يكون مجموع الأراضي التي ما زالت غير مستعملة ٢٠٥٦,٧٥ ألفاً. وبالمقابل نجد أن الأراضي المستغلة فعلياً من قبل اليهود سواء للزراعة والمراعي أم الصناعة والبناء لا يتجاوز مجموعها ٩٣,٢٥ ألف دونم، وهي لا تشكل سوى ٤,٣٥ بالمائة من مجموع مساحة الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في الضفة الغربية.

ومن القراءة السريعة لهذه الأرقام، يمكننا ملاحظة مدى الإمكانات المتوافرة للسلطات الإسرائيلية في مجال الأراضي لاستخدامها في مجال الاستيطان، وأن المشاريع الإستيطانية ما زالت تسعى لإقامة مزيد من المستوطنات، ولجذب مزيد من المستوطنين إلى المناطق المسيطر عليها في الضفة الغربية. ويلاحظ المراقب بأن عمليات مصادرة الأراضي، قد اتجهت في السنوات الثلاث الأخيرة نحو محافظتي نابلس والخليل، وذلك بعد

Metzger, Orth and Sterzing, *This Land is our Land: West Bank under= Israeli Occupation*, p.20.

أن أحكمت السلطات الإسرائيلية سيطرتها على منطقة القدس(٨٠).

وإذا ما نظرنا للجانب الآخر، نجد أن معظم ملكية العرب للأراضي تنحصر في مجال الزراعة التي تشكل ٣٩ بالمائة من الأراضي العربية، والأراضي الخلاء التي تشكل ٥٠ بالمائة من الأراضي العربية، وتالياً، فإن المجال ما زال مفتوحاً لليهود للسيطرة على مزيد من أراضي الضفة الغربية، بخاصة في مجال الأراضي الخلاء والمراعي. وبمقارنة نسبة الأراضي المستخدمة في البناء والمخطط لاستخدامها بالمقارنة بمجموع الأراضي، نجد أن هذه النسب متقاربة بين العرب واليهود، حيث تشكل نسبة الأراضي لدى الجانب العربي ١,٨ بالمائة، بينما لدى الجانب اليهودي ٦,٦ بالمائة(٨١). وهذا يعكس استراتيجية الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية في نشر المستوطنات على مساحات واسعة من الأرض، للتمهيد في المستقبل لملء الفراغات بين المستوطنات القائمة بمستوطنات جديدة، وكذلك لتثبيت الوجود اليهودي في كل أرجاء الضفة الغربية. وسوف تتضح لنا صورة التعسف الذي لحق بالعرب من خلال هذه الاستراتيجية، حين ندرس السياسات الإسرائيلية تجاه السكان، حيث نجد أن نصيب الفرد الإسرائيلي يفوق كثيراً نصيب الفرد العربي من مساحات الأراضي المخصصة للبناء في الضفة الغربية، حيث يبلغ متوسط المساحة المخصصة للفرد اليهودي حوالى ٧٤ متراً مربعاً، بينما لا تتجاوز هذه النسبة لليهودي ٥٧ متراً مربعاً في حدود إسرائيل ١٩٤٨. وذلك يظهر مدى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال البناء في الضفة الغربية، والتي

وصلت عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ إلى ٥٥ بالمائة من الاستثمارات الإسرائيلية في المناطق المحتلة[٨٢].

أما في قطاع غزة، فإن مجموع الأراضي حوالى ٣٦٣ ألف دونم موزعة على النحو الوارد في الجدول رقم (٤ ـ ٢).

جدول رقم (٤ ـ ٢)

توزيع الأراضي داخل قطاع غزة (بالاف دونم)

للعرب		لليهود	
أراضٍ مستعملة للبناء	٥٠	المستوطنات اليهودية	٣٢,٣
أراضٍ زراعية وطرق	٢٠٠	الطرق الجديدة للمستوطنات	١١,٦
			١
		معسكرات الجيش	١٠٩
		أراضٍ مؤجرة للمجالس المحلية ومجلس غزة	٥٨
المجموع	٢٥٠	المجموع	١١٣,٨

المصدر: Benvenisti, Ibid., p. 21.

والملاحظ من هذا الجدول أولاً، أن مجموع الأراضي ككل في قطاع غزة متدنية بالمقارنة بالضفة الغربية نتيجة ضيق مساحة القطاع.

وكذلك فإن الاستخدامات الأخرى لغير البناء في القطاع محدودة، نظراً لندرة المياه، ولأن معظم الأراضي الصالحة

للاستعمال مستغلة نتيجة الكثافة البشرية الكبيرة في داخل القطاع. كما أن الأراضي المصادرة تعد قليلة داخل القطاع نتيجة انخفاض نسبة الأراضي الأميرية، واستخدام جزء من هذه الأراضي في استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين شتتوا من المخيمات داخل القطاع.

كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الأراضي المخصصة للطرق الواصلة بين المستوطنات، والتي تشكل حوالى ١٠ بالمائة من مساحة الأراضي التي يملكها اليهود في قطاع غزة، وهذا يعكس الاستراتيجية الإسرائيلية في قطاع غزة والقائمة على تفتيت التجمعات السكانية العربية في القطاع وعزلها عن بعضها، من خلال شبكة من الطرق العريضة والتي لا تتناسب مطلقاً مع طبيعة استخدامها أو حجم الحركة عليها. هذا ويجب ألا يغيب عن أذهاننا البعد الأمني لمثل هذه الطرق لضمان سرعة وصول الامدادات العسكرية للمنطقة، كما تساعد هذه الطرق الواسعة في الحد من نشاط الفدائيين في القطاع وهم الذين كانوا يستغلون الطرق الضيقة القديمة المستخدمة في القطاع لممارسة عملياتهم.

٢ ـ السياسات الإسرائيلية في مجال السكان

تنقسم السياسات الإسرائيلية في مجال السكان إلى شقين، يكمل بعضهما البعض:

ـ القسم الأول يتعلق بالسكان العرب.

ـ القسم الثاني يتعلق بالسكان اليهود.

أ ـ اجراءات خاصة بالسكان العرب

سوف نبدأ بالقسم الأول الذي يدرس السياسات والإجراءات الإسرائيلية في مواجهة السكان العرب، والتي تقوم على عدم الرغبة في ضم الكثافة العربية في المناطق المحتلة للكيان الإسرائيلي، نظراً للتخوف من القضاء على الطابع اليهودي الصرف لهذا الكيان. وفي الوقت نفسه الرغبة في الإستيلاء على الأراضي. ومن هنا لا بد من تحقيق التفريغ (De - Population and Expulsion) لهذه الأراضي من سكانها، وذلك من خلال عدة إجراءات نذكر منها[٨٣]:

ـ رفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني كشعب له خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، وإمكانية تمتعه بالحقوق السياسية وعلى رأسها حق تقرير المصير، والاصرار على النظر لقضية الشعب الفلسطيني على أنها قضية لاجئين فقط حسب نص قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وبذلك فهي ترى أن حل المشكلة سيكون بالتفاوض بين الأردن وإسرائيل، وأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يعني القضاء على اسرائيل[٨٤]. وتعبر عن هذه السياسة غولدا مائير في تصريح لها لـ«الصنداي تايمز» حين سئلت عن مصير الفلسطينيين في المناطق المحتلة بقولها: «أين هم الفلسطينيون، إننا لو اعترفنا بوجودهم سنبدو وكأننا جئنا لطردهم والاستيلاء على أراضيهم»[٨٥].

وبالتالي، فإن السياسات الإسرائيلية في الداخل تقوم على

استيعاب الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع في المجتمع اليهودي، من خلال تهويد الثقافة والحضارة العربية لتذويب الروح القومية لديهم، وتحويل هويتهم الفلسطينية إلى هوية اسرائيلية.

أما الفلسطينيون في الخارج، فإن السياسات الإسرائيلية تجاههم تقوم على عدم السماح لهم بالعودة، وتنادي باستيعابهم في الأقطار العربية، وترفض أي اتصال أو مفاوضة مع منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

- التشجيع على نزوح السكان بكل الوسائل. وقد كانت موجات النزوح الكبيرة عقب حرب ١٩٦٧، إذ سهلت إسرائيل عملية النزوح لجماعات كبيرة، من خلال زرع الخوف في نفوس السكان، والتعرض بالاعتداء والقتل للسكان وتهديم القرى والمنازل[٨٦]، بحيث نقص عدد سكان الضفة عام ١٩٦٧ حوالى ١٧,٥ بالمائة عما كان عليه عام ١٩٦١[٨٧].

- التهجير المباشر وإبعاد السكان العرب خارج ديارهم. وقد قامت السلطات الإسرائيلية فور الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ باللجوء لعدة وسائل لحمل السكان على الهجرة. فقد أخرجت إسرائيل ٦٥٠٠ عربي من القدس القديمة، كما أبعدت ١٠٠٠٠ بدوي بالقوة من سيناء ورفح[٨٨]، كما عملت على طرد سكان المخيمات في منطقة عقبة جبر وقرى اللطرون. واستمرت اسرائيل بعد ذلك باللجوء إلى وسائل التهديد والإغراء لحمل العرب على ترك أراضيهم، وتقليل ارتباط العربي بالأرض، في محاولة لخنق

الوجود العربي هناك، والضغط عليه بالضرائب والغلاء والضغط الاقتصادي لطرده من أرضه.

- تفريغ الضفة من الكفاءات الفنية والنخبة السياسية، مثل طرد رؤساء البلديات والأطباء والمحامين وأعضاء النقابات المهنية والاتحادات الطلابية واعضاء هيئة التدريس في الجامعات(٨٩).

- قمع سكان المناطق المحتلة، وممارسة التمييز العنصري ضدهم، واللجوء إلى الوسائل التعسفية من تعذيب واعتقال وغيره(٩٠)، مع اطلاق يد المستوطنين للانتقام من السكان العرب وارهابهم.

- ابتلاع الطبقة العاملة في المشاريع الإسرائيلية(٩١)، ودفع البقية الباقية للهجرة للعمل في الأردن والبلدان العربية نتيجة تدني مستواها الاقتصادي في الدخل، أو تفشي البطالة فيها، والتي وصلت إلى ثلثي القوى العاملة، وبخاصة لدى ذوي الكفاءات والعمال المهرة(٩٢).

- تشتيت التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق المحتلة والعمل على عزلها عن بعضها البعض، وذلك من خلال العمل على عزل القدس عن الضفة الغربية وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وكذلك العمل على توطين اللاجئين وازالة المخيمات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، حيث أجبر اللاجئون في المخيمات

الفلسطينية في غـزة على تركهـا والانتقال إلى منـاطق مختلفة في الضفة وسيناء.

ـ طمس الهوية الوطنية لسكان المناطق المحتلة بخاصة في مدينة القدس، من خلال اقتلاع الأصول الثقافية والفكرية للسكان، وتشـويه منـاهج التعليم في المنـاطق المحتلة، ومحاربة العقيـدة الإسلامية، وتسريب الانحلال للحياة الاجتماعية العربية في محاولة لاجتثاث روح المقاومة لدى السكان العرب في هذه المناطق(٩٣).

وقد اتجهت السياسـات الإسرائيليـة في بعض مناحيهـا تجاه سكان المناطق المحتلة، نحو إقامة علاقات معينة مع هؤلاء السكان، لخلق جـو من التعايش العربي ـ الإسرائيلي في هـذه المنـطقـة. ولمعالجة الأسباب النفسية لرفض العرب للوجـود الإسرائيلي في مناطقهم. وقد تزعم هذا الاتجاه بعض الزعماء الإسرائيليين الذين كانوا على اتصال وثيق بالحياة العربيـة اليوميـة مثل دايـان وعيزرا وايزمن. وتقوم هذه السياسة على تهيئة الأجـواء لتقبل اليهـود في المنطقة، وتشجيع عدم التصادم مع سكان المناطق المحتلة لتقليل العـداء لديهم، بـاعتبار ذلـك أحد الضمـانات الأسـاسية لـلأمن الإسرائيلي في المنطقة(٩٤).

ب ـ اجراءات خاصة باليهود

أما القسم الثاني المتعلق بالسكان اليهود، فتتمثل السياسات الإسرائيلية في هذا المجال في النواحي التالية:

ـ محاولة رفع عدد السكان اليهود في المستوطنات، والتخطيط لجعلهم كتلة ذات وزن سياسي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أية مفاوضات مباشرة، لاعطاء سكان هذه المناطق حق تقرير المصير. كما أن رفع عدد هؤلاء السكان اليهود، سيساهم في جعلهم ذوي وزن سياسي في إسرائيل نفسها، من خلال قدرتهم على التأثير على القوى السياسية في الداخل، وتجعلهم قادرين على وقف أي مشاريع اسرائيلية ـ إن وجدت ـ للانسحاب من المناطق المحتلة.

ـ العمل على توزيع المستوطنين على مختلف المناطق لتثبيت الوجود اليهودي في كل المناطق المحتلة، والاعتماد عليهم في خلخلة وتطويق التجمعات العربية في المناطق المحتلة، والتخطيط لتفتيت الوحدة الديمغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، بخلق تجمعات غريبة تفصل بين المناطق العربية المزدحمة بالسكان.

ـ تشجيع سكان إسرائيل على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير فرص العمل لهم داخل المستوطنات أو في المناطق الصناعية الإسرائيلية، وكذلك تقديم مساعدات تشجيعية للمستوطنين مثل القروض طويلة المدى، والتسهيلات الكبيرة في شروط التمليك والعمل لجذب أبناء الطبقة الوسطى، من خلال إغرائهم بالمنازل الرخيصة والفوائد المخفضة والاعفاء من الضرائب.

ـ تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والعمل على استيطان هؤلاء المهاجرين في المناطق المحتلة، من خلال توفير الإقامة

والعمل لهم سواء في المناطق المحتلة أم اسرائيل، واستغلال ظروف هؤلاء المهاجرين وحاجتهم للسكن لتوطينهم في المناطق المحتلة، ولزيادة عدد المستوطنين هناك، كما في قضية يهود الفلاشا الذين نزحوا من أثيوبيا نتيجة المجاعة هناك.

كما تستغل إسرائيل قضية المهاجرين الجدد في الحصول على مساعدات مالية كبيرة من المنظمات الصهيونية والولايات المتحدة لاستغلالها في مجال الاستيطان.

ـ تنمية الروح العدائية لدى المستوطنين ضد العرب، وتشجيع نزعة الاستعلاء والغطرسة لدى هؤلاء المستوطنين، ومساعدتهم على إرهاب سكان المناطق المحتلة وقهر مقاومتهم. ولذلك تلجأ اسرائيل لتوطين اليهود الأكثر تطرفاً قرب المناطق العربية المكتظة بالسكان، لخلق جو من التوتر الدائم في المنطقة، وبرزت هذه السياسة بوضوح في زمن سيطرة الليكود على الحكم، واطلاقه يد المنظمات الدينية المتطرفة لارهاب السكان العرب[٩٥]، ومن أمثلة ذلك قيامها بمحاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة.

ومن خلال متابعة هذه السياسات على أرض الواقع، نستطيع إدراك مدى نجاح هذه السياسات في تغيير الخارطة الديمغرافية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على النحو التالي:

(١) في الجانب العربي

بينما كان عدد سكان الضفة الغربية قبل الإحتلال الإسرائيلي

عام ١٩٦٧ حوالى ٨٤٥ ألفاً، فقد انخفض هذا العدد إلى حوالى ٦٠٠ ألف في نهاية العام. وفي قطاع غزة، كان عدد سكان القطاع قبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حوالى ٣٨٥ ألفاً، انخفض هذا العدد في نهاية العام نفسه إلى حوالى ٣٨٠ ألفاً[٩٦]. وهذا الانخفاض في عدد السكان يرجع في الأساس إلى السياسات الإسرائيلية في تهجير السكان في فترة الحرب والفترة التي تلتها، ورفض طلبات العودة التي تقدم بها هؤلاء السكان والتي وصلت إلى ١٥٠ ألف طلب[٩٧]، كما يلاحظ بأن مقدار النقص في سكان الضفة الغربية كان أضعاف ما هو عليه الوضع في قطاع غزة وذلك نتيجة لتوافر فرص أكبر لنزوح أهل الضفة الغربية إلى شرق الأردن نظراً للقرب المكاني والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتوافرة لسكان الضفة الغربية في شرق الأردن والتي لم تكن متوافرة لأهل القطاع.

ولكن مع نهاية ١٩٦٧ وحتى ١٩٦٩ انقلب ميزان النزوح لتصبح عمليات النزوح من قطاع غزة تفوق مثيلاتها من الضفة الغربية. ويعود ذلك أساسا إلى اضطراب الأوضاع الأمنية في قطاع غزة في هاتين السنتين بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية في منطقة القطاع واشتداد قبضة الارهاب الصهيوني على أهالي القطاع وعنف السياسات التي انتهجتها إسرائيل للسيطرة على السكان في القطاع، كما أن اضطراب الأوضاع الأمنية في الأردن نتيجة الصدامات بين الفدائيين في شرق الأردن والسلطة الأردنية واشتعال حرب الاستنزاف على الجبهة الأردنية، قلل من رغبة سكان الضفة الغربية

في النزوح للأردن، هذا إضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مما لا يتسع المجال لذكرها.

وفي أوائل السبعينات وحتى عام ١٩٧٤ تقارب حجم النزوح من كل من الضفة والقطاع، وبعد ذلك وحتى ١٩٨٣ عادت عملية النزوح من الضفة لتفوق كثيراً عملية النزوح من القطاع (أنظر الجدول رقم (٤ - ٣) بحيث وصلت النسبة حوالى ٣: ١، وذلك نتيجة جهود الاستيطان في الضفة الغربية.

جدول رقم (٤ - ٣)
عدد النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة
(أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ - نهاية ١٩٨٢)

السنة	الضفة	القطاع
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٣٨,٧٠٠	٤٤,٧٠٠
١٩٦٩ - ١٩٧٤	١٣,٨٠٠	١٢,٧٠٠
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٦١,١٠٠	٢١,١٠٠
١٩٨٠ - ١٩٨٢	٣٢,٩٠٠	١٠,٥٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤.

واتجاه عمليات الاستيطان نحو قلب الضفة الغربية قرب مراكز التجمعات العربية، وازدياد احتكاك المستوطنين بالسكان العرب مع

اطلاق السلطات الإسرائيلية العنان للجماعات الدينية والمتطرفة لتهديد السكان العرب، هذا طبعاً إضافة إلى أسباب أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية تتعلق بالأردن ومنطقة الخليج التي توجهت إليها معظم عمليات النزوح، وكذلك الوضع في إسرائيل نفسها والذي تميز بسيطرة الاتجاهات اليمينية والدينية على النخبة الحاكمة فيها.

مما سبق نستنتج بأن عمليات النزوح الجماعي والفردي قد استمرت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي، وأن عدد السكان لم يصل حتى نهاية ١٩٨٣ إلى ما كان عليه الوضع حين اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وذلك بسبب موجات النزوح لسكان هذه المناطق، ولكن على الرغم من ذلك، فإن عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة واصل ارتفاعه بعد انتهاء موجة الهجرة الجماعية اثناء الحرب ١٩٦٧ والثلاثة شهور التي تلتها، فبلغ عدد سكان الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨٢ حوالى ٧٤٧,٥٠٠ نسمة بمعدل زيادة سنوية قدرها ١,٦ بالمائة.

أما في قطاع غزة، فإن معدل الزيادة وصل إلى ٢ بالمائة، حيث ارتفع عدد السكان في القطاع إلى ٤٧٦٣٠٠ نسمة في الفترة نفسها، وبمقارنة نسبة الزيادة في الضفة والقطاع بنسبة الزيادة لدى اليهود في فلسطين والتي تصل إلى ٢,٣ بالمائة، نجد أن نسبة الزيادة في إسرائيل تفوقها في الضفة والقطاع (أنظر الجدول رقم (٤ - ٢))، هذا على الرغم من ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي في كل من الضفة

٣,٢ بالمائة والقطاع ٣,٧ بالمائة عما هو عليه الوضع في اسرائيل ٠,٩٥ بالمائة(٩٨)، وذلك بسبب ميزان الهجرة السلبي من المناطق المحتلة. وبالمقابل تدفق اعداد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال هذه الفترة بخاصة الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧.

وإذا ما قارنا هذه الأرقام بنسبة الزيادة مع العرب في حدود ١٩٤٨، فإننا نجد أن معدل الزيادة السنوية لديهم يفوق كثيراً معدلها لدى الأطراف الأخرى، حيث وصلت إلى ٣,١ (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ٤)). وذلك بسبب ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي ٤,٨ بالمائة، وانخفاض معدلات الهجرة لديهم في الفترة نفسها.

وأخيراً يمكن القول إنه على الرغم من أن معدلات الزيادة في اعداد السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة تعد ضئيلة، فإن المستقبل يشير إلى أن أعداد هؤلاء السكان في تزايد مستمر، وأن وجودهم في ظل تناقص عمليات الهجرة الجماعية، وقدرتهم على الاحتفاظ بشخصيتهم القومية، سوف يشكلان عاملي تهديد ديمغرافي للوجود الإسرائيلي في المنطقة، بخاصة إذا أخذ بعين الاعتبار وجود حوالى نصف مليون عربي في حدود ١٩٤٨، والتي اثبتت أحداث يوم الأرض ١٩٧٦ وما بعدها، قدرتهم على مقاومة الجهود الإسرائيلية لاستيعابهم وتذويب هويتهم العربية، مع إمكانية التقائهم مع سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والتنسيق فيما بينهم في مقاومة الجهود الصهيونية لتصفيتهم والتخلص منهم. وفي رأي الباحث أن هذا العامل يمثل الرادع الحقيقي لضم اسرائيل

جدول رقم (٤ - ٤)

تزايد السكان في فلسطين بالآلاف (١٩٦٨ - ١٩٨٢)

نوعية السكان	السكان في بداية الفترة ١٩٦٨	التكاثر الطبيعي	ميزان الهجرة	السكان في نهاية الفترة ١٩٨٢	نسبة الزيادة السنوية
اليهود في فلسطين	٢٣٨٢,٦	٧٠١,٠	٢٨٨,٤	٣٣٧٣,٤	٢,٣
العرب في حدود ١٩٤٨	٣٩٢,٧	٢٨٥,٥	٥,٤	٦٩٠,٤	٣,١
العرب في الضفة الغربية	٥٨٥,٩	٢٩٦,٠	١٣٤,٤	٧٤٧,٥	١,٦
العرب في قطاع غزة	٣٨٠,٨	٢١١,١	٧٨,٦	٤٧٦,٣	٢

المصدر: هاني العبد الله، «الخارطة الديمغرافية في إسرائيل،» صامد الاقتصادي، السنة ٧، العدد ٥٣ (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٨٤، نقلاً عن: الكتاب السنوي: توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة، ١٩٨٢، هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو وغسان كمال (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣).

لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خوفاً منها على نقاء الدولة اليهودية التي تقوم عليها الفكرة الصهيونية. ولذلك فإن السلطات الإسرائيلية تسعى للمحافظة على الوضع الراهن لهذه المناطق، ومحاولة إعطاء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة نوعاً من الإدارة الذاتية تحت الإشراف الإسرائيلي، مع احتفاظ اسرائيل بهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على هذه المناطق واستغلالها للتغلغل داخل الوطن العربي، من خلال استخدام هذه المناطق كمسرب لتصريف المنتوجات الإسرائيلية في الوطن العربي، وتحويلها إلى سوق عمل لخدمة المشروعات الإسرائيلية؛ وفي الوقت نفسه اتباع سياسة الإرهاب والعنف لمقاومة تطلعات أهالي هذه المناطق نحو الاستقلال والتحرر، والاستمرار في سياسة تفريغ المناطق من سكانها.

(٢) في الجانب اليهودي

كانت السياسة الإسرائيلية، كما سبقت الإشارة تحاول رفع عدد المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، ليشكلوا جماعة لها وزنها في التأثير على مستقبل هذه المناطق، وليكملوا المخطط الإسرائيلي في تهويد السكان بعد أن أكملت سيطرتها العسكرية والسياسية على الأرض. وقد أسفرت هذه السياسة حتى نهاية حكم المعراخ عام ١٩٧٧ عن زرع حوالى ٣٢٠٠ مستوطن في الضفة الغربية خلال العشر سنوات الأولى للاحتلال[٩٩]. ويعكس هذا الرقم المحدود من السكان سياسة المعراخ في التركيز على تهويد

الأرض، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية لأسباب أمنية، وفرض مجموعة من القيود على حرية الاستيطان في داخل هذه الأراضي، بخاصة المناطق المكتظة بالسكان للمحافظة على نقاء الدولة اليهودية.

ولكن حين جاء الليكود إلى الحكم اتجهت سياسته نحو تهويد السكان في هذه المناطق، بعد أن أكملت سياسات المعراخ السيطرة على الأرض وتهويدها. ولذلك اتجهت سياسة الليكود نحو تكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة، والذي يهدف اضافة إلى زيادة عدد المستوطنات، إلى زيادة عدد سكان المستوطنات القائمة ضمن مشروع الليكود المعروف «بتسمين المستوطنات»، وقد ساهمت هذه السياسة خلال السنتين الأوليين لحكم الليكود في رفع عدد سكان المستوطنات، فوصل عام ١٩٧٩ إلى ١٧٤٠٠ مستوطن بزيادة قدرها ٥٤٤ بالمائة، وقد ارتفع هذا العدد إلى ٢٠٠٠٠ مستوطن حتى عام ١٩٨١ بزيادة قدرها ١١٥ بالمائة عن عام ١٩٧٩[١٠٠]، وتعد هذه الزيادة ضئيلة مقارنة بالزيادة السابقة، وذلك بسبب محادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد خلال هذه الفترة، واتجاه الحكومة الإسرائيلية للتباطؤ في عمليات الاستيطان، خوفاً من رد الفعل الأمريكي، ولكن معدلات الزيادة في عدد المستوطنين عادت بعد ذلك للارتفاع بصورة كبيرة خلال الثلاث سنوات الماضية ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، حتى وصلت إلى ٤٢ ألف مستوطن في الضفة الغربية[١٠١]، وإذا ما أضيف إليهم

سكان القدس الشرقية من اليهود (١١٠ آلاف)[١٠٢]، أصبح عدد المستوطنين في الضفة الغربية وحدها حوالى ١٥٢ ألفاً، يشكلون حوالى ٢٠ بالمائة من السكان العرب في هذه المنطقة.

أما من حيث توزيع هؤلاء المستوطنين داخل الضفة الغربية (ما عدا القدس الشرقية التي يتجمع المستوطنون اليهود فيها في مجموعة من الاحياء السكنية المحيطة بالمدينة) فيلاحظ أن هؤلاء المستوطنين يتركزون في ١٥ مستوطنة رئيسية يشكل سكانها حوالى ٧٢,٥ بالمائة من المستوطنين، ويتوزع الباقي (٢٧,٥ بالمائة) على بقية المناطق، سواء في الأغوار أم في مرتفعات الضفة الغربية. وتتركز هذه المستوطنات الرئيسية في المناطق الحضرية القريبة من القدس وتل أبيب، حيث يسكن في مستوطنة معاليه أدوميم الصناعية لوحدها في منطقة الخان الأحمر قرب القدس، حوالى ٢٥ بالمائة من مستوطني الضفة[١٠٣]. ويرجع تركز المستوطنين في هذه المناطق إلى سهولة الانتقال لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ للعمل فيها، وتوافر فرص المعيشة العصرية الميسرة والفرص الوظيفية، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على تعثر جهود الاستيطان القروي والريفي في الضفة الغربية، ويكشف زيف الأبعاد الصهيونية والريادية في اعمار الأرض واستيطانها. كما أنه يدل على ضعف الباعث الايديولوجي في استيطان المناطق التاريخية والمقدسة لليهود داخل الضفة الغربية، هذا رغم ارتفاع نسبة المستوطنين من اليهود المتدينين والتي تصل إلى ٥٠ بالمائة من اجمالي المستوطنين حتى عام ١٩٨٤[١٠٤].

وأخيراً يمكن القول إنه إذا استمرت معدلات النمو لعدد المستوطنين على ما هي عليه (٥٢ بالمائة) دون حدوث تغيرات سياسية رئيسية، فإنه من المتوقع أن يصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠ ألف، وإذا ما استمر المخطط الصهيوني بالسير في الاتجاه نفسه، فإنه يتوقع أن يصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية ـ عدا القدس ـ إلى ١,٤ مليون مقابل ١,٦ مليون عربي عام ٢٠١٠، ويهدف المخطط الصهيوني في هذا المجال إلى تحويل العرب إلى أقلية في بلادهم، أقلية عاجزة عن التأثير في الحياة الإسرائيلية ومخططاتها التوسعية.

أما من حيث عدد المستوطنين في قطاع غزة، فقد بقي محدوداً إلى حد بعيد، ولم يصل حتى عام ١٩٨٢ إلى أكثر من ١٠٠٠ مستوطن، وحتى نهاية ١٩٨٥ لم يزد عن ١٥٠٠ مستوطن، ومعظمهم يتركز في المنطقة الجنوبية للقطاع على حدود سيناء(١٠٥).

ويعود تعثر جهود الاستيطان في منطقة غزة إلى طبيعة التوزيع الديمغرافي للسكان في هذه المنطقة، حيث يوجد حوالى نصف مليون من السكان معظمهم من اللاجئين عام ١٩٤٨ يعيشون في ثمانية مخيمات رئيسية، ويوجدون على مساحة ضيقة من الأرض تبلغ ٣٦٠ كلم^{٢}، مما يجعل الكثافة السكانية في القطاع حوالى ١٤٠٠ نسمة للكيلومتر المربع وهي أعلى نسبة في العالم(١٠٦). وهذه الكثافة السكانية تشكل عائقاً أمام عمليات الاستيطان في القطاع، هذا إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بندرة الموارد

الاقتصادية في القطاع، وقلة الأراضي الحكومية التي يمكن أن تستخدم لاسكان هؤلاء المستوطنين، وكذلك ضعف الدوافع الدينية والايديولوجية للاستيطان في هذه المنطقة، لانعدام الأماكن التاريخية والدينية الخاصة باليهود فيها.

خامساً: مؤسسات الاستيطان

نظراً للأهمية الفائقة التي أعطيت وما زالت تعطى للاستيطان، فقد عملت في هذا المجال مجموعة كبيرة من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتعاونت هذه المؤسسات فيما بينها في مجال دعم عمليات الإستيطان.

وفيما يلي أهم هذه المؤسسات[١٠٧] :

- حركة الناحال العسكرية (الشباب الطليعي المحارب):

وتقوم هذه الحركة ببناء المستوطنات العسكرية الدفاعية في مناطق خطوط وقف اطلاق النار وفي المناطق القريبة من الحدود، وتتركز مستوطناتها في منطقة الأغوار.

- الأجهزة الحكومية:

وتتمثل في مجموعة من الوزارات ذات العلاقة بالعمليات الاستيطانية وهي: وزارة الاستيعاب، وزارة الاسكان، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الدفاع.

ونظراً لتعدد الأجهزة الحكومية المعنية بالاستيطان فقد كلفت

وزارة الاسكان والاستيعاب في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين، مهمة التنسيق بين عمل الوزارات الأخرى في مجال الاستيطان(١٠٨). وحين تولى الليكود الحكم، شكلت لجنة وزارية لشؤون الاستيطان برئاسة آرييل شارون، لتتولى عملية التنسيق بين أجهزة الاستيطان، كما تقوم هذه اللجنة بوضع خطط الاستيطان المستقبلية، وتوفير مصادر التمويل من الداخل والخارج. وتتولى وزارة البناء والإسكان البناء والتطوير.

ـ أجهزة الاستيطان التابعة للمنظمات الصهيونية:

١ ـ دائرة الاستيطان التابعة لصندوق الجباية في الوكالة اليهودية، ويظهر عملها من خلال تمويل اللجان الاستيطانية والجباية الخارجية.

٢ ـ دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، ومهمتها توفير مصادر التمويل والهجرة من الخارج.

ـ حركة غوش امونيم:

وهي حركة دينية متطرفة نشأت من حزب المفدال، وتقوم استراتيجيتها الاستيطانية على الاستيطان داخل المدن العربية المكتظة بالسكان، بغض النظر عن المخططات الحكومية بهذا الشأن، وهي تحظى بتأييد الليكود ومنظمات صهيونية أمريكية. ومن أهم مستوطناتها كريات أربع، والون موريه ومسحا وعفرا.

ـ مجموعة الحركات الاستيطانية الملحقة بالأحزاب وأهمها:

١ ـ الكيبوتز الموحد: وهي تتبع أحدوت هاعفوداه في حزب العمل.

٢ ـ كيبوتز هشومير هتسعير: وتتبع حزب المابام اليساري.

٣ ـ اتحاد الكيبوتسيم والكيبوتسوت: وتتبع حزب الماباي.

٤ ـ الكيبوتز الديني: ويتبع الحزب القومي الديني، ومن أبرز مستوطناته روش قرب طولكرم.

٥ ـ الموشاف، وهي: منظمة استيطانية تتبع الهستدروت، ومرتبطة بالحزب القومي الديني، وتستوطن حول القدس والمناطق التاريخية.

٦ ـ الناحال الديني: وهي منظمة دينية عسكرية، وأهم مستوطناتها تكوع قرب بيت لحم.

٧ ـ منظمة حزب اغودات اسرائيل: وهي منظمة تعمل بالتعاون مع حركة غوش امونيم وحركة «ولاشبر أرض».

ونتيجة لتشابك الصلاحيات، وتعدد الجهات التي تعمل في مجال الاستيطان، ومن أجل منع التعارض والتصادم، فقد تم الاتفاق على ما يلي (أنظر الشكل رقم (٤ ـ ٤)):

أولاً: توزيع الوظائف والمهام بين هذه المؤسسات، بحيث تختص كل مؤسسة بنوع من العمل يتناسب وطبيعة مهمتها. وقد تم التوزيع على النحو التالي:

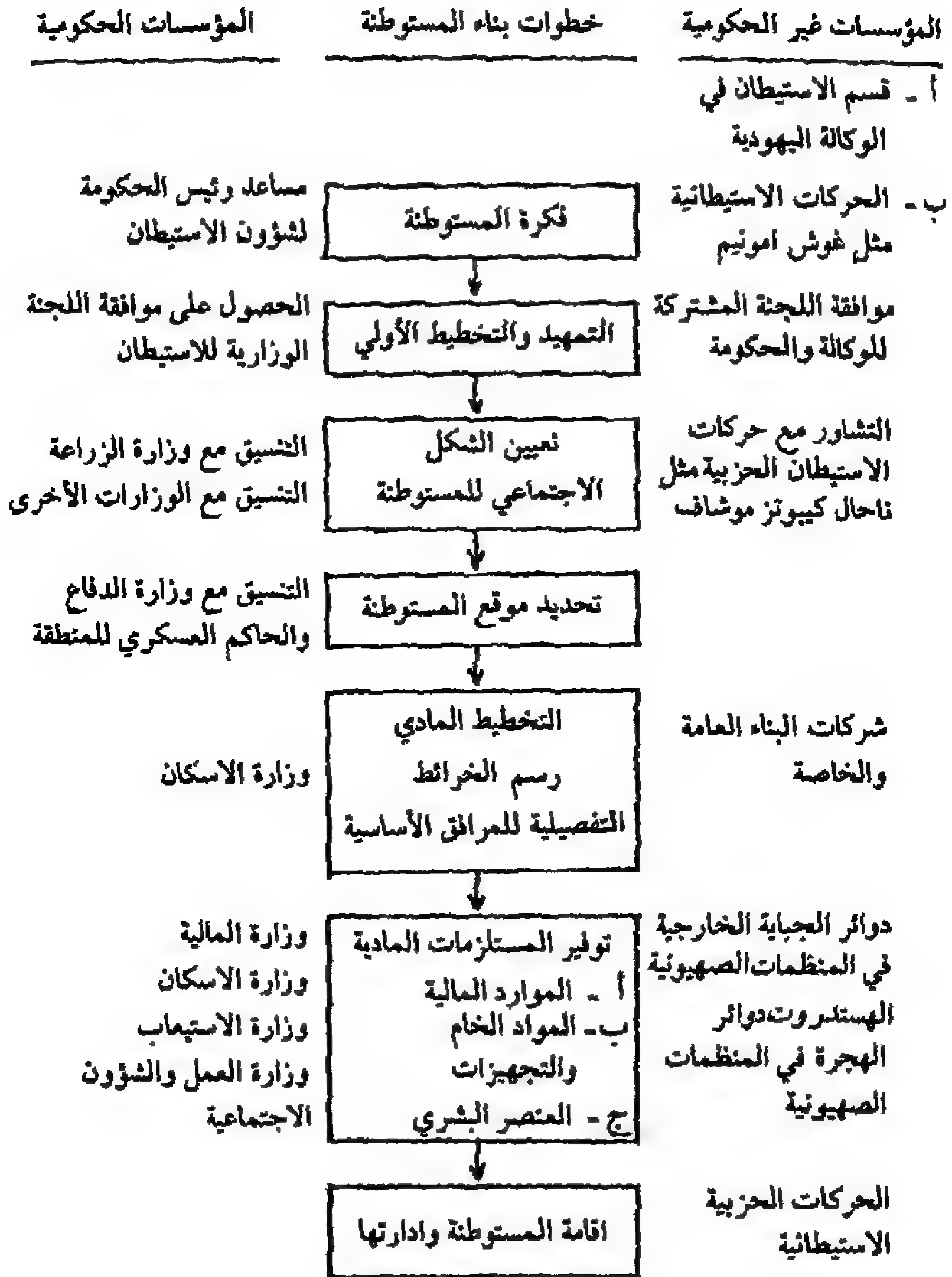
١ ـ المنظمات العالمية المرتبطة بالوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي (كارن كايمت)، تنحصر مهمتها في توفير مصادر التمويل والمهاجرين، كما تشارك في الدعاية للعملية الاستيطانية.

وقد تم توزيع المهام بين دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، ودائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية، بحيث تهتم الأولى بالاستيطان في نطاق الخط الأخضر، وهو حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧، بينما تهتم الثانية بالاستيطان وراء هذه الخط في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧[١٠٩].

٢ ـ الأجهزة الحكومية، وتتولى كل وزارة فيها دعم عمليات الاستيطان حسب طبيعة عملها. فتتولى وزارة الدفاع، مثلاً، اختيار مواقع المستوطنات وتوفير الحماية لها، وتقوم وزارة الزراعة بتوفير مصادر المياه لها، وتساعد في اختيار موضع المستوطنة من ناحية التربة والتصريف وغيرها. وتتولى وزارة الاستيعاب تزويدها بالعناصر المستوطنة من المهاجرين أو المقيمين، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تتولى توفير فرص العمل للمستوطنين وغيرهم.

٣ ـ الحركات الاستيطانية الحزبية، وهي التي تتولى الأعمال لتنفيذية للاستيطان من حيث إقامة المستوطنة وإداراتها، وتدبير كل ما يتعلق بحياة المستوطنين وعلاقاتهم مع الأجهزة الحكومية الصهيونية.

شكل رقم (٤ - ٤)



المؤسسات غير الحكومية
خطوات بناء المستوطنة
المؤسسات الحكومية
أ - قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية
ب - الحركات الاستيطانية مثل غوش امونيم
فكرة المستوطنة
مساعد رئيس الحكومة لشؤون الاستيطان
موافقة اللجنة المشتركة للوكالة والحكومة
التمهيد والتخطيط الأولي
الحصول على موافقة اللجنة الوزارية للاستيطان
التشاور مع حركات الاستيطان الحزبية مثل ناحال كيبوتز موشاف
تعيين الشكل الاجتماعي للمستوطنة
التنسيق مع وزارة الزراعة
التنسيق مع الوزارات الأخرى
تحديد موقع المستوطنة
التنسيق مع وزارة الدفاع والحاكم العسكري للمنطقة
شركات البناء العامة والخاصة
التخطيط المادي
رسم الخرائط التفصيلية للمرافق الأساسية
وزارة الاسكان
دوائر الجباية الخارجية في المنظمات الصهيونية
الهستدروت دوائر الهجرة في المنظمات الصهيونية
توفير المستلزمات المادية
أ - الموارد المالية
ب - المواد الخام والتجهيزات
ج - العنصر البشري
وزارة المالية
وزارة الاسكان
وزارة الاستيعاب
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
الحركات الحزبية الاستيطانية
اقامة المستوطنة وادارتها

ثانياً: تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والحركة الصهيونية من أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وأربعة وزراء، ويرئسها وزير العمل الإسرائيلي نائباً عن رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة، لتتولى عملية التخطيط لبناء المستوطنات، ووضع المشاريع المستقبلية، وتوفير الدعم اللازم لها[110]، كما تتولى عملية الإشراف والمراقبة على مؤسسات الاستيطان المختلفة. وقد تعطل مفعول هذه اللجنة بعد تشكيل اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، إذ استطاع آرييل شارون رئيس اللجنة الثانية، تعطيل عمل اللجنة المشتركة وسحب الصلاحيات المنوطة بها[111].

سادساً: عمليات الاستيطان

أسفرت عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٤ عن إنشاء ٢٠١ مستوطنة إسرائيلية، يقيم فيها أكثر من ٤٢ ألف مستوطن. هذا إضافة إلى ١١٠ آلاف مستوطن يعيشون في الأحياء السكنية في القدس وحولها.

وفيما يلي، سنحاول دراسة عمليات الاستيطان وبيان تطور اعداد المستوطنات في المناطق المحتلة. وسيكون البحث مقسماً إلى ثلاثة أجزاء رئيسية على النحو التالي:

- الجزء الأول: الاستيطان في الضفة الغربية
- الجزء الثاني: الاستيطان في منطقة القدس
- الجزء الثالث: الاستيطان في قطاع غزة.

١ ـ عمليات الاستيطان في الضفة الغربية من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤

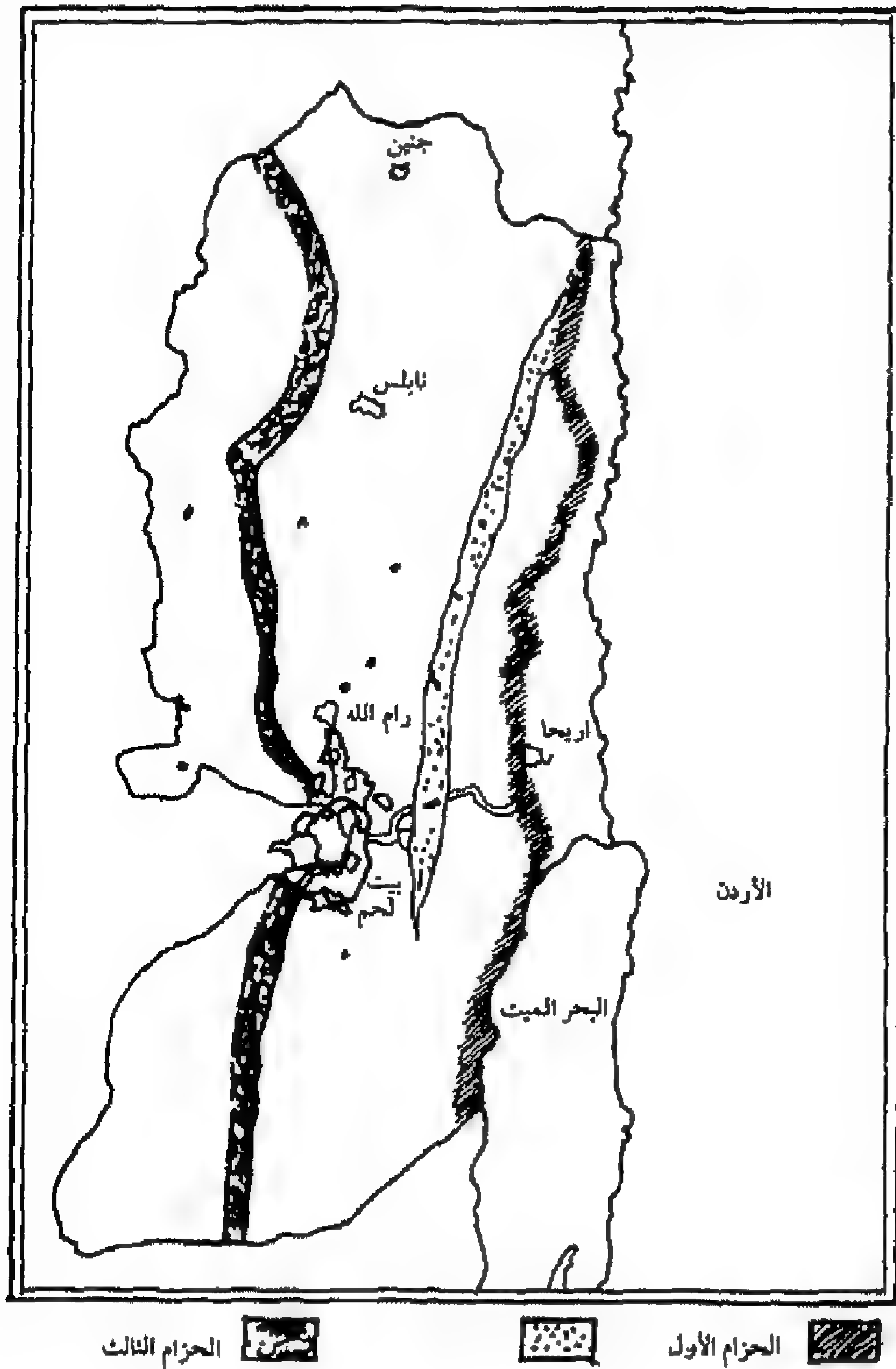
يبدأ هذا الجزء ببحث عمليات الاستيطان في عهد المعراخ من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٧، وسوف نقسم هذه الفترة إلى مرحلتين على النحو التالي:

أ ـ المرحلة الأولى: ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣

بدأت أولى عمليات الاستيطان في الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ في منطقة كفار عصيون، حين اقنع أبناء المستوطنين اليهود فيما قبل ١٩٤٨ في هذه المنطقة، الحكومة الإسرائيلية السماح لهم بإعادة بناء المستوطنة التي كانت موجودة في هذه المنطقة، وتم تدميرها أثناء حرب ١٩٤٨[١١٢]. وخلال السنة الأولى للاحتلال، أقامت اسرائيل حوالى ١٤ مستوطنة معظمها من نوع ناحال. وقد تركزت هذه المستوطنات في منطقة الأغوار لتأمين الحدود مع الأردن[١١٣]، بخاصة مع بدايات ظهور حركة المقاومة في الأردن.

وقد سارت عمليات الاستيطان بعد ذلك في عهد المعراخ، حسب الخطوط العامة لمشروع آلون الذي يغلّب الاعتبارات الأمنية والديمغرافية في اختيار مواقع المستوطنات، بحيث سعت عمليات الاستيطان لمحاصرة الضفة الغربية بالمستوطنات، وفي الوقت نفسه تجنبت الاستيطان في المناطق المأهولة، واتسمت عمليات الاستيطان خلال الفترة الأولى لحكم المعراخ بأنها من نوع

شكل رقم (٤ - ٥)
الأحزمة الاستيطانية في الضفة الغربية



المصدر: المركز الجغرافي الأردني.

الاستيطان القروي الذي تركز في غور الأردن.

وقد شكّلت هذه المستوطنات في مجموعها الحزام الأمني الأول (أنظر الشكل رقم ٤ ـ ٥)) الذي يغطي منطقة الأغوار التي أفرغت من سكانها الذين كانوا يزيدون عن ١٥٠ ألف نسمة عام ١٩٦٧(١١٤).

ب ـ المرحلة الثانية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

بدأت هذه المرحلة منذ نهاية ١٩٧٢، حيث بدأ الزعماء الإسرائيليون يتحدثون عن حق اليهود التاريخي في الاستيطان في الأراضي المحتلة، وتبلور هذا الاتجاه بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ورافق ذلك جهود اسرائيلية لتطويق المناطق المأهولة بالسكان العرب بالمستوطنات والمستوطنين من أنصار المنظمات المتطرفة، وذلك من خلال موافقة الحكومة الإسرائيلية على إقامة شبكة من المستوطنات في سلسلة الجبال الداخلية في الضفة الغربية، لتشكل الحزام الأمني الثاني بعد الحزام الأول الذي أقيم على خطوط وقف اطلاق النار.

وقد بدأت عمليات الاستيطان هذه من خلال سماح الحكومة للمنظمات الاستيطانية «باستغلال معسكرات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، والتي كانت مسبقاً معسكرات للجيش الأردني، والسماح لهذه الحركات باقتحام معسكرات الجيش وطرد الجنود منها، تمهيداً لاقامة مستوطنات بدلاً من تلك المعسكرات. وقد سمح

لهذه المنظمات، فيما بعد، بتوسيع هذه المعسكرات وتحويلها إلى مستوطنات زراعية دائمة، من خلال الاستيلاء على الأراضي المجاورة التي يملكها العرب. وقد تكررت هذه الحالات في كل من معسكرات قدوم وسبسطية وبيت إيل وكوكب الصباح وغيرها.

ومما يميّز هذه المرحلة غلبة الاستيطان غير الرسمي، والذي تقوم به الجماعات المتطرفة مثل غوش امونيم وعصبة الدفاع اليهودي وكاخ على عمليات الاستيطان. وقد حاولت حكومة المعراخ في ذلك الوقت التغاضي عن أعمال هذه المنظمات ودعمها، مع عدم الاعتراف بشرعية مستوطناتها التي أقيمت من دون إذن من الحكومة. ومن أهم هذه المستوطنات: عوفرا، آلون موريه، معاليه أدوميم.

ويمكن إجمال عمليات الاستيطان في عهد المعراخ على النحو التالي:

أسفرت جهود الاستيطان خلال هذه الفترة عن إنشاء ٦٢ مستوطنة موزعة على النحو الوارد في الجدول رقم (٤ ـ ٥).

جدول رقم (٤ ـ ٥)
توزيع المستوطنات في عهد المعراخ

المنطقة / السنة	نابلس	الخليل	الأغوار	القدس	رام الله	مجموع مستوطنات الضفة الغربية	اجمالي المستوطنات
١٩٦٧ ـ ١٩٧٣	ـ	٤	١٠	١١	ـ	٢٥	٥١
١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	١٩	٧	١٤	١٩	٢	٣٧	٥١
المجموع	١٩	١٠	٢٤	٣٠	٢	٦٢	١٠٢

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: فهرس المستوطنات (عمان: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، ١٩٨٤)؛ نافذ نزال، «المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية،» شؤون فلسطينية، العدد ٦٧ (حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ١٥٩ ـ ١٦٩؛
«Jewish Settlement Established in Eretz Israel,» and «Pamphlet publised by Settlement Department of Jewish Agency and World Zionist Organization,» (July 1982).

من الجدول السابق، نستنتج أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية، فاق عدد المستوطنات في بقية المناطق المحتلة بما فيها فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، إذ بلغ مجموعها حوالى ٦٢ مستوطنة في الضفة مقابل ٤٠ مستوطنة في بقية المناطق.

كما يلاحظ من الجدول أن عمليات الاستيطان، تركزت في الفترة الأولى من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ في منطقة الأغوار والقدس، إذ بلغ مجموع المستوطنات ٢١ مستوطنة من أصل ٢٥ مستوطنة أنشئت في الضفة خلال هذه الفترة. كما يلاحظ بأن منطقتي رام الله ونابلس كانتا خاليتين من المستوطنات، وذلك انسجاماً مع مشروع آلون الذي كان يخطط لاعطاء هذه المناطق نوعاً من الاستقلال الذاتي والحاقها بالأردن.

ولكن في الفترة الثانية التي أعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر وبروز نشاطات غوش امونيم، وبدء الحديث عن تسوية سياسية قد تفتح المجال لنشوء دولة فلسطينية، اتجهت الجهود لتطويق مدينة نابلس والمناطق الشمالية بالمستوطنات، وبدء عملية الاستيطان في منطقة رام‌الله،مع مواصلة بناء المستوطنات في الأغوار والقدس والخليل، وبمعدل أكبر.

أما من ناحية نوع هذه المستوطنات، فإن النسبة الكبرى من هذه المستوطنات كانت من نوع ناحال، بخاصة في منطقة الأغوار. أما نسبة الكيبوتز منها فقد بلغت في الفترة الأولى ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ حوالى ٢٠ بالمائة، والموشاف حوالى ٣٥ بالمائة.

أما في الفترة الثانية من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧، فإن نسبة الكيبوتز قلّت إلى ١٤ بالمائة، وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة الموشاف إلى ٢١ بالمائة[١١٥]، بينما زادت نسبة الأنواع الأخرى مثل المزارع والمستوطنات والأحياء السكنية والقرى التعاونية وغيرها. وذلك نتيجة لاتجاه عمليات الاستيطان إلى قلب المناطق العربية كثيفة السكان.

ج ـ عمليات الاستيطان في عهد الليكود: ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣

قامت استراتيجية الليكود الاستيطانية كما سبق شرحها على حرية الاستيطان اليهودي الكاملة في الأراضي المحتلة باعتبارها «أراض محررة»، وقد كان لهذه الاستراتيجية عميق الأثر في دعم وتعميق عمليات الاستيطان الرسمي، على أساس أن الإستيطان أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الحكومية، وغير الرسمي الذي تقوم به جماعة غوش امونيم، نظراً لالتقاء وجهة نظر الطرفين فيما يخص النشاط الاستيطاني.

وقد تولى شارون وزير الزراعة في حكومة الليكود الأولى عملية التنسيق مع نشاطات الحركات الاستيطانية، ومحاولة الاستعانة بهذه النشاطات لتعويض النقص في الخبرات الاستيطانية لدى احزاب الليكود، بالمقارنة بالأحزاب العمالية ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال.

بدأ أول نشاطات حكومة الليكود الاستيطانية فور تسلمها

الحكم، بالاعلان رسمياً عن الاعتراف بشرعية ثلاث مستوطنات اقـامتها حـركة غـوش امونيم إبـان حكم المعـراخ الـذي لم يقـر بشرعيتها، وهي معاليه أدوميم قرب الخان الأحمـر، وعفره قـرب رام الله. وآلون موريه قرب كفر قدوم. وكانت الخطوة التـالية في مجـال نشـاط الليكـود الاستيـطاني، الإسـراع بـاستكمـال بنـاء المستـوطنات الـواردة في مشروع الاستيطان، الذي سبق وأعـدته حكومة المعراخ ضمن مشروع غاليلي السالف الذكر.

وبعد ذلك، اتجهت جهود الليكود الاستيطانية نحو البدء بتنفيذ مشاريعه الخاصة والعمل على تعديل خطط الحكومة السابقة، من حيث طبيعة المستوطنات، معدلات تنفيذها وأماكن وجودها، حيث بـدأ توجيه عمليات الاستيطان نحو المناطق الداخلية في الضفة الغربية والمرتفعات الوسطى، ومحاولة بث النقاط الاستيطانية في مختلف منـاطق الضفـة الغـربيـة لتثبّت الـوجـود اليهـودي فيهـا، والتخطيط لاقامة الحزام الاستيطاني الثالث في قلب الضفة الغربية (أنظر الشكل رقم (٤ ـ ٥))، وتبع ذلك تكثيف عمليات الاستيطان حول وداخل المناطق العربية كثيفة السكان، والاتجاه لبناء الاحياء اليهودية في المدن العربية الرئيسية، وبخاصة في القدس وحول بيت لحم وبيت جالا وفي جنوب الخليل وشمال نابلس، وكذلك العمل على توسيع المستوطنات القائمة ضمن المشروع الذي أطلق عليه مشروع تسمين المستوطنات[١١٦] حيث جرى بنـاء حوالى ٦٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وبيعها بأسعار تشجيعية تقل بنحو ٧٠ بالمائة عن تكلفـة مثيلاتهـا في إسرائيل، ومحاولـة زيادة

ميزانيات الاستيطان حتى بلغ مجموع هذه الميزانيات من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ حوالى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، تمثل ٧ أضعاف ما تنفقه اسرائيل على الإدارة المحلية في الأراضي المحتلة[١١٧].

وقد جرى في الوقت نفسه العمل على تشجيع المستثمرين الإسرائيليين على شراء الأراضي، بحيث منحت لهم الأراضي مجاناً أو بسعر ٥٠ بالمائة من القيمة الحقيقية للأرض، وكذلك المساهمة في البناء والإسكان، وإقامة المراكز الصناعية في المناطق المحتلة، لإعداد البنية التحتية للاستيطان، والتمهيد للضم الواقعي للضفة الغربية[١١٨].

وقد بلغ عدد المصانع التي أقيمت في الضفة الغربية حتى نهاية عام ١٩٨٣ حوالى ٣٢٩ مصنعاً في مستوطنات الضفة، وهناك تخطيط لنقل ٨٢ مصنعاً آخر من إسرائيل إلى الضفة الغربية[١١٩].

وبعد هذه الإشارة للاجراءات الإسرائيلية لتهيئة المناخ للنشاطات الاستيطانية في عهد الليكود، نقدم فيما يلي موجزاً عن عمليات الإستيطان الإسرائيلي في المدن الرئيسية، الخليل ونابلس، باعتبارها تمثل المحور الأساسي لعمليات الاستيطان الإسرائيلي في عهد الليكود، ويلي ذلك تلخيص لاجمالي عمليات الاستيطان في الضفة الغربية في عهد الليكود ككل.

(١) الاستيطان في مدينة الخليل

بدأت أولى محاولات الاستيطان داخل المدينة في عهد

المعراخ، إذ تم الاستيلاء على جزء من الحرم الإبراهيمي، وتحويله لكنيس يهودي، كما استقرت مجموعة من غوش امونيم بقيادة الحاخام ليفنجر داخل المدينة، إلا أن الأطماع اليهودية في مدينة الخليل والهجمة الاستيطانية عليها تضاعفتا بوصول الليكود إلى الحكم، وهو الذي لجأ إلى الاعتبارات التاريخية والدينية لتبرير عمليات الاستيطان داخل مدينة الخليل، باعتبارها كانت عاصمة لمملكة داود، وفيها عدد من مدافن الأنبياء(١٢٠).

وقد توجهت جهود الليكود الأولى نحو تحويل مستوطنة كريات أربع، التي أنشئت في عهد المعراخ، إلى مدينة يهودية يمكن أن تستوعب ٥٠ ألف مستوطن(١٢١). وقد أقيم فيها مجلس بلدي وكنيس ومدارس ومحكمة، واستمرت بعدها عمليات توسيع المستوطنات المجاورة على حساب أراضي مدينة الخليل في محاولة لتطويق المدينة ومصادرة مزيد من أراضيها.

وكانت الخطوة التالية، الاتجاه لاقامة حي يهودي في قلب مدينة الخليل تحت ستار إعادة بناء الحي اليهودي في المدينة، والذي دمر أثناء الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٢٩ . وقد استخدمت مستوطنة كريات أربع في هذه المرحلة كرأس جسر للاستيطان داخل المدينة، حيث قامت مجموعة من نساء كريات أربع بقيادة زوجة الحاخام ليفنجر، باحتلال عمارة الدبويه وبعض المباني المجاورة لها في قلب المدينة عام١٩٧٩(١٢٢). وعقب ذلك وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٨٠ على مبدأ إقامة مستوطنات اسرائيلية في

مدينة الخليل[١٢٣]، وفي ١٠ تموز/ يوليو ١٩٨٣ أصدرت الحكومة قراراً بإعادة إعمار الحي اليهودي في الخليل، وتوطين ٥٠٠ عائلة يهودية في الحي، مما جعل المدينة تشهد هجمة استيطانية واسعة كان أولها محاولات توسيع المناطق التي يقيم فيها اليهود في قلب المدينة. وعقب ذلك قامت مجموعة من المستوطنين بحرق سوق الخليل المركزي ومحطة الباصات، والاستيلاء عليها. وتوالت بعد ذلك الاعتداءات الاسرائيلية على أهالي الخليل، في محاولة لتهجير السكان وتكثيف الاستيطان داخل المدينة بقصد تمزيقها بعد أن أحكم الطوق من حولها. ولهذا قامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء مجموعة من النقاط الاستيطانية داخل مدينة الخليل وهي الحرم الإبراهيمي وعمارة الدبويه وبيت رومانو والحي القديم، وسوق الخضار، وكان آخرها احتلال موقع الرميضة بهدف إقامة مستوطنة عليه[١٢٤].

وأخيراً في عام ١٩٨٤، جرى تنفيذ مخطط جديد بإشراف موشي ليفنجر لترميم الأبنية القديمة التي تمت السيطرة عليها داخل المدينة، من أجل استيعاب ٧٠ عائلة يهودية، و١٥٠ طالباً يدرسون في المدارس الدينية اضافة إلى بناء ٤٢ شقة جديدة[١٢٥].

(٢) الاستيطان في مدينة نابلس

بدأت عمليات الاستيطان في مدينة نابلس وما حولها في فترة متأخرة بالنسبة لبقية الضفة الغربية. ولعل الكثافة السكانية العربية

العالية، ووعورة المنطقة من ناحية طوبوغرافية، قد أعاقتا عمليات الاستيطان فيها.

ولكن الأحداث التي أعقبت اتفاقية كامب ديفيد، وبدء مفاوضات الحكم الذاتي، جعلتا السلطات الاسرائيلية تركز على الاستيطان في هذه المنطقة لتشمل عمليات الاستيطان كل الضفة الغربية، وذلك للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية.

وقد توجهت جهود الاستيطان في البداية نحو المنطقة الواقعة شمال منطقة نابلس، وذلك للسيطرة على مفارق الطرق الاستراتيجية في هذه المنطقة ولاكمال الاتصال الاستيطاني بين منطقة الأغوار ومنطقة الساحل الفلسطيني. وكما قادت جماعة غوش امونيم الهجمة الاستيطانية في منطقة الخليل، فقد تولت عصبة الدفاع اليهودي بقيادة مائير كهاناه قيادة عمليات الاستيطان في منطقة نابلس. وقد لعبت مستعمرة آلون موريه قرب سبسطية دور كريات أربع كمعبر للاستيطان في منطقة نابلس.

أما محاولات الاستيطان في قلب مدينة نابلس فترجع إلى عام ١٩٧٩، حين تم إنشاء مستوطنة يراخا على سفح جبل جرزيم. وقد حاول المستوطنون بعد ذلك الاستيلاء على بئر يعقوب وما مساحته ١٢ دونماً ملحقة به وهي من أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، لكنهم فشلوا. فاتجهوا لمحاولة الاستيلاء على قبر يوسف ونجحوا في الاستيلاء عليه عام ١٩٨٢، وحولوا المسجد داخله إلى مدرسة دينية يهودية لتكون هذه بمثابة نواة استيطانية يمكن توسيعها فيما

بعد[١٢٦]. وقد توالت عمليات الاستيطان بعد ذلك في منطقة نابلس للسيطرة على مفارق الطرق الاستراتيجية في الشمال، واكمال الاتصال الاستيطاني بين منطقة الأغوار ومنطقتي شفا عمرو والساحل الفلسطيني، وقد بلغ عدد المستوطنات المقامة في منطقة نابلس في عهد الليكود ٩٠ بالمائة من مجموع المستوطنات المقامة في هذه المنطقة[١٢٧].

ويرجع تركّز الهجمة الاستيطانية أخيراً على منطقة نابلس لعدة عوامل أهمها:

- استكمال النشاطات الاستيطانية في المناطق ذات الأهمية الكبرى مثل القدس وغور الأردن، وعزل مدينة الخليل عن بقية الضفة الغربية.

- أهمية نابلس كأكبر التجمعات السكانية العربية في الأراضي المحتلة، ولهذا، فإن محاصرتها وتهديدها وتهجير أهلها يعد خطوة مهمة وحاسمة نحو التهويد الكلي للضفة الغربية.

- أهمية نابلس لما تحتويه على أماكن أثرية وتاريخية يهودية يمكن استغلالها في تحريك مشاعر اليهود الدينية لحثهم على الاستيطان فيها.

جدول رقم (٤ - ٦)

توزيع المستوطنات على المناطق في عهد الليكود

المنطقة / النوع	الموشاف	الكيبوتز	ناحال	مستوطنة مدنية	مستوطنة صناعية	أخرى	المجموع	النسبة المئوية
نابلس وجنين وطولكرم	١	٢	٢	٨	٤	٢٥	٤٢	٣٦,٥
رام الله	١	—	—	٣	٦	٦	١٦	١٤
ضواحي القدس	—	٣	—	٢	٦	٨	١٩	١٦,٥
الخليل	—	١	—	٢	٥	١٥	٢٣	٢٠
الأغوار	٥	٢	٤	١	٢	١	١٥	١٣
المجموع	٧	٨	٦	١٦	٢٣	٥٥	١١٥	١٠٠
النسبة المئوية	٦	٧	٥,٢	١٤	٢٠	٤٧,٨	—	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: فهرس المستوطنات، و
«Jewish Settlement Established in Eretz Israel».

ويمكن إجمـال عمليات الاستيطان في الضفة الغربية في عهد الليكود على النحو المبين في الجدول رقم (٤ ـ ٦)، حيث أسفرت جهود الاستيطان خلال هذه الفترة عن انشاء حوالى ١١٥ مستوطنة، يتركز معظمها في قلب الضفة الغربية وقرب التجمعات العربية كثيفة السكان بخاصة في منطقتي نـابلس والخليل. حيث تشكـل نسبة المستوطنات في هذه الفترة ما يعادل ٥٠,٥ بـالمائـة من مجموع المستوطنات في الضفة الغربية. وقد ارتبط توزيع هذه المستوطنات بظهور أنماط جديـدة من الاستيطان الحضـري بدلاً من الأنمـاط الزراعية التقليـدية (أنـظر الجدول رقم (٤ ـ ٦))، فأقيمت المدن والمستوطنات المدنية، وانتشرت ظاهـرة المستوطنـات الصناعيـة والمشتركة (زراعية ـ صناعية) التي تعتمد على تصنيع المنتوجات الزراعية المنتجة في المستوطنات والمناطق المجاورة.

أما نمط الاستيطان القروي المتمثل في الموشاف والكيبوتـز والناحال، فقـد انخفضت نسبته إلى ١٨,٢ بـالمائـة من مجموع المستوطنات، وقد تركز هذا النمط من الاستيطان في منطقة الأغوار، بحيث وصلت نسبته إلى ٨٥ بالمائة من مجموع مستوطنات الأغوار.

أما الاستيطان في منطقة القدس، فكان على شكل أحياء سكنية وضـواحٍ سكنية تعتمد على الصناعات الخفيفة والسياحة.

وأخيـراً، يمكن القول بنـاء على المتابعـة السابقـة لعمليات الاستيـطان في الضفة الغـربية في عهـدي المعـراخ والليكود، ان السلطات الإسرائيلية نجحت في بناء ١٦٨ مستوطنـة حتى نهايـة

١٩٨٣، تغطي معظم أرجاء الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، موزعة على ثلاثة أحزمة استيطانية كما سبقت الإشارة. وإذا ما أضيف لهذه المستوطنات تلك التي انشئت عام ١٩٨٤ في ظل الحكومة المشتركة من المعراخ والليكود والتي وصل عددها إلى ٣١ مستوطنة[١٢٨]، فإن العدد الاجمالي للمستوطنات في الضفة الغربية سيرتفع إلى ٢٠١ مستوطنة أقيم الجزء الأكبر منها بواسطة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأقامت حركة غوش امونيم حوالى ٤٣ مستوطنة. أما الباقي فقد أقيم علي يد شركات البناء والمقاولين الإسرائيليين الذين سمح لهم مؤخراً في مجال الاستثمار الإسكاني في الضفة. هذا إضافة إلى عدد كبير من المستوطنات التي هي قيد الإنشاء أو المخطط لإنشائها.

٢ ـ عمليات الاستيطان في القدس في عهدي المعراخ والليكود

أ ـ اجراءات التهويد

بدأت الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس فور الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث اتخذت السلطات الإسرائيلية قراراً في ١٩٦٧/٦/٢٨ بضم القدس العربية إلى إسرائيل بعد أن حصلت على موافقة الكنيست. وقد كان هذا القرار بمثابة قرار جماعي اتفقت عليه الأحزاب العمالية واليمينية على السواء، واعتبر القرار من الأمور الحيوية أمام حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، حيث ساعد في دعم الوحدة الوطنية داخل الكيان

الإسرائيلي وعزز موقف الحكومة داخلياً، رغم المشاكل الخارجية التي واجهتها على المستوى الدولي[١٢٩].

وفي اليوم التالي، أصدر مساعد الحاكم العسكري لمدينة القدس أمراً بحل مجلس أمانة القدس والحاقها ببلدية القدس الغربية، وبدأت السلطات الإسرائيلية بإنجاز سلسلة من الأهداف المستعجلة لتحقيق الإتصال المادي بين القدس الشرقية والغربية، تمثل في هدم الحواجز بين شطري المدينة، وفتح طريق إلى حائط المبكى، والمباشرة بإعادة بناء الحي اليهودي، وإعادة احياء جبل المكبر، وتوسيع الجامعة العبرية عليه وربطه بالقدس الغربية[١٣٠]، وقد أعقبت ذلك مجموعة من الاجراءات لتهويد الخدمات والمرافق العامة والقضاء، ونقل عدد من الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية إليها، ومحاولة الحاق القدس بالاقتصاد الإسرائيلي، وعزلها عن الضفة الغربية اقتصادياً وجمركياً[١٣١].

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الاجراءات لتهويد التعليم والثقافة العربية، وفرض الهوية الإسرائيلية على سكان القدس العربية[١٣٢].

هذا وقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الاجراءات والسياسات لتغيير الميزان الديمغرافي في القدس العربية لصالح اليهود، وذلك من خلال[١٣٣]:

- مصادرة الأراضي العربية، وتهجير السكان العرب من

القدس، لتفريغ المدينة من الكثافة العربية. وقد قامت اسرائيل بطرد حوالى ١٨ ألف عربي من الاحياء المختلفة في القدس بحجج مختلفة(١٣٤)، وفي الوقت نفسه رفضت طلبات العودة المقدمة من سكانها الذين غادروها أثناء الحرب.

ـ محاولة تطويق المدينة بكثافة بشرية يهودية تستوطن الأحياء السكنية المنشأة حديثاً كحزام حول المدينة، وفي المستوطنات المحيطة بها.

ومن أجل استكمال عملية التهويد، وتحقيق التواصل المادي بين شطري المدينة، سن الكنيست عام ١٩٨٠ قانوناً أساسياً ينص على توحيد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل، وبدأت الحكومة باتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحقيق هذا الهدف مثل نقل مكتب رئيس الوزراء للمدينة، ومطالبة السفارات بنقل مقارها إلى القدس. ولكن هذا الاجراء قوبل بمعارضة دولية كان على رأسها صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ عام ١٩٨٠، باعتبار هذا الاجراء باطلاً وعدم الاعتراف بالاجراءات الإسرائيلية في القدس العربية(١٣٥).

وأخيراً، يمكن ملاحظة أن القرارات الإسرائيلية في مجال الاستيلاء على القدس ووضع القوانين اللازمة لذلك، كانت تسبق الاجراءات العملية بهذا الشأن وذلك على خلاف الوضع الموجود في الضفة الغربية، حيث يلاحظ أن اسرائيل تسعى لفرض الأمر الواقع، وتقوم باتخاذ مجموعة من الاجراءات العملية بشأن السيطرة عليها، ولكن دون اتخاذ قرار مسبق بشأن مستقبلها.

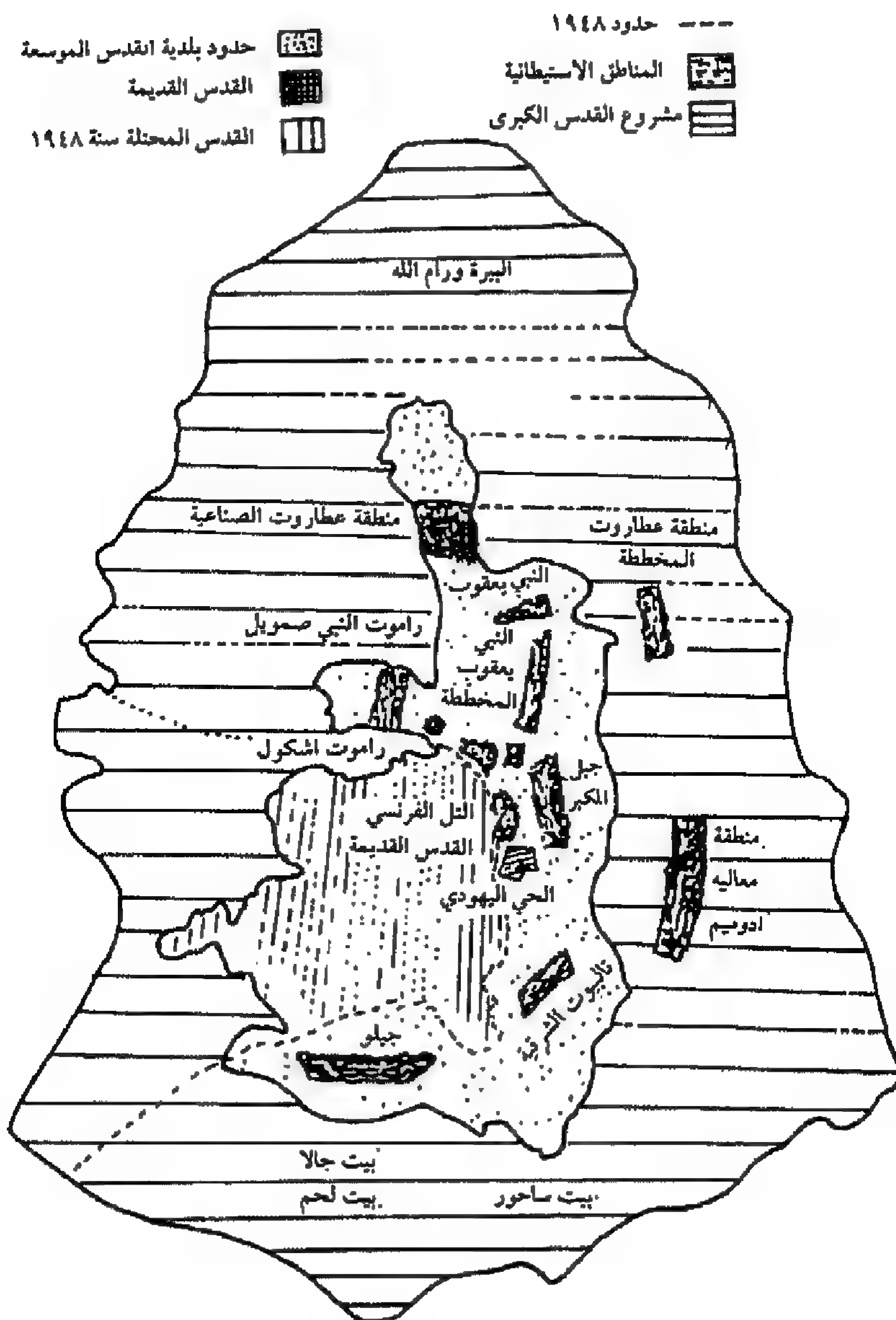
ب ـ عمليات الاستيطان

عمدت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للقدس عام ١٩٦٧ إلى تركيز عملياتها الاستيطانية في مدينة القدس، واعطائها الأولوية على بقية المناطق الأخرى. وقد باشرت هذه السلطات بإحاطة المدينة بمجموعة من الأطواق الاستيطانية لمحاصرة المدينة وعزلها عن بقية الضفة الغربية، ولتسهيل اندماجها واتصالها بالقدس الغربية، وقد أقيم معظم اجزاء هذه الأطواق على أنقاض الأحياء العربية والممتلكات العربية، في محاولة لتفتيت الوجود العربي في المدينة والتخطيط لاخلائها من السكان. وفيما يلي موجز عن عمليات تطويق القدس بالأحزمة الاستيطانية[١٣٦] كما هي موضحة في الشكل رقم (٤ ـ ٦).

الطوق الأول ويشمل:

ـ الحي اليهودي: بدأت أولى عمليات الاستيطان في القدس من خلال قيام بعض العائلات اليهودية بالانتقال إلى داخل المدينة العربية، وشغلها لبعض المساكن القديمة أو التي تركها أصحابها، وقد أعقب ذلك صدور قرار الحكومة الإسرائيلية في تموز/ يوليو ١٩٦٧ لبدء الاستيطان في المدينة وتكليف يهودا تميرا نائب المدير العام لوزارة الإسكان كمسؤول عن استيطان القدس الشرقية. وقد باشرت السلطات الإسرائيلية فور ذلك بإعادة إعمار الحي اليهودي في البلدة القديمة، دون انتظار وضع الخطة الشاملة لعملية الاستيطان في القدس. وقد حاولت هذه السلطات توسيع حدود هذا

شكل رقم (٤ - ٦)
الاستيطان في منطقة القدس الكبرى



المصدر: اللجنة الملكية لشؤون القدس، تقرير عن المستوطنات الاسرائيلية في القدس والأرض المحتلة (عمان، ١٩٨٢).

الحي، حتى بلغت مساحة الأراضي التي أقيم عليها الحي ضعفي مساحة الحي اليهودي عام ١٩٤٨، وقد الحق بهذا مجموعة من الاحياء العربية المجاورة، وذلك بعد تهجير سكانها وهدمها، وهي حي المغاربة الملاصق لحائط البراق، وباب الشرف وباب السلسلة وحي الباشورة، وقد جعلت هذه الأحياء امتداداً للحي اليهودي، بحيث بلغت مساحة الأراضي التي أقيم عليها الحي حوالى ١١٦ دونماً، تحتوي ٣٢٠ وحدة سكنية وسوقاً تجارية وكنيساً للصلاة.

ـ الحديقة الوطنية المحيطة بسور القدس من الشرق والجنوب، واعتبارها حزاماً أخضر يحيط بسور القدس، ومحاولة اخلاء بعض الأحياء السكنية الواقعة بالقرب منها في سلوان وعين الحلوة، والتخطيط لجعل المنطقة رصيداً احتياطياً للاستيطان اليهودي مستقبلاً.

ـ المركز التجاري الرئيسي للمدينة، وذلك لاستكمال محاصرة القدس من الشمال والغرب، وفصلها عن الأحياء العربية المجاورة، ولتحقيق التحام المدينة بالقدس الغربية من خلال إزالة المنطقة العازلة بين شطري القدس. ويقوم هذا المركز على الأحياء العربية في باب الساهرة وباب العمود والشيخ جراح واجزاء من حي المصرارة وسعد وسعيد من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وسيكمل هذا المشروع بواسطة مشروع قطاع ماميلا بالقرب من بوابة يافا.

مما سبق، نلاحظ أن هذا الطوق يركز على الاستيطان داخل الأحياء العربية في القدس القديمة، من خلال هدم الاحياء القديمة

والتاريخية في المدينة، كما يهدف لطرد أكبر عدد ممكن من سكان القدس، بخاصة سكان تلك الأحياء المزدحمة الموجودة في قلب المدينة.

الطوق الثاني: ويشمل جميع المناطق الواقعة ضمن حدود أمانة مدينة القدس:

ويشمل بناء سلسلة من الأحياء السكنية الضخمة في جميع المناطق الواقعة ضمن حدود أمانة مدينة القدس، لتحيط بالقدس من ثلاث جهات مدعومة بمجموعة من المستوطنات الخلفية على النحو التالي[١٣٧]:

- من الناحية الشمالية، وتتكون من مستوطنات رامات أشكول، ومعالوت دفنا، وحي شابيرا في التل الفرنسي وحي سانهدريا قرب شعفاط.

وتستند هذه المستوطنات إلى مستوطنات خلفية أبعد منها، هي النبي يعقوب وراموت قرب النبي صمويل وعطاروت الصناعية قرب قلنديا.

- من الناحية الجنوبية، وتتكّون من مستوطنات الحي السكني لطلبة الجامعةالعبرية،وهي تل بيوت قرب جبل المكبر وصور باهر.

وتستند إلى مستوطنة خلفية هي جيلو (شرفات) قرب بيت صفافا.

- من الناحية الشرقية، أقيمت هذه السلسلة من بعض الأحياء

السكنية التابعة للجامعة العبرية ومستشفى هداسا، وكذلك حي غفعات همفتار في الشيخ جراح، تستند إلى مستعمرة خلفية هي معاليه أدوميم في منطقة الخان الأحمر.

ويلاحظ أن هذا الطوق يهدف لعزل مدينة القدس عن التجمعات العربية في الشمال والجنوب والشرق، ومنع اتصال الاحياء العربية في القدس بالقرى المجاورة، وللحد من نمو الأحياء العربية القليلة المتبقية داخل مدينة القدس. (انظر الشكل رقم (٤ - ٦)).

كما يهدف هذا الطوق لإخراج مدينة القدس من قلب الضفة الغربية، وجعلها مندمجة تماماً مع الوجود الإسرائيلي في الغرب، ويشكل هذا الطوق بأبنيته الخرسانية الضخمة حزاماً أمنياً يحيط بالمدينة، ويخلق أمراً واقعاً جديداً سيكون من الصعب على أية تسوية سياسية قادمة تجاهله.

الطوق الثالث: وهذا الطوق ما زال في طور التخطيط، ويهدف لاقامة سلسلة من المستوطنات في حدود القدس الكبرى (الموسعة)[١٣٨]، ويهدف المخطط للسيطرة على المنطقة الممتدة من رام الله شمالاً حتى أطراف مدينة الخليل، ومن منطقة الخان الأحمر شرقاً وحتى اللطرون غرباً، بما يعادل ٣٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية. ويمتد المشروع ليشمل عدة مدن عربية مثل رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، إضافة إلى ٦٠ قرية عربية، تضم حوالى ٢٥٠ ألف نسمة. (أنظر الشكل رقم (٤ - ٦)).

ويهدف المخطط ليس فقط إلى تهويد القدس وابتلاع مساحات واسعة من أراضيها وتشتيت سكانها، وإنما إلى تمزيق الضفة الغربية ككل، وشطرها إلى نصفين منفصلين جغرافياً وديمغرافياً.

كما تهدف الخطة إلى زيادة عدد اليهود في هذه المنطقة، والتقليل من عدد السكان العرب الذي وصفه متياهو درويلس رئيس ادارة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية بأنه: «سرطان يحيط بالقدس» يجب تصفيته بمنع سكان الضفة من الانتقال لهذه المنطقة(١٣٩).

٣ ـ الاستيطان في قطاع غزة

بدأت عمليات الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة في مرحلة متأخرة مقارنة بالضفة الغربية، فقد أنشئت أول مستوطنة يهودية في القطاع نهاية عام ١٩٦٩، وواجهت عمليات الاستيطان فيما بعد مجموعة من العقبات التي حدّت من فعاليتها وإمكانية توسع النشاطات الاستيطانية في القطاع في المستقبل. وفيما يلي أهم هذه العقبات والجهود الإسرائيلية للتغلب عليها:

ـ المشكلة الديمغرافية المتمثلة في كثافة بشرية عربية كبيرة مع رقعة محدودة من الأرض الصالحة للزراعة، حيث تغطي الرمال مساحات واسعة داخل القطاع. ويزيد أهمية هذه المشكلة وتعقيدها الموقع الجغرافي للقطاع بالقرب من النقب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، الذي يمتاز بقلة الكثافة البشرية اليهودية فيه. ولمجابهة

هذه المشكلة، لجأت إسرائيل إلى تشتيت التجمعات الفلسطينية بخاصة في مخيمات اللاجئين في القطاع[١٤٠]، ومحاولة تقسيم القطاع إلى ثلاث كتل رئيسية معزولة عن بعضها بواسطة حواجز (أوتاد) من المستوطنات اليهودية الصغيرة التي تعمل على تفتيت الوحدة الديمغرافية للقطاع.

- المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة المياه وضيق الأراضي الصالحة للزراعة وضعف الحياة الاقتصادية بشكل عام.

ولمجابهة هذه المشكلة، لجأت اسرائيل إلى تدبير المياه اللازمة للمستوطنات من خلال حفر الآبار ومد خط أنابيب مياه زوهر نسئيلم[١٤١]، واستخدام البيوت الزجاجية في الزراعة.

كما لجأت إسرائيل لخلق قاعدة صناعية في القطاع، من خلال اقامة مجموعة من المصانع في مستوطنة أزر للاستفادة من الأيدي العاملة العربية الرخيصة في القطاع. كما باشرت هذه السلطات ببناء ميناء جديد في منطقة غزة ليشكل تجمعاً حضارياً يربط بين المستوطنات داخل القطاع، ويساعد في تصريف منتوجات القطاع، ويكون مصدراً للرواج الاقتصادي، هذا اضافة إلى الأهمية الاقتصادية لهذا الميناء بالنسبة لمنطقة النقب والأهمية الاستراتيجية والأمنية للميناء للسيطرة على قطاع غزة وشمال سيناء ومراقبتها.

- المشكلة الأمنية الناتجة عن اشتداد نشاط المقاومة الفلسطينية في القطاع في الفترة التي أعقبت حرب حزيران/يونيو عام

١٩٦٧ ، نتيجة التعبئة السياسية والعسكرية التي تميز بها القطاع في الفترة السابقة للحرب، هذا إضافة إلى أهمية القطاع الاستراتيجية، باعتباره ممراً إلى سيناء، وحدود مصر التي ظلت تقود الصراع ضد الوجود اليهودي في فلسطين حتى نهاية السبعينات. ولذلك ركزت اسرائيل على بناء مجموعة من مستوطنات الناحال العسكرية داخل القطاع وعلى حدوده الجنوبية، لفصل القطاع عن شمال سيناء ومصر، والعمل على خلق منطقة حدودية أمنية مع مصر، بخاصة بعد استعادة مصر لسيناء . كذلك عملت اسرائيل على شق شبكة طرق واسعة داخل القطاع، لتشتيت التجمعات الفلسطينية في القطاع، ومحاربة النشاط الفدائي داخله، ولكي تساعد القوات الإسرائيلية على الانتقال بكميات كبيرة وبسرعة إلى داخل القطاع، وإلى منطقة الحدود الفلسطينية المصرية جنوب القطاع .

وعلى الرغم من الصعوبات السابقة الذكر، استطاعت السلطات الإسرائيلية بناء حوالى ٢١ مستوطنة في القطاع حتى عام ١٩٨٤، في محاولة لاثبات الوجود اليهودي ولغرض السيطرة الإسرائيلية عليه، والقضاء على تطلعات أهل القطاع بالتحرر والاستقلال وممارسة حقهم في تقرير المصير. وفيما يلي شرح لعمليات الاستيطان في القطاع من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٤ مقسمة على مرحلتين:

أ ـ الاستيطان في عهد المعراخ

تمكنت السلطات الإسرائيلية في العشر سنوات الأولى

للاحتلال الإسرائيلي من إنشاء ٧ مستوطنات في قطاع غزة (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ٧)).

وقد بدأ معظم هذه المستوطنات على شكل مستوطنات ناحال التي يقطنها الجنود والشباب المدرب، للمساعدة في خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية العسكرية في المنطقة. ولكن مع مرور الوقت، تحوّلت هذه المستوطنات إلى موشاف أو كيبوتز، حين بدأت المستوطنات باستقطاب مجموعة من العائلات اليهودية للعيش فيها، وبدأت تمارس بعض النشاطات الاقتصادية، ومع هذا، فقد ظل عدد سكانها محدوداً. وبمقارنة عدد سكانها بالمساحات الواسعة المقامة عليها، يلاحظ المرء مدى فشل المخطط الإسرائيلي في استقطاب المستوطنين للعيش داخل القطاع. أما من حيث توزيع المستوطنات في القطاع، فيلاحظ أن عمليات الاستيطان تركزت في هذه الفترة في قلب القطاع، وعلى المنطقةالساحلية الواقعة بين غزة وخان يونس (أنظر الجدول رقم (٤ـ ٧)) في محاولة لعزل التجمعات الفلسطينية في مدينة غزة عن التجمعات الفلسطينية الأخرى في مخيمات اللاجئين والمدن الأخرى في القطاع. (أنظر الشكل رقم (٤ ـ ٧)).

ومن خلال متابعة تطور عمليات الاستيطان في هذه الفترة، يلاحظ أن الفترة السابقة لحرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ قد شهدت الجزء الأكبر من المستوطنات. وبعد الحرب تجمدت جهود الاستيطان في القطاع حتى عام ١٩٧٧، نتيجة لانشغال اسرائيل

جدول رقم (٤ - ٧)

المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة في عهد المعراخ

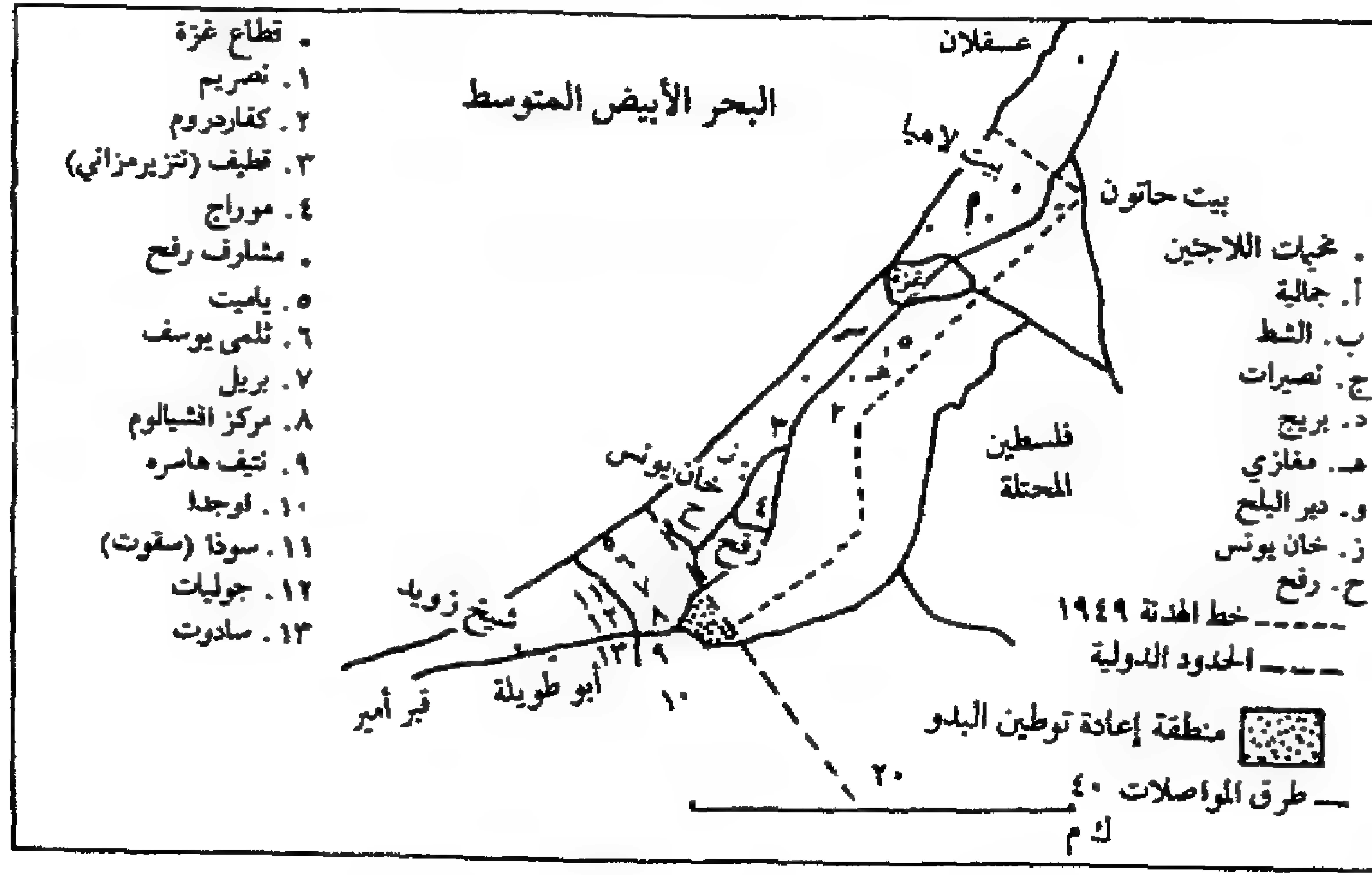
اسم المستوطنة	سنة التأسيس	النوع	الحركة الاستيطانية	مساحة الأرض بالدونم	الموقع	القاعدة الاقتصادية
ارتيز أزور	١٩٦٩	مجمع صناعي		٨٠٠	قرب بيت حانون، وبجوار كيبوتز ازر في حدود ١٩٤٨	يوجد به ١٧ مصنعاً
كفار دروم	١٩٧٠	ناحال، تحولت إلى كيبوتز سنة ١٩٧٨	العامل الصهيوني هابوعيل هاتسير	٤٠٠	قرب دير البلح على طريق خان يونس بجانب مستوطنة يهودية كانت موجودة قبل سنة ١٩٤٨	الزراعة والخضروات في بيوت زجاجية
نيزا ريم	١٩٧٢	ناحال، تحولت إلى موشاف	هشومير هتسعير ما بام	٧٠٠	منطقة النصيرات بين غزة ودير البلح	الزراعة في أراضي مصادرة من قبيلة أبو مدين

موراغ	١٩٧٢	ناحال، تحـولت إلى كيبوتز	اتحاد الكيبوتزات	١٢٠٠٠	في منـطقـة أم الكلاب بين رفح وخان يونس	الزراعة ، أقيمت عـلى أراضـي مصادرة من قرية أم الكلاب والعبادلة
كاديش	١٩٧٢	ناحال	بني عكا		شمال خان يونس	
ناحال تعديل	١٩٧٢	ناحال		٤٠٠٠	بالقرب من غزة	الـزراعـة فـي أراضي اميرية
نبتـزر حزاني «قطيف»	١٩٧٣	ناحال، تحـولت إلى موشاف سنـة ١٩٧٧	هبوعيل همزراحي	٤٠٠	رفال السميري بين ديـر البلح وخـان يونس	الخضـروات في بيوت زجاجية على أراضي أميرية

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: فهرس المستوطنات؛ مجلة العودة (القدس)، العدد ١٧ (٢ تموز/ يوليو ١٩٨٣)، و «Jewish Settlement Established in Eretz Israel».

شكل رقم (٤ - ٨)

المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وشمالي سيناء



المصدر: Ann Mosely Lesch, «Israel Settlement in the Occupied Territories, 1967 - 1977,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 25 (Autumn 1977), p. 32.

بالتخلص من نتائج الحرب، وترددها في بناء مستوطنات جديدة في القطاع بالقرب من سيناء التي أصبح مصير مستوطناتها في خطر. هذا اضافة إلى أن هذه الفترة من حكم المعراخ تميزت بسيطرة الحركات الاستيطانية غير الرسمية على عمليات الاستيطان. ونظراً لتوجهات هذه الحركات الايديولوجية والدينية، فقد تركزت عملياتها في الضفة الغربية، وابتعدت عن ممارسة أي نشاط استيطاني في القطاع خلال هذه الفترة.

ب ـ الاستيطان في عهد الليكود

بدأت عمليات الاستيطان الأولى في القطاع في عهد الليكود عام ١٩٧٨ ، وذلك من خلال بناء ثلاث مستوطنات، هي تل أور وغاني طال وميراف ، وذلك في أول استجابة عملية في القطاع لوعود الليكود الانتخابية باستيطان كل فلسطين، وعدم الرغبة بالتخلي عن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧[١٤٢]. وبعد ذلك سارت عمليات الاستيطان خلال السنوات الثلاث اللاحقة بصورة بطيئة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، انطلاقاً من استراتيجية الليكود الاستيطانية التي تدعو إلى تركيز الاستيطان في الضفة الغربية (Judea and Samaria) لأسباب ايديولوجية، وكذلك نتيجة الضغوط المحلية والدولية التي كانت ترى في الاستيطان عقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة، في الفترة التي تكثفت فيها الجهود للوصول إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل.

وقد اتجهت استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي، خلال هذه

الفترة، نحو المنطقة الحدودية جنوب القطاع قرب خان يونس ومشارف رفح، لعزل القطاع عن سيناء التي بدأت بوادر قبول اسرائيلي للانسحاب منها مقابل السلام مع مصر. وقد اسفرت جهود الاستيطان خلال هذه الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ عن بناء ٣ مستوطنات اسرائيلية هي غيدور، دغان أور ويغول[١٤٣]. وقد تولت حركة هبوعيل همزراحي الاشراف على اقامة المستوطنات، خلال كل الفترة السابقة.

ولكن عمليات الاستيطان عادت مرة أخرى إلى النمو والتوسع بعد انتهاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وشهدت الثلاث سنوات الأخيرة في ١٩٨٢ حتى١٩٨٤، هجمة استيطان جديدة بقيادة غوش امونيم والوكالة اليهودية، في محاولة للرد على عملية تفريغ مستوطنات سيناء، ولفرض الأمر الواقع على القطاع، وقطع الطريق على أي محاولة اسرائيلية مقبلة للانسحاب من القطاع، وازالة المستوطنات منه كما حصل في سيناء.

وقد تركّزت عمليات الاستيطان، خلال هذه الفترة، في شمال القطاع وحول مدينة غزة، استجابة لاستراتيجية غوش امونيم بالاستيطان المديني قرب وداخل التجمعات العربية الكثيفة بالسكان، حيث تم بناء حوالى عشر مستوطنات اسرائيلية، خمس منها عام ١٩٨٤ هي: مستوطنة رفح يام ومستريم ونيسانيت وناؤونا وأميناي[١٤٤]، ليصل مجموع المستوطنات منذ تولي الليكود الحكم وحتى ١٩٨٤ إلى ١٦ مستوطنة في قطاع غزة. وبالتالي، فإن مجموع

المستوطنات المقامة، أو التي هي قيد الانشاء في قطاع غزة من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤ وصل إلى ٢٣ مستوطنة.

سابعاً: أهداف وأبعاد الاستيطان بعد عام ١٩٦٧

تتنوع الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، كما تختلف الأبعاد التي تحكم عملية الاستيطان هذه من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، بحيث تتحكم هذه العوامل في اختيار المستوطنات وتحديد عددها ونوعيتها وطبيعة سكانها وتركيبها.

ولكن هذا التنوع في الأهداف، يجب ألا يحجب عنا حقيقة التناغم والتكامل بين أهداف المستوطنات، إذ يمكن أن تؤدي المستوطنة الواحدة أغراضاً عسكرية وسياسية واقتصادية في الوقت نفسه[١٤٥]. وفيما يلي أهم أبعاد الاستيطان خلال هذه المرحلة.

١ ـ البعد العسكري

ترتبط مشاريع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بشكل عام بالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. وبناء على ذلك، كان البعد الاستراتيجي الأمني أهم العوامل الحاسمة في تقرير سياسة الاستيطان، بخاصة في الفترات الأولى التي أعقبت حرب ١٩٦٧.

ولكن البعد العسكري بدأ يأخذ أشكالاً أخرى في الثمانينات،

إذ تركز على دور الاستيطان في السيطرة على التجمعات الفلسطينية في الداخل.

وفيما يلي أهم الأبعاد العسكرية للاستيطان:

- تشكّل المستوطنات سوراً أمنياً للكيان الإسرائيلي، ولذلك خطط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة دائرية تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الإسرائيلي، كما روعي في بنائها أن تكون متماشية مع النظرة الإسرائيلية لمفهوم الحدود الآمنة(١٤٦)، التي أصبحت أحد مكونات نظرية الأمن الإسرائيلي، وهي حدود بعيدة عن المراكز الحيوية ومناطق تركز السكان، وقابلة للدفاع عنها، بشكل يجعلها تمثل درعاً واقعياً من الضربات الموجهة للمركز، وقادرة على تأمين العمق الاستراتيجي للمناطق الإسرائيلية، ولمنع تسلل الفدائيين للقيام بعملياتهم داخل حدود الكيان الإسرائيلي. ومثال ذلك مستوطنات غور الأردن.

- إن نوعية هذه المستوطنات كحصون طبيعية تتمتع بالاكتفاء الذاتي، ومبنية على أسس عسكرية على رؤوس الجبال وتقاطعات الطرق، مما يمكنها من السيطرة على المناطق المجاورة ويسهل الدفاع عنها(١٤٧)، مما يرضي عقدة المجتمع الإسرائيلي بالشعور بالأمن. فهذه المستوطنات تقوم على وجود طلائع مدربة على السلاح، وسكانها جنود ومحاربون مثلما هم عمال ومزارعون، ووجودهم في هذه المستوطنات يغني إسرائيل عن الاحتفاظ بقوات

عسكرية ضاربة على الحدود، ويوفّر هذه الأيدي للمجال الاقتصادي[١٤٨].

تمثل المستوطنات نقاط مقاومة وهجوم أمامية في الوقت نفسه. فهي تؤدي دور الموقع العسكري المتقدم في الحرب، ودور الإنذار المبكر أثناء الدفاع[١٤٩]، وتشكل حاجزاً قوياً أمام القوات المهاجمة من خلال قدرتها على سد المحاور أمامها، وإعاقتها مما يضمن حرية الحركة للقوات الإسرائيلية.

كما تقوم هذه المستوطنات بدور رأس جسر وأماكن انطلاق للقوات الإسرائيلية في حالة الهجوم، للسيطرة على مزيد من الأراضي العربية. ولذلك جهزت هذه المستوطنات بشبكة من الاتصالات لتسهيل الحركة والتنسيق أثناء الحرب، كما حصنت تحصيناً قوياً وبنيت فيها الملاجىء.

ـ تهدف المستوطنات داخل الأراضي العربية كثيفة السكان إلى تحقيق السيطرة العسكرية على هذه المناطق، ومحاصرتها ومراقبة نشاط السكان داخلها. ويقوم المستوطنون اليهود في هذه المستوطنات بدور أمني كبير، حيث أنشأوا جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية لمراقبة العرب وتهديدهم، من دون طلب المساعدة من الجيش الإسرائيلي للقيام بهذه المهام[١٥٠].

وأخيراً يمكن القول بأنه على الرغم من تركيز إسرائيل على أهمية العامل العسكري في بناء المستوطنات، ومحاولاتها المتكررة

تبرير ذلك بالحجج الأمنية، فإن الحقيقة والواقع يناقضان في كثير من الحالات هذه الحجج، خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان بالضفة الغربية وذلك للأسباب التالية:

(١) إن معظم عمليات الاستيطان في الضفة الغربية تمت بعيداً عن مناطق الحدود، واتجهت للداخل حول القرى والمدن العربية، بخاصة في القدس والخليل.

(٢) إن المستوطنات أقيمت على أجود الأراضي الزراعية، على حساب أصحابها الأصليين(١٥١).

(٣) إن الأحداث اللاحقة أثبتت عدم جدوى المستوطنات في دعم وضع إسرائيل الأمني، بل شكلت المستوطنات عبئاً اضافياً على الحالة الأمنية عوض المساعدة فيها، مثال ذلك اضطرار إسرائيل لتفريغ قوة دائمة لحماية المستوطنات. كما أن هذه المستوطنات لم تستطع الصمود أثناء معارك عام ١٩٧٣، حيث اضطرت إسرائيل لإخلاء مستوطنات الجولان، حين اندفعت القوات السورية وراء الخطوط الإسرائيلية الأمامية على الجبهة.

٢ ـ البعد الايديولوجي

ترتبط عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بمجموعة من الاعتبارات الايديولوجية الدينية أو الصهيونية، التي تسعى لربط عمليات الاستيطان بالمنطلقات الايديولوجية السائدة في إسرائيل، وفيما يلي أهم هذه الأبعاد:

- الإدعاء الإسرائيلي، وبخاصة من الأحزاب اليمينية والدينية، بأن لإسرائيل حقوقاً تاريخية في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) التي تمثل المركز للدول اليهودية القديمة (دولة سليمان وداود)، وبناء على ذلك حاولت إسرائيل إحياء المواقع والأماكن الأثرية اليهودية التي لها صلة بالفترة الزمنية التي عاشها اليهود في فلسطين. واليهود، بإنشائهم لهذه المستوطنات، يشيرون إلى أحد المفاهيم التاريخية القديمة والحية حتى الآن، وهي إحياء الدولة القديمة وليس إنشاء دولة جديدة، وأن هذه المناطق «أراض محررة» ولهم حق الاستيطان فيها.

- إن الاستيطان يرتبط بالأسس الدينية التي تعود إلى مفهوم أرض إسرائيل «Eretz Yisrael» وأن حرب عام ١٩٦٧ والاستيطان الذي تبعها، عبارة عن وفاء للوعد الإلهي بالعودة إلى أرض إسرائيل والحدود التوراتية «Biblical Borders»[١٥٢]، إذ جاء في الكتب اليهودية بأن الرب قال لإبراهيم: «أنا سأعطيك وذريتك من بعدك أرض إقامتك أرض كنعان للاستملاك إلى الأبد وسأكون ربهم»[١٥٣]. وانطلاقاً من ذلك، كان إصرار اليهود على الاستيطان في القدس وجعلها عاصمة لدولتهم، في محاولة لربط وجودهم السياسي بوجودهم الروحي في القدس.

- ارتباط فكرة الاستيطان بالفكر الصهيوني الحديث، وما يقدمه من معتقدات بخصوص النموذج الطلائعي والارتباط بالأرض، وإن الاستيطان واجب وحق لليهود لإحياء الشعب اليهودي وربطه بأرضه.

٣ ـ البعد السياسي

يعـد البعد السيـاسي من أهم الأبعاد في حـركـة الاستيـطان اليهودي في المناطق المحتلة، إذ إن الهدف السياسي للاستيطان هو الهـدف الأسمى الذي تسعى السلطات الإسـرائيلية لتحقيقـه من عمليات الاستيطان. وبذلك، فإن الأبعاد الأخرى التي تحكم عملية الاستيطان تهدف في النهاية لخدمة الهدف السياسي. وفيمـا يلي أهم الأهداف السياسية لعملية الاستيطان:

ـ تقوية المركز السياسي لإسرائيل، من خلال سيطرتها الكاملة على الأرض ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، وتوسيع الرقعة الجغرافية لإسرائيل من خـلال العمل على إضفـاء الشرعيـة على المستوطنات، والتمهيد لضم الضفة الغربية لإسرائيل، باعتبار أن السيطرة على الأرض تمتد لتشمل السيطرة السياسية، وبالتالي، فإن الاستيطان عامل أساسي في منع قيام دولة فلسطينية.

ـ تـأكيـد ملكيـة إسـرائيـل للمنـاطق المحتلة، واستخـدام المستوطنات للمزايدة السياسية، كما أن المستوطنات ستقدم كورقة ضغط وأداة تأثير ومساومة في أي مباحثات مقبلة حول مصير المناطق المحتلة[١٥٤].

ـ محاولة خلق أمر واقع وحقيقة ديمغرافية يصعب تغييرها بقرار سيـاسي، ومنها نشـأت فكرة غـولدا مـائير «الحـدود حيث يسكن اليهود»، وتبعاً لذلك، تبذل الحكومات الإسرائيلية قصارى جهدها

لكي تجعل من المستحيل على أي حكومة إسرائيلية قادمة الانسحاب من هذه المناطق حيث تقوم المستوطنات، ولقطع الطريق أمام أي محاولة لإعادة هذه المناطق للحكم العربي، ومن أجل تقييد الحكومات الإسرائيلية في أي مفاوضات قادمة.

- تتنافس الأحزاب الإسرائيلية على إنشاء مزيد من المستوطنات في المناطق المحتلة، والتطرف في هذا المجال لدعم موقفها لدى الجمهور الإسرائيلي المؤيد لبناء المستوطنات والاحتفاظ بها. وتستغل الأحزاب والقوى السياسية المستوطنات في الوقت الحاضر، لتحقيق مكاسب انتخابية ولكسب الرأي لجانب برامجها الحزبية.

٤ ـ البعد الاقتصادي

تسعى عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تحاول اسرائيل من خلالها تقوية مقومات الاقتصاد الإسرائيلي. وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

- استغلال هذه المستوطنات في مجال الزراعة، باعتبار الزراعة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الإسرائيلي. وتحاول اسرائيل الاستفادة من هذه المستوطنات في مجال الزراعات البعلية والاعلاف، وكذلك في مجال زراعة الخضروات والفاكهة. ولذلك، حرصت على اقامة هذه المستوطنات على أخصب الأراضي في المناطق المحتلة، كما حرصت على تأمين الموضع الملائم من

حيث نوعية التربة واحتواء طبقاتها على مياه جوفية للري والشرب، أو تصيبها كميات كافية من المطر والمياه الجارية(١٥٥).

- محاولة المستوطنات السيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية، سواء المياه الجوفية أم الأنهار والوديان. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مشروع سحب المياه من نهر الأردن قرب جسر بنات يعقوب إلى قناة في الضفة الغربية لري المستوطنات(١٥٦).

- منافسة المدن والقرى العربية زراعياً وصناعياً، من خلال زرع المستوطنات في المناطق القريبة من تجمع الأيدي العاملة العربية، ومحاولة امتصاصها ودمجها ضمن سياسة العمل الإسرائيلي، مما يؤدي لحرمان النشاطات الاقتصادية في المناطق العربية من وفرة الأيدي العاملة، وتتضح هذه المشكلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي والطرق الحديثة التي تستخدمها المستوطنات، مما يجعلها متفوقة على الزراعة والصناعة العربيتين في المناطق المحتلة.

- التخطيط لتخفيف ضائقة السكن في إسرائيل، من خلال خلق مراكز جذب جديدة اقتصادياً واجتماعياً في الأراضي العربية، تنتقل إليها مجموعات من السكان، بخاصة من الشباب الإسرائيلي والمتزوجين حديثاً.

- أهمية بعض المناطق العربية من الوجهة السياحية، حيث تستقطب المستوطنات آلاف السيّاح، كما أن كثيراً من هذه

المستوطنات بدأ بإنشاء بعض الحرف اليدوية والخزفية المشهورة في الضفة الغربية.

- تمثل المستوطنات مراكز جذب للمستثمرين والأثرياء اليهود، حيث يتوقعون تحقيق أرباح مناسبة من استثماراتهم ومضارباتهم فيها. وفي أسوأ الظروف سيحصلون على تعويضات سخية وضخمة تدفعها الحكومة، لو اضطرتهم للخروج من المستوطنات، كما حصل لمستوطني ياميت في سيناء(١٥٧).

ولكن على الرغم من الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاستيطان في ميزانية المناطق المحتلة، فإنه يستنزف ميزانية الكيان الإسرائيلي، حيث سارت ميزانيات الاستيطان في خط تصاعدي مستمر، رغم الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها هذا الكيان. كما أن معظم مشاريع الاستيطان مكلفة اقتصادياً، فهناك الأف الشقق التي بنيت في المستوطنات ولا تجد المستوطنين المستعدين للاقامة فيها. وتقدر تكاليف الاستيطان للعائلة اليهودية الواحدة في الضفة الغربية بحوالى ١٥٠٠٠٠ دولار، وهو مبلغ ضخم إذا ما قورن باستيطان أي عائلة في حدود الكيان الإسرائيلي(١٥٨).

٥ ـ البعد الديمغرافي

تهدف عمليات الاستيطان لانجاز مجموعة من التغيرات الديمغرافية في المناطق المحتلة، نوجز أهمها فيما يلي:

ـ زرع أكبر عدد ممكن من الكثافة اليهودية في المناطق المحتلة سواء عن طريق نقل مجموعات من سكان إسرائيل، أم التخطيط لجلب عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد لتوطينهم في المستوطنات، وذلك بقصد تحقيق الانغراس اليهودي في المناطق التي لا يوجد فيها اليهود بكثرة، بقصد اعادة التوزيع الديمغرافي، وخلق أغلبية يهودية راجحة في كل المناطق.

ـ تهدف المستوطنات إلى خلق مجتمعات يهودية متكاملة في المناطق المحتلة لا عناصر مشتركة بينها وبين السكان العرب. فالمدارس والحوانيت واللغة والبرامج الترفيهية وغيرها جميعها يهودية[١٥٩]، كما أن هذه المجتمعات على صلة مستمرة بالكيان الإسرائيلي وتمثل امتداداً له. وتهدف في النهاية إلى خلق أمر واقع سكاني يصنع حدود اسرائيل المستقبلية، حيث أثبت التاريخ أنه، خلال الثمانين سنة الماضية، لم يتخل اليهود عن مستوطناتهم طواعية، ولديهم احساس بأن وجودهم في هذه المناطق هو الذي يصنع حدود اسرائيل.

ـ تحويل العرب إلى أقلية معزولة ومحاصرة بالمستوطنين والمستوطنات والمرافق الحديثة التي لا تخصهم، مثل الطرق وشبكات الكهرباء وغيرها، ومحاولة مصادرة الأراضي العربية لمنع أي توسع عمراني عربي، مما يؤدي إلى تهديد الوضع العربي في المناطق المحتلة ومنع العرب من اقامة دولة ذات أغلبية عربية.

ـ بناء شبكة من المستوطنات على الحدود الفاصلة بين

الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحدود الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وذلك لتفصل بين الاحتلالين وتمنع الاتصال بينهما، خشية حصول تقارب بين عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧، مما يؤجج الروح الوطنية والقومية لدى الطرفين، بعدما اعتقدت اسرائيل أنها قد انتهت من دمج عرب ١٩٤٨ ضمن سكانها.

ـ استهداف الشخصية الوطنية للعرب في المناطق المحتلة من خلال سيطرة المستوطنات على أرضهم وطردهم بمختلف الوسائل، وكذلك تصفية الشخصية الوطنية التاريخية للأرض العربية من خلال طمس المعالم العربية فيها عبر هدم القرى واقامة المستوطنات بدلاً منها، كي لا يبقى مستقبلاً ما يثبت عروبة فلسطين، لذا غيرت اسرائيل اسماء القرى والمعالم العربية والإسلامية، ووضعت لها اسماء عبرية بقصد تغيير خريطة فلسطين بالكامل.

٦ ـ البعد النفسي للاستيطان

ـ تشكل المستوطنات في المناطق المحتلة لليهودي، وبخاصة المهاجر حديثاً، «الغيتو الجديد» الذي يوفر له الحماية والرعاية. كما يحاول الابقاء على حالة الاستنفار لديه، وتأجيج الحقد في نفسه ضد الآخرين، مما يضمن استمرار تماسكه مع غيره من اليهود وولاءه لدولته.

ـ اشعار الفلسطيني بأنه غير قادر على اجتياز المستوطنات، باعتبارها قلاعاً حصينة ومسلحة وأدوات قمع وتهديد جاهزة ضده،

الأمر الذي سيؤدي إلى إرهابه وخلق شعور دائم بالخوف والقلق لديه.

- محاولة تعويد العرب في المناطق المحتلة على الوجود الإسرائيلي، وتكريس عادة التعامل معه، وتقبّل استمراره في المنطقة، في محاولة لتطبيع العلاقات مع السكان العرب، كخطوة أولى لامتصاصهم ودمجهم داخل المجتمع الإسرائيلي.

- إن إقامة المستوطنات في المواقع المرتفعة والمسيطرة داخل المناطق المحتلة، تحمل بعداً نفسياً يتمثل في زرع الاطمئنان والمنعة لدى المستوطن، كما أن عملية السيطرة على أراضٍ واسعة تعطي المستوطن نوعاً من الاحساس بالأمن والطموح، وكذلك فإن وجود اليهود في هذه المناطق المسيطرة سيخلق نوعاً من الشعور باليأس والقنوط لدى العرب، وبالتالي يؤدي إلى الشعور بعدم الارتياح في العيش في المناطق القريبة من تلك المستوطنات[١٦٠].

- تراعى العوامل النفسية بصورة كبيرة لدى المستوطنين أو المراد توطينهم في المناطق المحتلة قبل البدء في عملية انشاء الأساس المادي للمستوطنة، وذلك بهدف خلق حالة من الولاء والشعور بالارتباط العضوي بين المستوطن والمستوطنة، ومن هذه الاعتبارات:

١ - مشاركة المستوطن من البداية في عملية تخطيط المستوطنة واقامة النقاط الاستيطانية، ولتظهر وكأنها بدأت من الصفر من خلال

جهوده ومعاناته اليومية، بما يكسب المستوطنين صفة الرواد الذين يشقون الطريق لغيرهم لاستعمار الأرض.

٢ ـ منح المستوطن شعوراً بالاستقلالية والارتباط بالأرض من خلال منحه بيتاً وقطعة أرض خاصتين به، مما يزيد من تشبثه بالمستوطنة والدفاع عن نفسه وممتلكاته.

٣ ـ العمل على ايجاد أكبر قدر من الانسجام بين أهالي المستوطنة، من أجل سرعة دمجهم وتأقلمهم مع البيئة الجديدة.

٤ ـ اختيار اسم ملائم للمستوطنة قادر على اثارة نوع من العاطفة لدى المستوطن، مثل اسم له علاقة بحادثة تاريخية أو مقتل جندي أو ارتباط ديني أو أي شيء آخر يربط المستوطن بالموقع.

ثامناً: تقويم الاستيطان

وأخيراً، يمكن القول إنه رغم النجاحات الواضحة التي حققها المخطط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممثلاً ببناء ما يزيد عن ٢٠٠ مستوطنة ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي للاستيطان، لكن الواقع يثبت أن اسرائيل ما زالت عاجزة حتى الآن عن تحقيق الهدف النهائي للاستيطان في المناطق المحتلة بالمقارنة مع ما حصل عام ١٩٤٨، كما يثبت الواقع أن الهوة ما زالت كبيرة بين تطلعات اسرائيل ومخططاتها الاستيطانية من جهة، وبين ما تم انجازه على أرض الواقع حتى الآن في مجال الاستيطان، من جهة أخرى.

ويرجع هذا الفشل الذي واجه عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عـام ١٩٦٧ إلى عدة عوامل من أهمها:

ـ إن الضفة الغربية وقطاع غزة كانا حين احتلالهما عام ١٩٦٧ مسكـونين بأعـداد كبيـرة من العـرب الـذين يصعب اجتثـاثهم أو استيعابهم في المجتمع الإسرائيلي بعكس ما حدث عام ١٩٤٨، حيث حصلت إسرائيل آنذاك على الأرض من دون السكان، مما سهّل لها عمليات الاستيطان واستيعاب المناطق المحتلة. وتـزيد هـذه المشكلة تعقيداً إذا مـا أخذنـا بعين الاعتبار تـوقف الهجـرة الجمـاعية من المنـاطق المحتلة، كمـا حـدث في السنـة الأولى للاحتلال، وكذلك ارتفـاع نسبـة المواليـد لدى السكـان العرب بالمقارنة باليهود، مما سيجعل العرب في المناطق المحتلة يشكلون كثافة بشـرية قادرة على استيعاب الاعـداد القليلة من المستوطنين بينهم.

ـ نضـوب مراكـز الهجـرة اليهـوديـة في الخـارج، وقلة عـدد المهاجرين لإسرائيل الذين لديهم الاستعداد للاستيطان في المناطق المحتلة والاستقرار فيها، وذلك على خلاف ما حدث عام ١٩٤٨، إذ تدفقت اعداد كبيرة من مهاجري الدول العربية والإسلامية وغيرهم لاسرائيل في السنوات الثلاث الأولى لقيامها، مما مكّنها من زرع الأراضي المسيـطر عليها بـالمستـوطنـات والمستـوطنيـن، وتـدلّ مؤشرات المستقبل على اتجـاه اليهود في الخـارج للانـدماج في المجتمعات التي يعيشون فيها، بخاصة في الاتحاد السوفياتي والدول

الغربية، نظراً لتحسن أوضاعهم في تلك المجتمعات، وزوال ظروف الاضطهاد بالنسبة لاسرائيل باعتبارها المدافعة عن حقوق اليهود، والحارسة لمصالحهم، بعد ازدياد أعمال اسرائيل العدوانية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يلاحظ الاتجاه لزيادة عدد النازحين من إسرائيل نظراً لتردي الأوضاع فيها، حيث أصبح عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة يفوق عدد المهاجرين إليها. ويوجد الآن حوالى ٤٠٠ ألف ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية خارج فلسطين، ويرفضون العودة إليها[١٦١].

- تناقص مساحة الأراضي الصالحة للاستيطان والقابلة للمصادرة مستقبلاً، وذلك بعد أن سيطرت اسرائيل على الجزء الأكبر من أراضي المناطق المحتلة غير المستغلة، والتي هي بمعظمهاأراضٍ اميرية صخرية وجبلية، وبالتالي، فإن أي اتجاه لمصادرة أراضٍ جديدة صالحة للاستيطان والزراعة، سيكون على حساب حياة سكان المناطق المحتلة المعيشية، وسيصطدم بمقاومة كبيرة من السكان مالكي هذه الأراضي.

- نقص الموارد المالية اللازمة للاستيطان بسبب الوضع الاقتصادي المتردي في إسرائيل، وبالتالي، فإن فرص الاستثمار في مجال الاستيطان ستكون محدودة في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية، وستكون عملية الحفاظ علي وتيرة الاستيطان الحالية وتطوير المستوطنات عملية صعبة مستقبلاً، هذا إضافة إلى تناقص

قدرة اسرائيل على تقديم الاغـراءات للمستوطنين لـلاستقرار في المناطق المحتلة، بخاصة وأن دوافع الاستيطان الاقتصادية والرغبة في تحسين ظروف المعيشة أصبحتـا المحرك الأسـاسي لعمليات الاستيطان في المناطق المحتلة، بعد تناقص الاستعداد للاستيطان الطلائعي الذي يقبل خفض مستوى المعيشـة والعيش في ظروف صعبة، انطلاقاً من دوافع ايديولوجية ودينية، كتلك الحالات التي بدأت في مستوطنات الأغوار الأولى عقب حرب عام ١٩٦٧.

ـ عجز السلطات الإسرائيلية عن خلق كثافـة بشريـة يهوديـة داخـل المناطق المحتلة، رغم اتسـاع عمليات الاستيـطان وكثرة المستـوطنات المقـامة، وكذلك عجز هـذه السلطات عن تـوزيـع المستوطنين على جميع مستوطنات المناطق المحتلة.

وتظهر دلائل هذا العجز من خلال:

١ ـ تناقص قدرة المستوطنات على جذب مزيد من المستوطنين. فمعـظم المستوطنـات الجـديـدة لا تجـد من يسكن فيهـا، رغم الاغراءات الكبيرة المتوافرة للمستوطنين.

٢ ـ عدم ثبات عدد المستوطنين في المستـوطنات المقـامة في المنـاطق المحتلة، حيث يقبل كثيـرون العيش في المستـوطنـات لمجـرد التجـربـة والإطـلاع على نمط الحيـاة في المستـوطنـات الجديدة، ولكنهم سرعان ما يعودون إلى مناطق إقامتهم الدائمة في حدود عام ١٩٤٨ لـلاستقرار هنـاك، نظراً لاحتفـاظهم بمساكنهم وأعمالهم وعلاقاتهم في هذه المناطق.

٣ ـ تركز المستوطنين في المستوطنات الكبيرة القريبة من حدود ١٩٤٨، حيث يقيم حوالى ثلثي المستوطنين في ١٠ مستوطنات رئيسية لا تبعد أكثر من ٢٠ ـ ٣٠ دقيقة بالسيارة عن القدس أو تل أبيب، بينما ظلت بقية المستوطنات في مختلف المناطق المحتلة شبه خالية من السكان ومهجورة.

ويرجع فشل السلطات الإسرائيلية في هذا المجال إلى عدة عوامل منها:

- صعوبة الظروف المعيشية في المستوطنات، بخاصة المستوطنات القروية التي يصعب توفير وسائل الراحة والترفيه فيها.

- شعور معظم المستوطنين بأن الأمن الحقيقي مفقود في مناطق الاستيطان، رغم كل مظاهر القوة التي تحيط بها إسرائيل مستوطناتها، وسيطرة حالة التوتر على علاقة المستوطنين بالسكان العرب في المناطق المحتلة.

- تراجع الدوافع الايديولوجية للاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، باعتبار أن المشروع الصهيوني حقق الجزء الأهم من أهدافه بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨.

ولمجابهة هذه المشكلة، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الاجراءات لاغراء المستوطنين على الاستقرار في المناطق المحتلة، ولجلب مزيد من المستوطنين للاقامة في هذه المناطق منها:

- اقامة المستوطنات في المناطق الحضرية التي تتوافر فيها أساسيات الحياة المريحة من كهرباء ومياه وبيوت ثابتة.

- ربط المستوطنات بطرق واسعة مع المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، لتسهيل انتقال المستوطنين للعمل والسياحة وقضاء أوقاتهم في المدن الإسرائيلية، مثل تل أبيب وحيفا والقدس وغيرها.

- توفير فرص عمل للمستوطنين في المناطق المحتلة، من خلال عمل عدد كبير منهم في الإدارة العسكرية للمناطق المحتلة أو القوات الإسرائيلية الموجودة فيها، وكذلك الاتجاه لبناء المستوطنات الصناعية التي تستوعب الأيدي العاملة اليهودية فيها.

- اقامة المدن والمستوطنات الكبيرة التي تسمح بخلق نوع من الحياة الاجتماعية، وتوافر فرص الترفيه والحياة السهلة للمستوطنين، وذلك نظراً لعجز المستوطنين عن الاندماج والتعامل مع سكان المناطق المحتلة.

ولكن هذه العقبات التي تواجه عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة، والاجراءات الإسرائيلية للتغلب عليها، يجب ألا تحجبا عن أعيننا الانجازات التي حققتها اسرائيل حتى الآن في مجال الاستيطان، والتي سبق استعراضها في ثنايا هذا الكتاب. وكذلك يجب ألا تغيب عن أذهاننا الفرص والإمكانات التي ما زالت متاحة للعمل الاستيطاني في المناطق المحتلة، في ضوء المخططات الإسرائيلية بعيدة المدى في مجال الاستيطان، مع غياب الدور العربي الفعال في هذا المجال.

وبالتالي ، فإن مصير الاستيطان سيعتمد على مدى التفاعل بين هذه المعطيات التي تملكها اسرائيل والمتغيرات الأخرى على الصعيدين المحلي والدولي ، ومدى قدرة أي من هذه العوامل على السيطرة على ظروف الاستيطان في المرحلة المقبلة.

هوامش الفصل الرابع

(١) للتمييز بين هذين الاتجاهين، أنظر:

Jan Metzger, Martin Orth and Christain Sterzing, *This Land is our Land: The West Bank under Israeli Occupation,* translated by Dan Bryant [et al.] (London: Zed Press, 1983), pp. 31-41, and Donald S. Wills, «Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 11, no. 3 (Spring 1982), pp. 39-42.

(٢) وزارة الخارجية، ادارة شؤون فلسطين، تصريحات المسؤولين الاسرائيليين سنة ١٩٦٧ (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ٤٨.

(٣) محاضر الكنيست: نصوص مختارة من محاضر الكنيست السادس، الدورة الثانية، السنة العبرية ٥٧٢٧، ١٥/٩/١٩٦٦ - ٤/١٠/١٩٦٧، مترجم عن العبرية، اعداد صبري جريس [وآخرون]، تقديم محمد حسنين هيكل، سلسلة محاضر الكنيست، ١ (القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٧٥٤.

(٤) وزارة الخارجية، ادارة شؤون فلسطين، تصريحات المسؤولين الاسرائيليين سنة ١٩٦٩ (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، سنة ١٩٦٧، ص ٥٥.

(٦) المصدر نفسه، سنة ١٩٦٩، ص ٢١.

(٧) اسحق رابين، من مفكرة اسحق رابين: سجل خدمة، ترجمة دار الجليل (عمان) (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، ص ٢٣٧.

(٨) Ronald De Maclaurin, Mohammed Mughisuddin and Abraham R. Wagner, *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria* (New York: Praeger, 1977), p. 207.

(٩) غولدا مائير، «كلمة غولدا مائير،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الصهيوني، ٢٨، القدس، ١٩٧٢ (الجلسة السابعة)، مترجم عن العبرية والانكليزية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧)، ص ٥١١.

(١٠) Yigal Allon, «Israel: The Case for Defensible Borders,» *Foreign Affairs*, vol. 55, no. 1 (October 1976), pp. 49 - 50.

(١١) رابين، من مفكرة اسحق رابين: سجل خدمة، ص ١٨٣.

(١٢) *Jerusalem Post*, 7/1/1977.

(١٣) دافار، ١٩٧٨/١/٩. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(١٤) عيزر وايزمن، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٤)، ص ٢٢٦.

(١٥) معاريف، ١٩٧٦/١١/١٧. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(١٦) هآرتس، ١٩٨١/٤/١٠. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(١٧) تصريحات ومواقف القادة الاسرائيليين والصهيونيين، عدد ١ (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ - ٣١ آذار/مارس ١٩٨١) - عدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، إعداد سمير صراص (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٦٦.

(١٨) *Jerusalem Post*, 19/11/1967.

(١٩) وزارة الخارجية. ادارة شؤون فلسطين، تصريحات المسؤولين الاسرائيليين سنة ١٩٦٧، ص ٥٩.

(٢٠) يد يعوت احرونوت، ١٩٧٣/٤/١٥. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٢١) Shimon Peres, *David's Sling: The Arming of Israel* (London: Weidenfeld and Nicolson; Now York: Random House, 1970), pp. 269 - 282.

(٢٢) رصد اذاعة اسرائيل: نشرة استماع يومية للاذاعة الاسرائيلية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، (تاريخ ١٩٧٥/٣/٤).

(٢٣) أبا ايبان، بلادي، ترجمة سمير نقاش، مراجعة رسمي بيدس (تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٧٧)، ص ٢٨٢.

(٢٤) وزارة الخارجية، ادارة شؤون فلسطين، تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، سنة ١٩٦٧، ص ٦١.

(٢٥) هآرتس، ١٢/١٢/١٩٧٧. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٢٦) Lester A. Sobel, ed., *Peace - Making in the Middle East,* contributing editor Hal Kosut (New York : Facts on File Checkmark Books, 1980), p. 149.

(٢٧) يمكن متابعة آراء وتصورات مناحيم بيغن بشأن الاستيطان في: مناحيم بيغن من الارهاب للسلطة: دراسة في طبيعة السلطة السياسية الجديدة في اسرائيل، اعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم الدراسات الاسرائيلية وفلسطين المحتلة، اشراف إلياس شوفاني (بيروت: المؤسسة، ١٩٧٧)، ص ١٥١ - ١٥٣، وجورج حجار، «بيغن: عقائدي في السلطة،» مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد ٢٦ (كانون الثاني / يناير - شباط/ فبراير ١٩٧٨)، ص ٥٣.

(٢٨) معاريف، ٢٤/٦/١٩٧٧. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٢٩) Institute for Palestine Studies, *Who is Menahem Begin: A Documentary Sketch* (Beirut: The Institute, 1977), p. 58.

(٣٠) *Jerusalem Post,* 6/12/1983.

(٣١) Wills, «Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People,» p. 43.

(٣٢) تصريحات مواقف القادة الإسرائيليين والصهيونيين، عدد ١ (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ - ٣١ آذار/مارس ١٩٨١) - عدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٦٥.

(٣٣) معاريف، ٢٧/١٢/١٩٨٣. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٣٤) غيئولا كوهين، إلى أين نتجه، ندوة في عدد خاص من اسرائيل مغازين، ترجمة خاصة (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٨)، ص ٢٨.

(٣٥) مهدي عبد الهادي، «الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة،» ورقة قدّمت إلى: الندوة العالمية حول القدس بمناسبة ذكرى الاسراء والمعراج، عمان، ١٩٧٩، ص ٥.

(٣٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٧٥، رئيس التحرير كميل منصور (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية؛ بيروت: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ١٠٦.

(٣٧) نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمان) التقرير رقم ٦٥١، ٢٩/١/١٩٨٣، نقلاً عن: يهودا أليطاني، في مجلة كول هعير.

(٣٨) David Newman, *Jewish Settlement in the West Bank: The Role of Gush Emunim,* Occasional Papers Series, no. 16 (Durham: University of Durham, Center for Middle East and Islamic Studies, 1982), p. 27.

(٣٩) داني روبنشتاين، غوش ايمونيم: الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٣٨.

(٤٠) Metzger, Orth and Sterzing, *This Land is our Land: The West Bank under Israeli Occupation*, p. 34.

(٤١) «Israel Settlement in the West Bank,» *Time* (17 January 1983), p. 10.

(٤٢) Shabtai Teveth, *Moshe Dayan: The Soldiers, the Man, the Legend,* translated from the Hebrew by Leah and David Zinder (London: Weidenfeld and Nicolson; Jerusalem: Steimatzky Agency, 1972), pp. 341 - 342.

(٤٣) Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel's Response* (London: Macmillan; New York: Free Press, 1977), pp. 128 - 129.

(٤٤) *Jerusalem Post,* 25/1/1975.

(٤٥) ناحوم غولدمان، اسرائيل إلى أين، ترجمة فلسطين المحتلة (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠)، ص ٦٨ - ٧٠.

(٤٦) انظر مثال لمثل هذا التقسيم في:

Harkabi, *Arab – Strategies and Israel's Response,* chap. 8.

(٤٧) تواجه الدارس العربي للرأي العام الاسرائيلي مجموعة من العقبات التي تحد من جدوى مثل هذه الدراسة إذ أنه يدرس مجتمعاً لم يتسنى له التعامل معه بصورة مباشرة، ولذلك فهو مضطر للاعتماد على ما ينشر من استطلاعات للرأي العام الاسرائيلي من قبل المؤسسات والمراكز الاسرائيلية المتخصصة في هذا المجال رغم ما في ذلك العمل من محاذير عديدة. وكذلك تواجه دراسات الرأي العام بصورة عامة قضية التقلبات والتغيرات السريعة التي تصيب الرأي العام والتي تحتاج لمتابعة مستمرة لمعرفة

تأثير الأحداث على اتجاهات الرأي العام.

(٤٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤٩) قام بهذا الاستطلاع معهد داحاف ونشرت نتائجه في جريدة: دافار، ١٩٧٤/١٠/١٠. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٥٠) لمزيد من التفاصيل حول موقف الرأي العام الاسرائيلي من قضية الاستيطان وجهود السلام، انظر: اتجاهات الصحافة الاسرائيلية، الرأي العام والمفهوم الاسرائيلي للسلام: مختارات من المقالات ودراسات تحليلية، اعداد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، اشراف علي الدين هلال، ٢ ج (القاهرة: المركز، ١٩٧٩).

(٥١) قام بإجراء الاستطلاع معهد يوري ونشرت نتائجه في: هآرتس، ١٩٧٨/١١/١٢. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٥٢) قام بإجراء الاستطلاع معهد استطلاع الرأي العام الوطني ونشرت نتائجه في هآرتس، ١٩٨٥/٢/٣. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٥٣) بخصوص بنود مشروع الون، انظر: الأرض، ١٩٨٣/٧/٧، ص ١٣ ـ ١٥، و
Allon, «Israel: The Case for Defensible Borders,» pp. 40 - 49.

(٥٤) انظر في ذلك: الأرض، ١٩٨٣/٧/٧، ص ١٥ ـ ١٦؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٧٣، رئيس التحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥، و

Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies,* AEI Studies, 398 (Washington, D.C.: London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 51.

(٥٥) أنظر نص وثيقة الـ ١٤ بنداً في: دافار، ١٩٧٣/١١/٢٩. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٥٦) أنظر القسم الخاص بالفكر الاستيطاني خلال هذه المرحلة في مقدمة هذا الجزء.

(٥٧) بخصوص مشروع شارون، أنظر:

Sobel, *Peace - Making in the Middle East,* p. 49, and *Jerusalem Post,*

8/8/1978.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل عن مشروع غوش أمونيم، انظر:

Metzger, Orth and Sterzing, *This Land is our Land: The West Bank under Israeli Occupation*, pp. 33 - 35; Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, p. 52,and Newman,*Jewish Settlement in the West Bank: The Role of Gush Emunim*, pp. 30 - 37.

(٥٩) أنظر دور هذه الجماعات في ارهاب سكان المناطق المحتلة في:

United Nations, General Assembly A / 39 / 591, Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories, *The Work of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories* (New York: United Nations, 1984), pp. 58 - 66.

(٦٠) هآرتس، ١٩٧٧/٧/٣. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) انظر في ذلك: الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، الدورة ٣٤، تونس، ١٥ ـ ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥، و

Yehuda Litani, «Jewish Booklet Plans,» *Ha'artz*, 28/2/1978, translated by *Israel Mirror* (London), 28/2/1978.

(٦٣) أنظر في ذلك: وليد الجعفري، الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الماضي والحاضر، ١٨٨٢ ـ ١٩٨٣،» صامد الاقتصادي، السنة ٦، العدد ٤٨ (آذار/مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ٣٩.

(٦٤) أنظر في ذلك: *Jerusalem Post*, 12/9/ 1977, and

وكالة الأنباء الكويتية،«المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية،» الشرق الأوسط، ١٩٨٤/١/١٤.

(٦٥) انظر في ذلك: World Zionist Organization, Department for Rural

Settlement, «Master Plan for the Development of Settlement in Judea and Samaria, 1979 - 1983,» (Jerusalem, 1983). (Mimeographed)

(٦٦) يعبّر شارون رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان عن هذه السياسة بقوله أن أي أسبوع يمر على الدولة دون أن تقيم أعمالاً استيطانية أو أن تمتلك أراضٍ جديدة يعد عملاً خطيراً ويعني أن اسرائيل تخسر أراضيها كما لو أنها أُخذت منها. أنظر:
Israel Mirror, 21/8/1977.

(٦٧) سوف نستعرض السياسات الاسرائيلية في مجال الأراضي والسكان بصورة مستقلة في الصفحات القادمة.

(٦٨) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة». ولمزيد من المعلومات عن السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه في الضفة الغربية واستغلالها في تزويد المستوطنات الاسرائيلية بها، أنظر:
Israel, Ministry of Defence, Coordinator of Government Operations in the Administered Territories, *Thirteen Years of Military Government, 1967 - 1980: Data on Civilian Activities in Judaea and Samaria , the Gaza Strip and Northern Sinai* (Jerusalem: The Ministry , 1981), pp. 8 - 17.

(٦٩) بلغت نسبة مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل سنة ١٩٧٩ حوالى ٩٠ بالمائة من بضائعها، أما نسبة صادراتها إلى اسرائيل فقد وصلت إلى ٦٢ بالمائة، مما يوحي بأن اقتصاد الضفة قد اصبح مرتبطاً تماماً بالاقتصاد الاسرائيلي ومعتمداً عليه بشكل كلي. لمزيد من المعلومات حول محاولة السلطات الاسرائيلية ربط اقتصاد الضفة باسرائيل، انظر: **المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية**، اعداد عزت جرادات (عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٢)، ص ١٨.

(٧٠) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, pp. 30 -31.

(٧١) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: **مصادرة الأراضي في المناطق المحتلة، ١٩٦٧ - ١٩٨٠**، اعداد وإشراف احسان نزار عطية (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٠ - ٢١، الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستيطان وأساليب السيطرة على الأراضي

العربية،» ملف ٣٠١٠٠/ ٦٨٦/ ٧٥/ ٨٧، ص ١ ـ ٢. (بحث غير منشور)، و

United Nations, General Assembly A/ 39/ 591, Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories, *The Work of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories,* pp. 82 - 83.

(٧٢) انظر توصيات لجنة مسح الأراضي الأميرية في:

Israel Mirror, 30/11/1978.

حيث اقترحت اللجنة: ١) بقاء الأراضي الحكومية بيد السلطات الاسرائيلية باعتبارها كانت مملوكة للحكم الأردني وليس هناك من مبرر لأن تـرث السلطـة الحكم الذاتي المنوي اقامتها هذه الأراضي التي يمكن التفاوض بشأنها مع الأردن؛ ٢) يجب ضمان السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه لأهميتهـا لاسرائيل ولتأثيرها المباشر على المياه الجوفية في اسرائيل؛ ٣) العمل على اقامة مجلس محلي للمستوطنين يرتبط مباشـرة بإسرائيل.

(٧٣) أنظر امثلة عن هذا العمل في: «بعد تزايد الصفقات العقارية المشبوهـة، العودة (القدس)، العدد ١٧ (٢ تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل عن توزيع هذه الأراضي ومواقعها، أنظر: الأردن، وزارة العمـل والشؤون الاجتماعيـة، دائرة العـلاقات الخـارجية، «الآثـار السلبية لسيـاسة الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى،» تقرير قدّم إلى: مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٨١ (عمان: الدائرة، ١٩٨١).

(٧٥) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies,* p. 17.

(٧٦) الأردن، وزارة الخـارجيـة، المكتب التنفيـذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة،» ص ١٥.

(٧٧) المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس: طبيعتها والهدف منها، أعدت هذه الدراسة الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسـة الشعب الفلسطيني لحقوقـه غير القـابلة للتصرف وبتـوجيه منهـا (نيويـورك: الأمم المتحدة،

١٩٨٢)، ص ٣٤.

(٧٨) نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمان)، التقرير رقم ٦٥١، ٢٩/١/١٩٨٣. ولمزيد من التفاصيل عن عمليات الاحتيال والعنف والشركات العاملة في شراء الأراضي، انظر: نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمان)، التقرير رقم ٣٠٣، ٢٣/١/١٩٨٢، والتقرير رقم ٤٤٨، ١/١/١٩٨٣.

(٧٩) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة،» ص ١٥.

(٨٠) الأردن، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العلاقات الخارجية، «آثار الاستيطان الاسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة،» تقرير قدّم إلى: مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٨٣ (الأردن: الدائرة، ١٩٨٣).

(٨١) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, pp. 19 - 20.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه السياسات، أنظر:

Muhammad Hallaj, «Israel's Palestinian Policy,» in: Ibrahim Abu - Lughod, ed., *Palestinian Rights: Affirmation and Denial* (Wilmette, Ill.: Medina University Press, 1982), pp. 95 - 107; Michael Adams, «Signposts to Destruction: Israel Treatment of Arabs in the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 22 (Winter 1977), p. 32, and

الأردن، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العلاقات الخارجية، «آثار الاستيطان الاسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة».

(٨٤) الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٨)، ص ١٨ - ١٩.

(٨٥) *Sunday Times*, 15/6/1969.

(٨٦) في دراسة عن أسباب النزوح الجماعي سنة ١٩٦٧، وجد بأن الخوف كان أحد الأسباب الرئيسية للنزوح الذي يليه في ذلك الحرب النفسية من مناشير واشاعات وتحقير ثم تهديم القرى والمنازل وأخيراً الضغط الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل عن أسباب

النزوح، أنظر: حليم بركات وبيتر ضود، **النازحون: اقتلاع ونفي: دراسة اجتماعية علمية**، سلسلة دراسات، ١٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٣١ ـ ٤٨، وأميرة حبيبي، **النزوح الثاني: دراسة ميدانية تحليلية لنزوح ١٩٦٧**، سلسلة دراسات فلسطينية، ٧٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣).

(٨٧) Ann Mosely Lesch, «Israel Settlement in the Occupied Territories, 1967 - 1977,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 25 (Autumn 1977), p. 28.

(٨٨) داعس أبو كشك، **السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٨٩) للحصول على احصائيات وبيان باسماء المبعدين ووظائفهم لكل سنة، انظر: **الكتاب السنوي: توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة، ١٩٨٢**، هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو وغسان كمال (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣).

(٩٠) لمزيد من التفاصيل حول أعمال اسرائيل الانتقامية ضد المدنيين، انظر: United Nations, General Assembly A/ 39/ 591, Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories, *The Work of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories*, pp. 45 - 51.

(٩١) يشير تقرير للمدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة إلى أن ١٩٢ ألف عامل عربي يعملون في اسرائيل في أكثر المدن تدنياً وبأجور تقل عن ٥٠ بالمائة عن أجور الاسرائيليين وهم يشكلون حوالى ٣٩ بالمائة من مجموع الأيدي العاملة في المناطق المحتلة. نشر التقرير في جريدة **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٥/٧/٩، ص ١٤.

(٩٢) جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ١٩٠. لمزيد من التفاصيل بخصوص السياسات الاسرائيلية في مجال العمالة العربية، أنظر:

Arab Labour Organization, Arab Labour Office, *Israeli Settlements and their Effect on the Conditions of Arab Workers in Palestine and Occupied Arab Territories* (Baghdad: [n. pb.] , 1982), pp. 63-68.

(٩٣) الأردن، وزارة الأوقاف وشؤون المقدسات الاسلامية، أساليب الاحتلال الصهيوني : حلقة بحث، عمان، أيار/ مايو ١٩٧٨ - ٥ أيار/ مايو ١٩٨٥ (عمان، ١٩٧٨)، ص ١ - ٦.

(٩٤) انظر الجزء الخاص بالفكر الاستيطاني خلال هذه المرحلة في بداية هذا الفصل.

(٩٥) يعلق حاييم شارون أحد قادة حزب العمل على هذه السياسة بأن أعضاء المنظمات الارهابية في المناطق المحتلة اصبحوا يتمتعون بالحماية القانونية ولا يخضعون لاشراف المؤسسات الرسمية وهذا يسهل لجوءهم للعنف ويشجعهم على الاستمرار في ذلك. انظر: هآرتس، ١٩٨٣/٥/٣٠. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(٩٦) أخذت الأرقام الخاصة بسنة ١٩٦٧ قبل الحرب من:

Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, p. 2.

كما أخذت الأرقام الخاصة بنهاية سنة ١٩٦٧ من: هاني العبد الله، «الخارطة الديمغرافية في إسرائيل،» صامد الاقتصادي، السنة ٧، العدد ٥٣ (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ٨٣.

(٩٧) Peoples Press, Palestine Book Project, *Our Roots are Still Alive: The Story of the Palestinian People* (San Francisco : Peoples Press; New York: distributed by the Institute for Independent Social Journalism , 1977), p. 114.

(٩٨) النسب من استخراج الباحث من الجدول رقم (٤ - ٤).

(٩٩) الامم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ص ٤٠.

(١٠٠) اللجنة الملكية لشؤون القدس، تقرير عن المستوطنات الاسرائيلية في القدس والأرض المحتلة (عمان: [د. ن.]، ١٩٨٢). والنسب من استخراج الباحث.

(١٠١) *Israeli Population in the West Bank, 1984* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1985), p. 1.

(١٠٢) الرقم الخاص بسكان مدينة القدس من استخراج الباحث اعتماداً على: الأردن، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **التقرير السنوي، ١٩٧٣** (عمان: الوزارة، ١٩٨٤)، و**الكتاب السنوي: توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة، ١٩٨٢**.

(١٠٣) *Israeli Population in the West Bank, 1984.*

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) ملفات وزارة الأرض المحتلة.

(١٠٦) تقرير وضعته الادارة العامة لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية، نقلاً عن: **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٥/٧/١٩ .

(١٠٧) لمزيد من المعلومات عن مؤسسات الاستيطان، انظر: الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، لجان ومنظمات الاستيطان، **ملفات المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة** (عمان: المكتب، ١٩٧٩)، مكتب الأرض المحتلة (فتح)، قسم المعلومات، **الاستيطان الاسرائيلي في الأرض المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨** (بيروت: [د. ن. ، د. ت.])، ص ٧ ـ ٨ ، و**استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأرض المحتلة**، اشراف حبيب قهوجي (دمشق: منشورات الطلائع دائرة الاعلام؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢ .

(١٠٨) **المؤتمر الصهيوني، ٢٧، القدس، ١٩٦٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام، ١٩٧١)، ص ٦٨.

(١٠٩) **الأرض**، ١٩٧٥/٩/٧.

(١١٠) **المؤتمر الصهيوني، ٢٧، القدس، ١٩٦٨**، ص ٦٨.

(١١١) *Israel Mirror*, 26/10/1977.

وفي هذا الشأن وجه رعنان فاتيس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية انتقادات شديدة لسياسة أرييل شارون واعتبرها مخالفة قانونية للاتفاقية الموقعة بين الحكومة والوكالة اليهودية، نقلاً عن: **هآرتس**، ١٩٧٧/١٠/٢٥.

(١١٢) المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس: طبيعتها والهدف منها، ص ١.

(١١٣) Israel Information Center, *Israeli Settlement in Administration Area's* (Jerusalem: Israel Information Center, 1973), p. 6.

(١١٤) Ibrahim Matar, *Settlements, Strategy, Tactics and Impact* (Jerusalem: [n.pb.], 1984), p. 6.

(١١٥) النسب مستخرجة من المعلومات الواردة في: **فهرس المستوطنات** (عمان: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، ١٩٨٤)؛ نافذ نزال، «المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٧ (حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ١٥٩ ـ ١٦٩؛

«Jewish Settlement Established in Eretz Israel,» and «Pamphlet Published by Settlement Department of Jewish Agency and World Zionist Organization,» (July 1982).

(١١٦) *Israel Mirror*, 30/ 11/ 1978.

(١١٧) الحسن بن طلال، «سياسة الاستيطان الاسرائيلي لفلسطين والوطن العربي،» **العربي**، العدد ٣١٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١١٨) عاموس لفاف، «وقائع عن الاستيطان: سياسة الضم الواقعي بالأرقام،» ترجمة صلاح عبدالله، **صامد الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٦٩.

(١١٩) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الأوضاع العامة في المناطق المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: **مؤتمر المشرفين على شؤون الأرض المحتلة، ٣٣، تونس، ١٩٨٣** (تونس: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٥.

(١٢٠) خليل السواحري، «الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية: القدس، الخليل، نابلس،» **صامد الاقتصادي**، السنة ٦، العدد ٤٨ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ١١٧ ـ ١١٩. ويعبر عن ذلك موشيه ليفنجر أحد زعماء غوش أمونيم بقوله «نحن عائدون إلى مدينة الملك داود إلى أجزاء التوراة الأولى»، نقلاً عن: **نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية** (عمان)، التقرير رقم ٧٣٠، ص ٥.

(١٢١) سلمان الشيخ، «المستوطنات الاسرائيلية ومصير الأرض العربية،» العربي، العدد ٣٠٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٩٠.

(١٢٢) السواحري، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(١٢٣) الجمعية العلمية الملكية، «آثار الاحتلال الاسرائيلي واستراتيجية الدعم،» (عمان، ١٩٨٠)، ص ٤. (بحث غير منشور)

(١٢٤) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ١٩٨٤،» تقرير قدّم إلى: مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، ٣٤، تونس، ١٥ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، ص ٨.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) السواحري، «الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية: القدس، الخليل، نابلس،» ص ١٢٣.

(١٢٧) الموسوعة الفلسطينية، اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (دمشق: الهيئة، ١٩٨٤)، ص ٢٢٦.

(١٢٨) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، «الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ١٩٨٤،» ص ٢.

(١٢٩) لمعرفة ملابسات هذا القرار والمداولات بخصوصه في اسرائيل، أنظر:
Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1974), pp. 37 - 41.

(١٣٠) كيت ماجواير، تهويد القدس: الخطوات الاسرائيلية للاستيلاء على القدس (بيروت: دار الآفاق الجديدة؛ مركز الدراسات العربية، ١٩٨١)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٣١) لمزيد من المعلومات عن هذه الاجراءات، انظر: روحي الخطيب، «القدس في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي،» شؤون عربية، العدد ٤٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٤٨ ـ ٥٧.

(١٣٢) القدس عربياً واسلامياً: وثيقة مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية، ١١، اسلام اباد، ايار (مايو) ١٩٨٠، اعداد وزارة الخارجية الأردنية والمكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة (عمان: [الوزارة]،

١٩٨٠)، ص ٢٣ ـ ٣٠.

(١٣٣) Henry Cattan, *The Question of Jerusalem* (London: Third World Center for Research and Publishing, 1980), p. 34.

(١٣٤) أنظر تقريراً مفصلاً عن عدد السكان المطرودين من أحياء القدس المختلفة في: مكتب أمانة القدس، تقرير حول مواصلة سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس خلافاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة اليونسكو، اعداد روحي الخطيب (عمان: مكتب امانة القدس، ١٩٧٦)، ص ٤٨.

(١٣٥) المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس: طبيعتها والهدف منها، ص ٣٠.

(١٣٦) أنظر في ذلك: عبد الهادي، «الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة،» ص ٥، والقدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، اعداد سمير جريس، سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٦١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

(١٣٧) أنظر في ذلك: عبد الهادي، المصدر نفسه، ص ٤، والقدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، والتهويد، ص ١٤٠ ـ ١٤٣.

(١٣٨) أنظر في ذلك: الأردن، وزارة شؤون الأرض المحتلة، شعبة الدراسات، «الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، ١٩٦٧ ـ شباط (فبراير ١٩٨٢)،» (بحث غير منشور رقم ٥٠/أ)، ص ٦.

(١٣٩) United Nations, General Assembly A/ 39/ 591, Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories, *The Work of the Special Committe to Investigate Israel Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories*, p. 80.

(١٤٠) تفاخر السلطات الاسرائيلية بانها استطاعت توطين اللاجئين الفلسطينيين في القطاع خارج المخيمات وسمحت لسكان المخيمات ببناء مساكنهم الخاصة في الأماكن القريبة وذلك لحل مشكلة الازدحام داخل المخيمات. أنظر:

Israel, Ministry of Defence, Coordinator for Government Operations in the Administered Territories, *Thirteen Years of Military Government, 1967 - 1980: Data on Civilian Activities in Judaea and Samaria, the Gaza Strip and Northern Sinai*, p. 22.

(١٤١) دافار، ٢٨/٢/١٩٧٥. (ترجمة خاصة، الأصل بالعبرية)

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الايديولوجية أنظر الجزء الخاص بالفكر الاستيطاني.

(١٤٣) انظر أماكن هذه المستوطنات في:

«Pamphlet Published by Settlement Department of Jewish Agency and World Zionist Organization».

(١٤٤) الأردن، وزارة الخارجية، المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، **الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ١٩٨٤**، ص ٦.

(١٤٥) لمزيد من المعلومات عن أهداف الاستيطان، أنظر: الأردن، وزارة الاعلام، مديرية الدراسات والأبحاث، **أهداف الاستيطان** (عمان: المديرية، ١٩٨٣)؛ «ملف فلسطين المحتلة: البعد الحقيقي للاستيطان الصهيوني،» **مجلة فلسطين المحتلة**، العدد ٣٥٦ (٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٢٩ - ٣٣، و**الندوة الدولية حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، القاهرة، ٢٤ - ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٩).

(١٤٦) أنظر مفهوم الحدود الآمنة ضمن الفكر الاستيطاني بعد سنة ١٩٦٧.

(١٤٧) أنظر عوامل اختيار مواقع المستوطنات في: محمد علي الفرا، «الاستيطان الصهيوني في فلسطين: أهدافه وأخطاره،» **صامد الاقتصادي**، السنة ٤، العدد ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٣٦.

(١٤٨) يعلق رفائيل ايتان رئيس الأركان الاسرائيلي على انخراط المستوطنات في التنظيم العسكري الاسرائيلي في محاضرة في تل أبيب بقوله: «ان المستوطنات على الحدود جزء من التنظيم العسكري الاسرائيلي ونحن نعتبر سكانها كجيش نظامي ولذلك فإن المستوطنين قد سلحوا بأسلحة ثقيلة ودربوا جيداً ويعرفون دورهم في حالة نشوب حرب». أنظر:

Abu - Lughod, ed., *Palestinian Rights: Affirmation and Denial*, p. 21.

(١٤٩) خيرية قاسمية، علي الدين هلال وابراهيم كسروان، المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٧.

(١٥٠) Wills, «Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People,» p. 49.

(١٥١) تيسير النابلسي، الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية: دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، سلسلة كتب فلسطينية، ٦٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨١)، ص ٢٣٠.

(١٥٢) Newman, *Jewish Settlement in the West Bank: The Role of Gush Emunim*, pp. 27 - 28.

(١٥٣) Metzger, *This Land is our Land: The West Bank under Israeli Occupation*, p. 31.

(١٥٤) مثال ذلك مستوطنات سيناء واستخدامها كورقة ضغط في المفاوضات المصرية الاسرائيلية اثناء التمهيد لمباحثات كامب ديفيد.

(١٥٥) طه بن عثمان الفراء، «سياسة الاستعمار الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التغيرات السكانية والاجتماعية في العالم الاسلامي في القرن الرابع عشر الهجري، عمّان، ٦ ـ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، ص٣٧.

(١٥٦) بخصوص سياسة اسرائيل المائية، أنظر:

Uri David, E. L. Max and John Richardson, «Israel's Water Policies,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 9, no. 2 (Winter 1982), and

عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير (عمان: دار الجليل؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٢٣ ـ ١٣٠.

(١٥٧) «Israel Settlement in the West Bank,» *Time*, 17/1/1983, p. 9.

(١٥٨) الحسن بن طلال، «سياسة الاستيطان الاسرائيلي لفلسطين والوطن العربي،» ص ٣٢.

(١٥٩) «Israel Settlement in the West Bank,» p. 90.

(١٦٠) الفراء، «سياسة الاستعمار الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة،» ص ٣٧.

(١٦١) لمزيد من التفاصيل عن الهجرة اليهودية المعاكسة، أنظر: الكتاب السنوي: توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة، ١٩٨٢، ص ٤٩٥ ـ ٥٠٠، وعبد الهادي عطوان، «اليهود يهربون من أرض الميعاد،» الشرق الأوسط (لندن)، ١٣/٨/١٩٨٥، ص ٦.

الفصل الخامس
مستقبل الاستيطان

في ختام هذه الدراسة لـلاستيطان الإسـرائيلي في فلسطين، والتي عنيت برصد تطور عمليات الاستيطان ومتابعة مخططاته، وفي ضوء فهمنا للانجازات التي تمت في هذا المجال والعقبات التي تواجه عمليات الاستيطان المستقبلية، يجدر بنا القاء الضوء على بعض احتمـالات المستقبـل والاتجـاهـات المتـوقعـة في مجـال الاستيطان في المناطق المحتلة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبـة التنبـوء في دراسة ظـاهرة معقـدة كظاهـرة الاستيطان، لارتبـاطها بمجموعة من العـوامل المحليـة والاقليمية والـدولية التي يصعب ضبـطها. ولـذلك ستكـون عملية التنبـوء عبارة عن مجمـوعة من الاحتمالات والمشاهد (السيناريـوهات) التي يعتمد تطبيق أي منها على توافر شروط وظروف معينة.

١ ـ الاحتمال الأول

الابقاء على الوضع الحالي، بحيث يبقى مصير المناطق المحتلة معلقاً دون اتخاذ اجراء حاسم، مع الاستمرار في دعم نشاطات الاستيطان داخل هذه المناطق، والعمل على تفريغها من سكانها لخلق أمر واقع جديد يضمن السيطرة الاسرائيلية الفعلية على المناطق المحتلة، وتحويل هذه السيطرة مع التقادم إلى سيادة دائمة.

وذلك يتطلب مجموعة من الاجراءات الاسرائيلية لتحقيق الهدف الاستيطاني في المنطقة ومن أهمها:

ـ فرض السيادة الإسرائيلية الفعلية على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧وتهويدها، دون تحويل سكانها إلى مواطنين اسرائيليين، وأن تتصرف الحكومة الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة على أنها حكومة دائمة مع عدم الحاجة للإعلان عن ذلك رسمياً، وأن تعمل في الوقت نفسه على تغيير الواقع في المناطق المحتلة.

ـ المباشرة بوضع ترتيبات معينة لاقامة ادارة محلية لسكان المناطق المحتلة ضمن السيادة الإسرائيلية على النحو الوارد في اتفاقات كامب ديفيد[١]، بشكل يعطى فيه السكان بعض الصلاحيات غير السياسية لادارة شؤونهم المحلية، بخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مثل: الصحة والتعليم والحياة الاجتماعية وإدارة بعض المرافق الاقتصادية الصغيرة، بما لا يتعارض مع الاستراتيجيات الإسرائيلية في هذه المناطق.

ـ العمل على استيعاب المناطق المحتلة اقتصادياً، من خلال غزوها بالمنتوجات الاسرائيلية، والاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، وتحويل هذه المناطق إلى مركز صناعي اسرائيلي يستطيع استيعاب السكان ومنتوجات الضفة الزراعية وتطويعها لخدمة المخططات الإسرائيلية في المنطقة، وذلك يتطلب حشد الخبرات الفنية والمهنية اليهودية في هذه المناطق، واقامة المؤسسات الاجتماعية والصناعية الإسرائيلية التي تستطيع الهيمنة على الوضع، وتحول دون نمو وتطور المؤسسات العربية في هذه المناطق.

وقد بدأت الاجراءات الإسرائيلية في هذا المجال تأخذ طابع التنفيذ بعد احياء الجامعة العبرية في القدس الشرقية، والبدء بتحويل بعض المستوطنات إلى مراكز صناعية أهمها معاليه ادوميم.

ـ تشجيع المستوطنين على اقامة قاعدة متكاملة لهم في المناطق المحتلة، من خلال منحهم مزيد من الامتيازات وتشجيعهم على تأسيس أجهزة ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية خاصة بهم، تكون قادرة على تشكيل قوة ضغط داخل اجهزة الكيان الإسرائيلي، وتملك قدرة على إثارة الرأي العام الإسرائيلي، لمنع التوصل إلى أي تسوية سياسية أو حل وسط يحد من السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة.

وقد قطع المستوطنون حتى الآن أشواطاً بعيدة في هذا المجال، فأنشأوا مجموعة من الحركات الاستيطانية مثل حركة أمناه، وزادوا من ارتباطهم بالحركات الدينية المتطرفة مثل غوش

امونيم وكاخ اللتين تولتا مهمة تبني مطالبهم وحصلوا على تأييد كثير من الأحزاب الإسرائيلية وقطاع كبير من الرأي العام، ومؤخراً قاموا بتأسيس لوبي خاص (جماعة ضغط) داخل الكنيست، تضم ثلاثين عضواً من أعضاء الكنيست برئاسة عوزي لاندو من كتلة الليكود، هدفها دعم وتنشيط عمليات الاستيطان داخل المناطق المحتلة.

أما في المجال الأمني فقد قاموا بتشكيل جهاز للدفاع الاقليمي عن المستوطنات وزودوه بالأسلحة الثقيلة، ونجحوا في استصدار قانون يسمح باعتبار فترة الخدمة في المستوطنات ضمن الخدمة العسكرية. كما نجحوا في الحصول على تأمين ميزانية خاصة بهم، وانشأوا مجموعة من المؤسسات والشركات الخاصة بهم لكي لا يبقوا مرتبطين بقرارات الحكومة.

- وأخيراً إن نجاح هذا الاحتمال يعتمد على ركيزتين أساسيتين في المجال الأمني:

١ - إخماد مقاومة السكان العرب في المناطق المحتلة والسيطرة عليهم من خلال اللجوء للحكم العسكري والارهاب، وتوسيع دور المستوطنين الأمني في هذه المناطق، والعمل في الوقت نفسه على تدمير عناصر الصمود الفكري والحضاري العربي في المناطق المحتلة، لسحق قدرة سكانها على المقاومة.

٢ - استمرار تهدئة الجبهات العربية من خلال تصفية المقاومة الفلسطينية خارج المناطق المحتلة كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢،

وضرب أي جهد عربي لاحياء الجبهة الشرقية أو تكوين أي قوة عسكرية عربية قادرة على تهديد الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، ومن جهة أخرى العمل على عقد اتفاقات تسوية مع الدول المجاورة على غرار كامب ديفيد، لضمان تفرغ اسرائيل للمناطق المحتلة، وتوفير ميزانيات الحرب لاستغلالها في مجال الاستيطان.

تقويم الاحتمال الأول

إن اللجوء إلى هذا الاحتمال سيحقق للجانب الاسرائيلي مجموعة من المنافع نذكر منها:

- ان هذا الحل سيجنب اسرائيل التعرض للضغوط الدولية والظهور أمام العالم كدولة استعمارية، تتنكر لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي تحرم استخدام القوة للاستيلاء على أراضي الغير أو فرض جنسيتها عليهم.

يساعد هذا الحل في المحافظة على نقاء الدولة اليهودية كدولة ذات قومية واحدة، نتيجة لعدم منح سكان المناطق المحتلة الجنسية الإسرائيلية. كما يبرر عدم اعطاء هؤلاء السكان حقوقهم السياسية، باعتبارهم يقعون ضمن منطقة احتلال عسكري.

- يخفف من مقاومة العرب داخل المناطق المحتلة، من خلال حل بعض المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الاحتلال، بواسطة اتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن وفتح المجال لاتصالهم بأقاربهم في الأردن والبلدان العربية الأخرى، والاستفادة من هذه

السياسة في التغلغل الاسرائيلي للأقطار العربية، والحصول على العوائد المالية التي يجنيها أبناء المناطق المحتلة من عملهم في الأقطار العربية. كما يشجع هذا الحل بعض العناصر «المعتدلة» في المناطق المحتلة على التعاون مع السلطات الإسرائيلية، مثال ذلك رؤساء بعض البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة وروابط القرى وغيرهم، للمحافظة على وجودهم وامتيازاتهم، وكذلك من أجل حصولهم على دور معين ضمن نمط الادارة المحلية المخطط لانشائها في هذه المناطق.

ـ يُبقي هذا الحل المجال مفتوحاً للمفاوضات مستقبلاً بين اسرائيل والأقطار العربية المجاورة، للوصول إلى اتفاقات تسوية ثنائية أو جماعية تضمن الأمن الاسرائيلي في المنطقة، ويمكن أن تؤدي مستقبلاً إلى تقبل العرب للوجود الإسرائيلي والاعتراف بشرعيته.

لكن استراتيجية الاستيطان في ظل هذا الحل، ستجابه بمجموعة من العقبات التي تحد من نجاحها نذكر منها:

ـ استمرار المواجهة العربية ـ الإسرائيلية في الداخل والخارج، نظراً لاستمرار الاحتلال، وهذا سيؤدي بالتالي إلى زعزعة أمن قوات الاحتلال والمستوطنين في المناطق المحتلة، وكذلك استمرار استنزاف الموارد الاقتصادية الاسرائيلية وعجزها عن تلبية متطلبات الاستيطان المادية.

ـ معارضة المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي

للمناطق المحتلة، وازدياد الضغوط الدولية المطالبة بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، وتجميد بناء المستوطنات تطبيقاً للاتفاقات الدولية المنظمة لاختصاصات سلطة الاحتلال في المناطق المحتلة، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب والمعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. واتفاقية لاهاي الرابعة ١٩٠٧ المتعلقة بحماية الممتلكات زمن الحرب (المواد ٤٢ - ٥٦)، وكذلك المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإنهاء الاحتلال وبطلان الاجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ومنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ والقرار ٤٥٢ لعام ١٩٧٩.

وقد تعاظمت هذه الضغوط في الفترة الأخيرة نتيجة للاتجاهات السلمية التي ظهرت لدى الأطراف العربية (مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) ورغبة المجتمع الدولي في وضع حد للنزاع المسلح في الشرق الأوسط.

- ازدياد سكان المناطق المحتلة بسبب ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي بينهم، مما سيجعل منهم مستقبلاً كتلة بشرية كبيرة يصعب اقتلاعها. وتزداد حدة هذه المشكلة تعقيداً مع استمرار تردي الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحتلة، وتنامي شعورهم القومي نتيجة النجاحات السياسية التي حققتها القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، والاقرار بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وهذا سيؤدي بالتالي إلى زيادة

الأعباء المترتبة على سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة.

- عجز السلطات الإسرائيلية عن جذب مزيد من المستوطنين للاستقرار في المناطق المحتلة، نتيجة لعدم فرض السيادة الإسرائيلية عليها، وبسبب الخوف من زوال المستوطنات مستقبلاً نتيجة لأية تسوية سياسية بين إسرائيل والبلدان العربية كما حصل في سيناء.

٢ ـ الاحتمال الثاني

ضم الضفة الغربية بصورة كاملة وشاملة للكيان الإسرائيلي، تحقيقاً للحلم الصهيوني القديم بإقامة دولة يهودية في كل فلسطين.

ويمكن للضم أن يأخذ أشكالاً مختلفة بالنسبة لمصير سكان هذه المناطق وطبيعة علاقاتهم بالمجتمع الإسرائيلي، وذلك ضمن أحد التصورات التالية:

- اقامة دولة يهودية صرفة تشمل كل فلسطين، ويكون سكانها من اليهود فقط انسجاماً مع تطلعات زعماء الصهيونية الأوائل، الذين يهدفون لاقامة دولة يهودية نقية للشعب اليهودي تشمل حدود فلسطين التاريخية، وذلك يتطلب تهيئة الظروف لخلو فلسطين بالكامل من العرب واستئصالهم منها. ويمكن تحقيق هذا الهدف باللجوء إلى شتى الوسائل القانونية وغير القانونية من سن قوانين صارمة، وتعذيب واعتقال دون محاكمة، واللجوء إلى التصفية الجسدية للسكان العرب في المناطق المحتلة وفي حدود ١٩٤٨

أيضاً، وعن طريق العنف وإثارة الرعب بين السكان من خلال زرع عصابات مسلحة بينهم تنشر الدمار والقتل على النحو الذي تقوم به جماعة كاخ وغوش امونيم، وغيرهما من المنظمات الارهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على منع أي تطور اقتصادي واجتماعي للسكان العرب لاجبارهم على الرحيل، لتحقيق الهدف الصهيوني الداعي لنقاء الشعب اليهودي وأرض إسرائيل من الغرباء. وهذا الخيار يعيد إلى الأذهان التجربة النازية في ألمانيا وتصرفاتها حيال اليهود. وهذا الحل، علاوة على تعارضه مع حقوق الانسان والمبادىء الإنسانية، فهو لم يعد مقبولاً من العالم في العصر الحاضر، ويلقى معارضة قوية على مستوى جميع شعوب العالم المتحضر.

ـ دولة عنصرية كما هو الحال في جنوب افريقيا تقوم على الاعتراف بوجود شعبين في هذه الدولة، ولكنهما غير متساويين في الحقوق والواجبات. فالشعب اليهودي سيكون صاحب الحق في ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتباره صاحب الحق في هذه الأرض ومالك السيادة عليها. أما العرب فهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولا يتمتعون بالهوية الإسرائيلية ومحرومون من ممارسة حقوقهم، وأن وجودهم مسخّر لخدمة الشعب اليهودي. ولتحقيق ذلك لا بد من سن قوانين للفصل العنصري، ومنع أي تقارب أو تعايش مشترك بين الشعبين للمحافظة على نقاء العنصر اليهودي.

وهذا الخيار يتعارض مع مبادىء الديمقراطية والمساواة في الحقوق التي تدعيها اسرائيل، وسيجابه برفض عالمي، كما هو حادث الآن لتصرفات جنوب أفريقيا حيال السود هناك.

ـ دولة متعددة القوميات والطوائف والأديان تبعاً لصيغة لبنان، ويقوم هذا الخيار على أساس احترام حقوق الفئات المختلفة من خلال ضم كل مواطن إلى طائفته وترتيب العلاقة بين الطوائف، حسب حجم كل طائفة. ويمكن تقسيم الطوائف حسب الديانة مثل اليهودية والمسيحية والاسلام والدروز، أوحسب القومية مثل العرب واليهود والاقليات الأخرى. وفي كل الأحوال سيبقى اليهود يشكلون الأغلبية داخل هذه الدولة، وهم المسيطرون على الحكم فيها، ولكن السلطة في مثل هذه الدولة ستبقى ضعيفة نتيجة صعوبة وجود اتفاق قومي بين الطوائف حول طبيعتها وصلاحياتها. كما أن المستقبل قد يحدث خللاً في حجم الطوائف، ليصبح اليهود أقلية داخل هذه الدولة نتيجة ارتفاع نسبة التكاثر لدى العرب عنها لدى اليهود، كما أنه سيتيح الفرصة لالتقاء تطلعات العرب الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨ مع سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ـ دولة ديمقراطية علمانية على النمط الغربي كما هو الحال في بلجيكا وقبرص، حيث يتمتع كل السكان بحقوقهم دون تمييز على أساس قومي أو ديني، ويكون الانقسام داخل المجتمع وتوزيع السلطة على أساس الأحزاب السياسية والايديولوجيات السائدة، ويكون اتخاذ القرارات حسب الأغلبية، ويلتقي هذا الحل إلى حد بعيد مع دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة الدولة الديمقراطية

العلمانية.

ولكن هذا الحل، رغم المسحة الديمقراطية التي تبدو عليه، فإنه سيقضي على الطبيعة اليهودية للكيان الإسرائيلي، ويتناقض أساساً مع مفهوم الصهيونية للدولة اليهودية، وبالتالي سيجد معارضة شاملة في الكيان الإسرائيلي من جميع الاتجاهات، وبخاصة الجماعات الدينية، كما سيجابه بمعارضة اليهود في الخارج، نتيجة القضاء على الصبغة اليهودية لهذه الدولة.

وإذا ما نظرنا لهذا الاحتمال بشكل عام، والذي يقوم على ضم المناطق المحتلة إلى اسرائيل بإحدى الصور السابقة أو بأي شكل آخر، فإنه سيحقق للجانب الإسرائيلي مجموعة من المنافع نذكر منها:

- يعطي الأمان للمستوطنين، ويشجعهم على مزيد من الاستيطان بعد زوال فكرة الانسحاب نهائياً من هذه الأراضي.

- يغري هذا الوضع مزيداً من المهاجرين للقدوم للاستيطان والاقامة في المناطق المحتلة، باعتبارها مناطق اسرائيلية تتمتع بقدرة كبيرة للاستثمار بداخلها.

- القضاء على تطلعات سكان المناطق المحتلة بالتحرر والاستقلال، سواء بإقامة دولة مستقلة أم بالانضمام إلى بلد عربي آخر.

- يقوّي الجماعات الدينية والاتجاه الايديولوجي للدولة اليهودية في سعيها لتحقيق مفهوم الأرض التاريخية، ويكسبها

تعاطف ومؤازرة اليهود في العالم.

ـ إمكانية الاستفادة القصوى من الامكانات المتوافرة في المناطق المحتلة سواء في مجال الأراضي أم الموارد الاقتصادية أم استخدام الأيدي العاملة العربية، بعد زوال القيود المفروضه حالياً على ذلك.

ولكن هذا الاحتمال يصطدم بمجموعة من العقبات نذكر منها:

ـ إثارة الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية، والتقليل من مناصرة الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، للكيان الإسرائيلي، نتيجة عدم موافقتها على مثل هذا الاجراء.

ـ القضاء على فرص السلام في المنطقة وانعدام أي امكانية للتفاوض مع أي أطراف عربية في الخارج.

ـ تقوية الجناح المتطرف في الجانب العربي، سواء في المناطق المحتلة أم خارجها، وهو ما لا تريده اسرائيل، لأن ذلك سيقلل من فرص قبولها في المنطقة.

ـ إثارة بعض المشاكل الداخلية في إسرائيل، من خلال الصدام بين المعارضين للضم والمنادين به، مما قد يؤدي إلى انقسامات داخلية تضر بالمصلحة الإسرائيلية.

ـ إمكانية قيام اتصال وتعاون بين سكان المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ من العرب وسكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مما يقوّض الأساس الديمغرافي للوجود اليهودي في فلسطين.

٣ ـ الاحتمال الثالث

التوصل إلى حل وسط مع الأردن والفلسطينيين في المناطق المحتلة، يحاول التوفيق بين الاحتمالين السابقين للاستفادة من المنافع المرجوة من كل احتمال، ولتخطي العقبات المحتملة، وذلك من خلال اقتسام السيادة على المناطق المحتلة على النحو التالي:

ـ ضم بعض اجزاء المناطق المحتلة للكيان الاسرائيلي، بخاصة تلك المناطق قليلة السكان كما حصل في الجولان، وكذلك ضم بعض المناطق الأخرى ذات الأهمية الدينية مثل القدس، والمناطق الاستراتيجية مثل منطقة اللطرون القريبة من قلب إسرائيل، وبعض قمم المرتفعات الاستراتيجية القريبة من حدود ١٩٤٨ في مناطق نابلس والخليل والقدس، ومساحات معينة على نهر الأردن للسيطرة على الموارد المائية والحدود مع الأردن. ويتحتم على سكان هذه المناطق الخضوع للسيادة الاسرائيلية، والحصول على الهوية الاسرائيلية، أو الانتقال إلى المناطق المجاورة خارج السيادة الاسرائيلية.

ـ العمل في الوقت نفسه على اخراج المناطق العربية كثيفة السكان، بخاصة في منطقتي نابلس ورام الله وغزة، من السيادة الإسرائيلية من خلال اعطائها نوعاً من الحكم الذاتي أو الارتباط بالأردن، مع احتفاظ اسرائيل بحقها في تولي مهمة الأمن على حدود هذه المناطق، وحقها بالاحتفاظ بمستوطناتها القائمة في هذه

المناطق التي ستخرج من سيادتها، والحصول على حق الاستيطان اليهودي مستقبلاً فيها.

وسيحقق هذا الاحتمال لإسرائيل الهدف الأساسي في السيطرة على الجزء الأكبر من الأرض لاستخدامها في أغراض الاستيطان، ويجنبها ضم كثافات بشرية قد تخلّ بالتكوين الديمغرافي لإسرائيل، وتقضي على الطابع اليهودي لهذا الكيان. كما أن هذا الحل سيمكّن سكان المناطق المحتلة من ادارة شؤونهم الذاتية، والتخلص من الاحتلال العسكري الذي يبقي الوضع مضطرباً في المناطق المحتلة، ويرهق الميزانية الإسرائيلية. ويساعد هذا الوضع أيضاً في التمهيد لعقد اتفاقات سلام مع الأقطار العربية المجاورة نتيجة انحسار الاحتلال الاسرائيلي عن جزء من الأراضي المحتلة، كما يرضي بعض تطلعات القوى الدينية في السيطرة على اجزاء مهمة من المناطق المحتلة، ويزيل مخاوف المستوطنين من الانسحاب الاسرائيلي من هذه المناطق. كما يحقق نظرية الأمن الاسرائيلي القائمة على عدم السماح بوجود قوات عربية في هذه المناطق، مما يهدّد الأمن الإسرائيلي، ويقلّل من الأعباء العسكرية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة السكان العرب.

وقد يتماشى هذا الحل، في كثير من معطياته، مع الاستراتيجية الاسرائيلية بعيدة المدى التي تسعى للتغلب على العقبات التي تواجه استمرار الاحتلال الاسرائيلي في المدى البعيد، وعلى الصعوبات المؤقتة التي تحول دون تحقيق الحلم الصهيوني بتهويد

كل فلسطين في الوقت الحالي، حيث يسمح هذا الحل لإسرائيل الاحتفاظ بالمكتسبات الحالية في مجال الاستيطان، ويفتح المجال لمزيد من الاستيطان في المستقبل لتغيير الطبيعة الديمغرافية للمناطق المحتلة، من خلال خطوات صغيرة منظمة ومتلاحقة تبدو أهميتها ضئيلة في الوقت الحاضر، ولكنها ستكون فعالة إذا وضعت ضمن استراتيجية بعيدة المدى، تسعى لخنق الوجود العربي في المناطق المحتلة وتضييق الخناق عليها، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع الاستيطان الايديولوجي الذي يؤمن بريادة الأرض، وخلق الأمر الواقع الذي يثبت السيادة ويبني الدولة كما حدث في عمليات الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨

أما على الصعيد العربي، فإن استقراء الموقف العربي في الوقت الحاضر يظهر بأن هناك أكثر من احتمال معروض للتعامل مع قضية الاستيطان والوجود الإسرائيلي، وقد عبّر عنها من خلال عدة اتجاهات طرحت مشاريعها وتصوراتها المستقبلية لحل مشكلة الاستيطان الاسرائيلي في المنطقة العربية.

وفيما يلي أهم هذه الاتجاهات[٢]:

- اتجاه واقعي متشائم، يبني تصوراته على الموقف الحالي لطرفي الصراع العربي - الإسرائيلي، انطلاقاً من نظرة سطحية، مهملة الطبيعة الحقيقية للصراع وخلفياته التاريخية.

ويرى هذا الاتجاه بأن على الأمة العربية الاعتراف بالأمر الواقع

وبالعجز عن ازالة اسرائيل، باعتبارها معادلة دولية يصعب القضاء عليها، وأن اسرائيل وجدت لتبقى، وأنها ستظل متفوقة على الأمة العربية، ولذلك على العرب الاقرار بحق اسرائيل في الوجود، والتسليم بإقامة علاقات سلمية معها تقوم على أساس اقتسام الأرض الفلسطينية بين العرب واليهود، وأن المشاكل الأخرى المرتبطة بالقضية مثل حقوق الشعب الفلسطيني ومسألة الاستيطان يمكن أن تحل من خلال الاتفاق بين الأقطار العربية وإسرائيل. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في موقف مصر من كامب ديفيد، والأطراف العربية المؤيدة لها.

- الاتجاه الثاني وهو اتجاه وسط يرى بأن الحالة الراهنة للأمة العربية، تتطلب وقف المد الإسرائيلي التوسعي وتجميد الوضع الراهن، خوفاً من امتداد السيطرة الإسرائيلية للمناطق العربية الأخرى. ويقوم فكر هذا الاتجاه على الايمان بأن استمرار الاحتلال للمناطق العربية واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم لفترة طويلة، سيتيح المجال للكيان الإسرائيلي الاستيطاني لتثبيت أقدامه في المناطق المحتلة، وتمكينه من جلب مزيد من المهاجرين وتنفيذ المشاريع الاستيطانية، وتوسيع رقعة الاستيطان، وتفريغ المناطق المحتلة من سكانها. ولذلك، فإن هذا الاتجاه يدعو للتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة مع إسرائيل، تضمن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل واقعي للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، وأن يترك مصير الحل النهائي للأجيال المقبلة. ويرى هذا الاتجاه أن قضية الاستيطان يجب أن تعالج كموضوع مستقل عن

القضية الفلسطينية ككل، للوصول إلى حل وسط يضمن الأمن الاسرائيلي، ويحقق بعض تطلعات سكان المناطق المحتلة نحو الاستقلال الذاتي والحرية. ويتمثل هذا الاتجاه في المشروع العربي للسلام الذي أقرَّ في مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢.

ـ الاتجاه الثالث، ويدعو إلى المواجهة الشاملة للوجود الاستيطاني الصهيوني في المنطقة العربية، باعتبار أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة يفتقر إلى مقومات البقاء والديمومة، وأنه مجرد أداة للاستعمار والامبريالية ومنها يستمد دعمه وقوته، وأنه إذا ما أحسن العرب التعامل مع أطراف الصراع على مستوى محلي ودولي، فإن النصر سيكون حليفهم، وذلك لما لهذه الأمة من مقومات حضارية وأبعاد تاريخية، تجعلها قادرة على الانتصار في النهاية، مستلهمة في ذلك التجربة العربية والإسلامية للتعامل مع الغزو الصليبي السابق للمنطقة، وأن واجب العرب الاعتماد على خطة استراتيجية بعيدة المدى تجعل العرب يأخذون زمام المبادرة في إدارة الصراع، بدلا من اللجوء إلى ردات الفعلِ القائمة حالياً في الجانب العربي، وأن على العرب أن يعملوا لتصفية الكيان الإسرائيلي من خلال حرب استنزاف نظامية وشعبية تحشد من أجلها كل الطاقات العربية، على أساس أن إسرائيل، ككيان استيطاني، وجدت بالقوة العسكرية، وأنها لن تتراجع عن أية منطقة محتلة إلا بالقوة، وأن الحرب هي الكفيلة بإقرار الحقوق العربية، وأنه من الخطأ التفكير بإمكانية الوصول لحل سياسي مع اسرائيل، نظراً لطبيعتها العنصرية والتوسعية التي تجعلها ترفض الوصول إلى سلام

حقيقي في المنطقة. ولذلك فإن تحقيق السلام الحقيقي في المنطقة لا يكون إلا من خلال الاستعداد لخوض معركة حقيقية.

أما في موضوع الاستيطان، فإن هذا الاتجاه يطالب بعدم فصل مسألة الاستيطان عن جوهر القضية الفلسطينية، باعتبار أن الاستيطان أحد وجوه الصراع، وحلقة من حلقات التآمر على القضية العربية. وأن مواجهة الاستيطان يجب أن تتم في ظل استراتيجية المواجهة الشاملة للوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية، كما حصل للوجود الفرنسي في الجزائر، واصرار الثورة الجزائرية على ربط مصير المستوطنين في الجزائر بمصير الاحتلال الفرنسي ككل[٣].

بعد هذا الاستعراض لأهم الاتجاهات المعروضة من الجانب العربي لحل الأزمة، ومن خلال الفهم الحقيقي لطبيعة الصراع وتطوره، يجد الباحث نفسه أقرب إلى الاتجاه الثالث الداعي للمواجهة الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر الأساسية التي تكفل النجاح لهذا الاحتمال، وتجعله القادر على التعامل الفعال مع طبيعة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في المنطقة العربية.

وأهم هذه العناصر:

- تأكيد النظرة الشاملة للصراع باعتباره صراعاً حضارياً بين الأمة العربية والغزو الصهيوني الاستيطاني في المنطقة[٤]، ولذلك، فإن هذا الصراع يأخذ أبعاداً مختلفة سياسية وعسكرية واجتماعية،

وتستلزم عملية الاعداد له، تهيئة الانسان العربي لتحمل أعباء الكفاح طويل المدى، والصبر على المعاناة، والالتزام بالمثل العربية الإسلامية حتى يستطيع مجابهة نتائج هذا الصراع الذي هو في الحقيقة صراع حياة أو موت. ولذلك، فإن نهايته لا تكون إلا باستئصال الوجود اليهودي من فلسطين ككل وبجميع السبل، وإلا فإن الوجود العربي والحضارة العربية سيكونان مهددين بخطر الفناء.

ـ العمل على بناء القوة العسكرية الذاتية للعرب لمواجهة احتمالات الحروب القادمة، ويكون ذلك بتهيئة كل موارد الأمة العربية البشرية والاقتصادية لخدمة المواجهة، لأن مصير المواجهة العربية ـ الإسرائيلية هو الذي سيقرر مستقبل المنطقة، وهو الذي سيحسم جميع القضايا الجانبية المتعلقة بهذا الصراع، وعلى رأسها الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.

ـ التأكيد على أن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وأنها لا تهم الشعب الفلسطيني وحده أو بلدان المواجهة، وإنما الأمة العربية قاطبة بدولها وشعوبها بغض النظر عن قربها أو بعدها عن إسرائيل، لأن الأطماع الصهيونية في الوطن العربي لا تتوقف عند حد، وتمتد مؤامراتها لتشمل الوطن العربي كله.

لذلك يجب أن تسمو هذه الأمة على خلافاتها وتتوحد جهودها لمقاومة الغزو الاستيطاني اليهودي في فلسطين، قبل أن تمتد يد الصهيونية لتخرب ما بقي من هذه الأمة.

ولكن هذه النظرة الاستراتيجية للصراع العربي ـ الاسرائيلي الشامل، يجب ألا تحول دون اتخاذ العرب لخطوات فرعية ضرورية للوقوف أمام المد الاستيطاني، باعتباره أحد وجوه الصراع. ومن أهم الأعمال التي يمكن انجازها بصورة مرحلية لافشال المخطط الاستيطاني ما يلي:

ـ تشجيع الفلسطينيين على البقاء في أراضيهم، ومنع نزوحهم للأقطار العربية للحيلولة دون الجهود الاسرائيلية لتفريغ المناطق المحتلة من سكانها، ويكون ذلك من خلال جهود عملية في عدة مجالات منها:

١ ـ تقوية الوجود العربي المنظم في المناطق المحتلة، بإقامة وتطوير مزيد من المؤسسات والمدارس والمعاهد العلمية والمساكن والمصانع، التي توفر للانسان العربي في المناطق المحتلة سبل العيش وتدعم صموده.

٢ ـ تأكيد الهوية القومية والإسلامية للعرب في المناطق المحتلة، من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية والتي يقع عاتقها في المقام الأول على النخبة المتعلمة في المناطق المحتلة، من أجل تفويت الفرصة على اسرائيل لتذويب واستيعاب العرب في المجتمع الإسرائيلي، وللمساعدة في خلق جو يستحيل فيه التعايش بين سكان المناطق المحتلة والمستوطنين اليهود.

ـ التصدي لمحاولات اسرائيل السيطرة على الأراضي العربية

في المناطق المحتلة، وذلك من خلال عدة وسائل منها:

١ ـ تشجيع الزراعة واستغلال الأراضي بالوسائل الحديثة، وتقديم كل مساعدة ممكنة لتطوير الانتاج الزراعي وتسويقه، حتى يصبح للأرض قيمة مادية، اضافة إلى القيمة المعنوية التي تمثلها للعربي.

٢ ـ دعم جهود المؤسسات العامة التي تملك مساحات واسعة من الأرض مثل دائرة الأوقاف الإسلامية والبلديات وغيرها، حتى تستطيع المحافظة على ممتلكاتها وتطويرها لخدمة مجتمع المناطق المحتلة.

ـ دعم المقاومة الفلسطينية في الداخل لزعزعة وجود المستوطنين في المناطق المحتلة، وتهديد حياتهم اليومية، مما سيجبرهم في النهاية على الانكفاء على اعقابهم، وترك مستوطناتهم والهجرة بصورة نهائية.

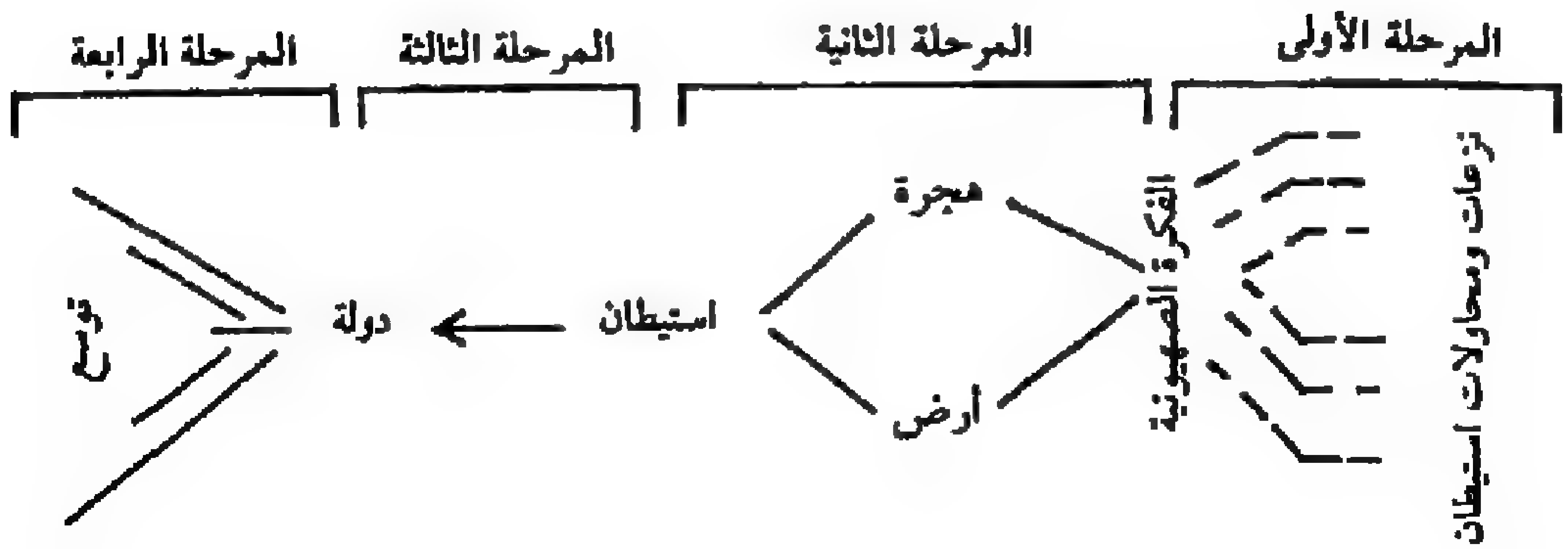
ـ محاولة استغلال الاتجاهات المعارضة للاستيطان والتوسع داخل المجتمع الإسرائيلي، والاستفادة من قوى الرفض الإسرائيلي التي بدأت تنمو داخل هذا المجتمع بعد حرب ١٩٧٣، والعمل في الوقت نفسه على تفتيت المجتمع الإسرائيلي من الداخل، باعتباره مجتمعاً مصطنعاً وغير متجانس ومليء بالتناقضات، ومواطن الضعف التي تسمح باستغلالها، بخاصة من العرب في داخل اسرائيل لاضعاف هذا المجتمع والحد من حركته الصدامية ضد الأمة العربية(٥).

ـ الاستفادة من الموقف الدولي المعارض لبناء المستوطنات، ومحاولة استغلال قرارات الأمم المتحدة التي تدين السياسة الإسرائيلية في هذا المجال، والعمل في الوقت نفسه لزيادة التحالفات الدولية المناصرة للقضية الفلسطينية، وتطوير مواقف الدول الكبرى، بخاصة في أوروبا، لمقاومة الانفراد الأمريكي في المنطقة، وذلك من خلال اعتماد سياسة تتقن التحرك بين الحرب والسلام، وتجمع بين العمل العسكري والسياسي انطلاقاً من الايمان بأن السياسة هي حرب بوسائل أخرى(٦).

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة لتطور عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين، يمكن ملاحظة مدى أهمية الاستيطان بالنسبة للايديولوجية الصهيونية والكيان الإسرائيلي. فقد كان الاستيطان هو الوسيلة والهدف لتحقيق الصهيونية السياسية. فنمو الاستيطان وما رافقه من تزايد في اعداد المهاجرين، كانا من أهم الوسائل العملية لتحقيق الهدف الصهيوني، كما أن هذا الاستيطان كان على رأس الأهداف التي وضعتها الصهيونية لتحويل الحلم الصهيوني إلى واقع مادي في المنطقة العربية. أما بالنسبة للكيان الإسرائيلي، فقد كانت المستوطنات بمثابة النواة التي ينمو حولها الجسد السياسي لهذا الكيان. فكلما اتسعت مساحة الاستيطان، كلما قويت القاعدة الديمغرافية للكيان القومي اليهودي في فلسطين، وتدعمت أركانه. كما كان الاستيطان العامل الحاسم في النهاية لتقرير حدود هذا

الكيان وتقرير مصيره. وقد مرّ هذا المجتمع الاستيطاني خلال انشائه بعدة مراحل متناسقة، كل مرحلة تساعد في وضع القاعدة الأساسية وتهيئة الظروف للمرحلة التالية وذلك على النحو التالي:



تمثلت المرحلة الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين، في ظهور فكرة الاستيطان على يد مجموعة من الزعماء الغربيين والمفكرين اليهود في أوروبا الذين بدأوا ينادون بهجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين، لحلّ المشاكل الطارئة التي تواجهها الأقلية اليهودية في العالم، ولتنفيذ الاستراتيجيات الغربية في المنطقة. وقد رافق هذه المرحلة ظهور بعض محاولات الاستيطان المنعزل في فلسطين، دون أن يرتبط مفهوم الاستيطان بأية أهداف سياسية مثل إنشاء وطن قومي أو دولة لليهود حتى هذه المرحلة.

ولكن المرحلة الثانية شهدت ظهور الصهيونية السياسية على يد زعماء يهود في نهاية القرن التاسع عشر، وتبلور هذا الموقف

بالمؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ ، حيث تم وضع صياغة عملية لفكرة الاستيطان الذي أصبح المحور الأساسي لحركة الصهيونية السياسية فيما بعد، وقد بدأت الصهيونية السياسية خلال هذه الفترة بتأمين الأركان الأساسية للاستيطان بالتعاون مع الدول الغربية بخاصة بريطانيا، حيث بدأت باستقدام المهاجرين من شتى بقاع العالم، وخلق الظروف المؤاتية لهجرة اليهود في الدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه تأمين الأراضي اللازمة للاستيطان داخل فلسطين، وقد تم خلال هذه المرحلة زرع نواة الكيان الاستيطاني في فلسطين كواقع مادي تمت بلورته فيما بعد في شكل دولة عام ١٩٤٨. وقد ارتبط الاستيطان خلال هذه الفترة بشكل نهائي بتزايد عمليات الهجرة. فحسب حجم الهجرة تمّ توسيع عمليات الاستيطان، وبالقدر الذي تم فيه الحصول على الأراضي زادت عمليات الهجرة والاستيطان.

وبدأت بعد ذلك المرحلة الثالثة التي حاول فيها المستوطنون تثبيت واقعهم الرسمي والحصول على الشرعية الدولية، وفي الوقت نفسه العمل على استيعاب العناصر الجديدة على أرض الواقع، من خلال السيطرة على المساحات الواسعة من الأراضي التي احتلت في الحرب، والتخلص من سكانها العرب، والعمل على استقدام اعداد كبيرة من المهاجرين للاستيطان. وقد أسفرت هذه المرحلة عن تثبيت حدود الكيان الإسرائيلي في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، من خلال زرع عدد كبير من المستوطنات على حدود هذا الكيان، ومحاولة هضم ما تم استيعابه من مهاجرين وأراض جديدة.

وما أن انتهت هذه المرحلة حتى شنت إسرائيل حرب ١٩٦٧ ، وبدأت تستعد لبدء مرحلة جديدة من الاستيطان التوسعي الـذي يحاول زرع المستوطنات خارج حدود الكيان الإسرائيلي المقام عام ١٩٤٨ ، وذلك لفرض الأمر الواقع على الأمة العـربية، ومحـاولة لتوسيع حدود هذا الكيان.

مما سبق يتضح لنا الدور الكبير الذي لعبه الاستيطان في ارساء أسس المجتمع والكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية.

ولكن هذه النظرة للاستيـطان ودوره الفعال في اقـامة الكيـان الإسرائيلي وتقرير علاقاته الداخلية والخارجية، يجب ألا تحجب عن أعيننا الوجه الآخر لهذا الكيان الاستيـطاني ودوره في حمايـة المصالح الاستعمارية في المنـطقة العـربية، والتي بنـاء عليها تم اختيار فلسطين موقعاً لهذا الاستيطان، وتّم تزويده بكل الوسـائل الكفيلة بإنشائه واستمراريته لخدمة مصالح الامبريالية العالمية في المنطقة العربية.

كمـا يجب ألا يغيب عن ذهننا في أيـة دراسـة لهـذا الكيـان الاستيطاني ، الطبيعة العنصرية والتوسعية للعمليات الاستيـطانية. فبالقدر الذي تحقق فيه عملية الاستيطان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، كان يقابلها عملية هدم وقضاء على المجتمع العربي فيها، وتهديد الوجود العربي والحضارة العربية ككل في المنطقة العربية، وذلك بسبب الطبيعـة الصراعيـة للعلاقـة بين الطرفين. فـالطرف العربي ينشد التحرر والاستقلال ضمن مجتمع عربي واحد، بينما

الطرف الصهيوني يسعى للسيطرة على المنطقـة، وضرب حـركة التحرر العربي فيها، والعمل كأداة لخدمة الاستراتيجية الاستعمارية في المنطقة. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن الاستيطان سيبقى بؤرة توتر دائم في المنطقة، وسيكون من أهم العقبات في طريق السلام والتقدم فيها، إلى أن يتم القضاء نهائياً على هذا الكيان الاستيطاني الغريب عن المنطقة العربية.

هوامش الفصل الخامس

(١) لمزيد من التفاصيل عن المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية، أنظر: وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية: جذوره، تطوره، وأخطاره**، سلسلة الدراسات، ٥٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، **وهآرتس**، ١٩٧٧/١٢/٢٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الاتجاهات في الجانب العربي، انظر: وليد سليم عبد الحي، «مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٤؛ عبد القادر طاش، «سرطان الاستيطان الصهيوني إلى أين،» **مجلة الدعوة** (الرياض)، العدد ٩٢٨ (٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ١٠ ـ ١٤ و ٤١، و

Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel's Response* (London: Macmillan; New York: Free Press, 1977), pp. 17 - 63.

(٣) أنظر: عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، سلسلة عالم المعرفة، ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ١٧٥ ـ ١٨٤.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن النظرة الشاملة للصراع وتفسير معنى الحرب الحضارية، انظر: أمين ساعاتي، **الحرب الحضارية بين العرب واسرائيل** (جدة: منشورات تهامة، ١٩٨٣)، ص ٢١ ـ ٧٠.

(٥) انظر: حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي الاسرائيلي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦) أنظر: أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٤٣ ـ ٤٤، والشاذلي القليبي، **العرب أمام قضية فلسطين** (تونس: دار النشر التونسية، ١٩٦٧)، ص ٨٥ ـ ٩١.

نداء الى المفكرين العرب
للمساهمة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي الكتاب الخامس عشر منها، والهادفة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية ـ والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والأسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص.

وكذلك يتوجب أن تكون كتب هذه السلسلة:

● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ ـ ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ ـ ٣٠ ألف كلمة).

● بأسعار متهاودة، بحيث تصل الى أوسع قاعدة من القراء.

والمركز يناشد المفكرين العرب للمساهمة بأفكارهم واقتراحاتهم وبكتاباتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالحجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسع الايمان بصورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز أو العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترحات لموضوعات أخرى.

د. نظام محمود بركات

- ولد بالقدس عام ١٩٥١
- حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، في العام ١٩٨٠
- يعمل أستاذاً مساعداً منذ العام ١٩٨٠ حتى اليوم، في قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود ـ الرياض
- له العديد من الكتب والأبحاث، أهمها:
  - ـ النخبة الحاكمة في اسرائيل (١٩٨١)
  - ـ مراكز القوى في اسرائيل (١٩٨٣)
  - ـ مبادىء علم السياسة (١٩٨٤)
  - ـ مقدمة في الفكر السياسي (١٩٨٥).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣